

مركز جيل البحث العلمي
سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات
دورية دولية محكمة تصدر فصلياً عن مركز جيل البحث العلمي



العام الثاني عشر - العدد 44 - سبتمبر 2025

عدد خاص بالملتقى الدولي الافتراضي لجامعة الجزائر 01 حول:
الغذاء المستدام في ظل تطور الصناعة الغذائية





المشرفة العامة ورئيسة المركز:

أ.د. سرور طالبي

رئيسة الملتقى:

أ.د. نعيمة كروش (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)

الرئيس الشرفي:

أ.د. عبد الحكيم بن تليس (مدير جامعة الجزائر 01)

المشرف العام على الملتقى:

أ.د. عيسى لعلاوي (عميد كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)

رئيسة اللجنة العلمية:

أ.د. نعيمة عميمر (جامعة الجزائر 01)

رئيس اللجنة التنظيمية:

د. حدوم ليلي (جامعة الجزائر 01)

رئيس اللجنة التقنية:

د. بعجي أحمد (جامعة الجزائر 01)

ترسل الملخصات والأبحاث حصرياً على:
conferences@jilrc.com

سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات عبارة عن دورية دولية محكمة تصدر فصلياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بنشر الأوراق البحثية المشاركة في مؤتمرات مركز جيل البحث العلمي والتي تلتزم بالموضوعية والمنهجية وتتوافر فيها الأصالة العلمية. يشرف على هذه الدورية رئيسة المركز وهيئة تحكيم ثابتة وأخرى خاصة بكل عدد، ولجنة صياغة التوصيات.

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في إثراء المكتبات بالدراسات والبحوث العلمية التي تلتزم قضايا العصر ومتطلبات الواقع في العالم العربي والإسلامي.

شروط ومعايير نشر الأوراق البحثية:

- أن تكون في أحد المحاور الأساسية لموضوع المؤتمر وألاً يكون قد سبقت المشاركة بها في ندوات أو مؤتمرات أو تم تقديمها للنشر من قبل؛
- يجب مراعاة المنهج العلمي ومعاييرها في الكتابة وأن تتميز بالأصالة والجديّة في التحليل؛
- ألا تتجاوز عشرين (20) صفحة حجم (A4) شاملةً المراجع والملاحق؛
- تكتب على برنامج (MICROSOFT WORD) بخط Traditional Arabic حجم 14 بالنسبة للمتن باللغة العربية، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط Time new Roman بحجم 12 بالنسبة للمتن باللغة الأجنبية وبحجم 10 بالنسبة للهوامش؛
- لغة النشر العربية، الإنجليزية أو الفرنسية، ويقدم معها ملخص لا يتجاوز 10 أسطر باللغة العربية والانجليزية.
- يكتب العنوان باللغة العربية والانجليزية.
- يكتب الباحث اسمه واسم المؤسسة التي ينتمي إليها بالأحرف العربية واللاتينية.
- وضع الهوامش والتعليقات آلياً في نهاية كل صفحة، والمراجع والفهارس والملاحق في نهاية الورقة.
- تخضع الأوراق البحثية للتحكيم من قبل اللجنة العلمية التحكيمية.
- في حال قبول الورقة للنشر يشترط لإدراجها ضمن هذه الدورية إلزام الباحث بكافة التعديلات المطلوبة.

الفهرس

الصفحة	
7	• إشكالية الملتقى
9	• تقديم رئيسة المركز: أ.د. سرور طالبي
11	• الأغذية الصحية الكافية ودورها في صحة الفرد؛ شيباني ليلي (جامعة البليدة 02، الجزائر) - بن حميدة كلثوم (جامعة ورقلة، الجزائر)
21	• دور الزراعة المستدامة في تحقيق الغذاء المستدام؛ بيدة ليلي (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)
35	• الزراعة المستدامة كمتغير أساسي في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية للفترة 2000-2018؛ نسيلي جهيدة (جامعة محمد بوقرة، الجزائر)
55	• الزراعة السورية في ضوء الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 ومدى مساهمتها في تحقيق الغذاء المستدام؛ رمضان أحمد العمر (الجامعة اللبنانية)
75	• نشأة وتطور الصناعة الغذائية؛ رقيق أبوبكر الصديق - فرعون محمد (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر)
85	• الإطار المفاهيمي للصناعة الغذائية؛ نسرین حاج عبد الحفيظ (جامعة لونيديسي علي، البليد 02، الجزائر)

إشكالية الملتقى:

ساهمت الصناعة الغذائية في العديد من الدول كأحد الحلول البديلة لتأمين الغذاء، بالنظر إلى الصعوبات التي عرفت في تحقيق وفرته، والذي لم يعد حق من الحقوق الاقتصادية للإنسان وحسب، إنما محورا هاما من محاور البرامج الأممية للتنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع ضمن الانشغالات الخاصة باستدامة إدارة الموارد الطبيعية واستدامة الغذاء، ومنه أولت للسياسات الاقتصادية للاستثمار في مجال الصناعة الغذائية دورا بارزا، خاصة بعد أن تحولت إلى أحد المرتكزات الأساسية للنظام الغذائي المعاصر القائم على سياسة التصنيع الزراعي وكذا أحد أهم الأنشطة الاقتصادية المهيمنة عالميا، المعتمدة لتحقيق الاستقلال اتجاه الأسواق الخارجية، وكان ذلك بفضل فواعل مختلفة احتلت الشركات المتعددة الجنسيات ضمنها الدور البارز ليس في تطوير الصناعة الغذائية وحسب وإنما في تدويلها.

تعمل الصناعة الغذائية على تحويل الفائض من المنتج الزراعي إلى سلع غذائية إما لحفظ محاصيل زراعية لاستعمالها في غير مواسمها أو تحويلها إلى منتجات غذائية لتأمين الغذاء، بإضافة مواد منها طبيعية وأخرى صناعية تندرج ضمن تسميات معقدة وتستخرج من مصادر نباتية وحيوانية منها ماهي محل جدل حول الحكم الشرعي من حيث جواز استهلاكها بل حتى المسموحة منها قانونا تتصاعد المطالب الشديدة لمنظمة الصحة العالمية وخبراء التغذية في مناسبات عدة لضرورة سحب البعض منها لأضرارها الخطيرة على الحق في الغذاء الصحي وحقوق المستهلك، بسبب التطور التكنولوجي المذهل المدخل على الغذاء للمساهمة في تمديد حياة المنتج الغذائي ومنع تلفه وتحسين جودة المنتج الغذائي، رغم ما تشترطه النصوص القانونية الدولية والوطنية من مواصفات محددة تخص جودة وسلامة المنتج الغذائي المصنع، والتي يجهل عنها المستهلك العديد من الخفايا الصحية ومنه نطرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم التطورات والتحويلات الحاصلة في مجال التصنيع الغذائي لاستدامة الغذاء؟ وما موقف النصوص الدولية من الصناعة الغذائية من ذلك في ظل التكريس الصريح للحق في الغذاء الكافي والغذاء الصحي؟ ومدى اعتماد هذه النصوص للمواقف الفقهية الفاصلة في حكم الشرع من المضافات الغذائية في ظل الإقرار الصريح لمقاييس الجودة الدولية لسلامة المنتج الغذائي؟

أهداف الملتقى:

*تسليط الضوء على دور الصناعة الغذائية في توفير واستدامة الغذاء

*دراسة أثر التحويلات الصناعية المدخلة على الغذاء وأثرها على حق الإنسان في الغذاء الصحي وعلاقتها بحقوق المستهلك

*تحديد الجوانب الشرعية الخاصة بالمضافات الغذائية

*التميز بين الحماية الوطنية للغذاء المصنع ومعايير الجودة الدولية الخاصة بسلامة المنتج الغذائي

محاورةملتقى:

المحور الأول: الغذاء المستدام

*مفاهيم أساسية حول الغذاء المستدام والحق في الغذاء الكافي

*الزراعة المستدامة والغذاء المستدام

المحور الثاني: دور الصناعة الغذائية في استدامة الغذاء

*مفاهيم أساسية حول الصناعة الغذائية

*فعالية الصناعة الغذائية في استدامة الغذاء

*دور الشركات المتعددة الجنسيات في تدوين الصناعة الغذائية

المحور الثالث: التحويلات المدخلة على الصناعة الغذائية

*التعديل الوراثي للغذاء

*التكيف الفقهي للمضافات الصناعية

المحور الرابع: المعايير الدولية لسلامة وجودة المنتج الغذائي

*أثر المضافات الغذائية على حقوق المستهلك

*الحماية الوطنية للغذاء المصنع والمقاييس الدولية لسلامة وجودة المنتج

تقديم:

يُعدّ الغذاء المستدام أحد أهم محاور برامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من خلال إدارة الموارد الطبيعية والقضاء على الفقر والجوع. إلا أن الاستثمار المتزايد في صناعة الأغذية، بما في ذلك المضافات والمواد الحافظة التي تحتويها، يُشكّل تهديدًا حقيقياً لصحة المستهلك وسلامته. كما يُثير تساؤلات عديدة حول الحكم الشرعي لاستهلاك بعض المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى معايير الجودة الدولية لسلامة الأغذية.

وللإحاطة بكل الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع، نظمت فرقة بحث الأمن الغذائي المستدام على ضوء الشريعة الإسلامية والقانون في كلية الحقوق بجامعة الجزائر 01 يوم 28 فبراير من عام 2022؛ الملتقى الدولي الافتراضي تحت عنوان: " الغذاء المستدام في ظل تطور الصناعة الغذائية " بحضور ومشاركة أساتذة من عدة مؤسسات جامعية جزائرية وعربية.

وبناءً على توصيات لجنة التوصيات يضع المركز تحت تصرف الباحثين أهم الأبحاث العلمية المشاركة بهذا الملتقى والتي التزمت بالمعايير الشكلية والمنهجية الموضوعية من قبل لجنته العلمية الموقرة، كإسهام منه في إثراء المكتبات العربية بالدراسات والبحوث التي تلتمس قضايا العصر ومتطلبات الواقع.

رئيسة المركز/ أ.د. سرور طالبي

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الأغذية الصحية الكافية ودورها في صحة الفرد

Adequate healthy food and its role in the health of the individual

د. شيباني ليلي (جامعة البليدة 02، الجزائر) - د. بن حميدة كلثوم (جامعة ورقلة، الجزائر)

Dr. Chebani Leila (University of Blida 2, Algeria) - Dr. Ben Hamida Kalthoum (University of Ouargla, Algeria)

مستخلص:

تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولقد باتت تحديات الأمن الغذائي اليوم الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه. يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة، وعليه سوف نتحدث عن الأغذية الكافية الصحية ودورها في صحة الفرد.

الكلمات المفتاحية: الغذاء ؛ الأمن الغذائي ؛ الصحة ؛ الثقافة الصحية

Abstract

The issue of food security is of great importance in light of the challenges of our contemporary world with its economic, social, political and security components. Today, food security challenges have become the first concern of all countries and peoples, either by producing what can be produced or importing what they need. Food security is achieved when individuals can enjoy, at all times, physical and economic access to sufficient, safe and nutritious food that meets their nutritional needs and suit their tastes in order to lead an active and healthy life.

Keywords: food; food security; health; healthy culture

الإشكالية:

لقد حظرت دراسات حول السياسة الزراعية والأمن الغذائي من مواجهة الجزائر لتحديات صعبة لضمان أمنها الغذائي في السنوات المقبلة في ظل تبعيتها للخارج، حيث أصبحت قيمة الواردات الغذائية في تزايد مستمر، إذ سجلت أكبر زيادة 61,03 % بانتقالها من 6,05 مليار دولار سنة 2010 إلى ما يزيد عن 9.75 مليار دولار سنة 2011، وهو ما يمثل 19 % من إجمالي الواردات التي تجاوزت 46 مليار دولار في سنة 2011، وهي مرشحة لبلوغ 15 مليار دولار في بداية سنة 2015. كما صنفت التقارير الدولية لسنة 2013 الجزائر في المرتبة 73 وراء كل من تونس في المرتبة 50 والمغرب في المرتبة 59 من حيث توفرها للأمن الغذائي من بين 105 دولة في العالم، وتم تقدير تنقيطها بـ 5.4 على 100 (غراب، 2015، ص 54).

كما يعد الاهتمام والتوعية بالصحة سواء الفردية أو العامة اليوم من أولويات المنظمات الصحية والجمعيات في زمن طغت في أولويات أخرى على حياة الفرد كالعمل والدراسة وانشغالات الفرد الاجتماعية مما أدت هذه العوامل الى اهمال ان هذه الاعمال تقوم اساسا على وجود الصحة فنحن نركض يوميا في تحقيق أهداف سواء اجتماعية أو علمية متناسين كليا الاهتمام بالصحة سواء الجسدية أو النفسية و ما أكثرها في الوقت الحالي الذي بات لزاما علينا ان ننشر ثقافة اجتماعية وسلوكات صحية تحمي الفرد و كذا رفع الوعي الفردي والاجتماعي بالأمراض النفسية والجسدية على حد سواء وهنا يبرز دور المرأة في نقل الممارسات الصحية للصغير و برمجة الفرد نحو توعية السلوكات الصحية و المخاطر الكامنة من الممارسات والأفعال التي يراها غالبا الفرد بديهية و روتينية ، فوعي الفرد بضرورة أخذ الغذاء الصحي وكذا نشر ثقافة النظافة الجسدية وكذا نظافة المحيط والمواد الغذائية كغسل الخضروات بل وأكثر من هذا غسل اليدين ونشر الثقافة الصحية(سليمان، ص 2).

لذلك ارتأينا في مضمون عناصر البحث القاء الضوء على مدى مساهمة الأغذية الكافية في تحقيق الصحة، وعرضنا المؤشرات الرئيسية التي توضح ضرورة توعية الأفراد بأهمية الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي والصحة الجسدية والنفسية.

الأهداف :

من خلال هذا البحث الذي يتمحور حول الأغذية الكافية الصحية ودورها في صحة الفرد و مدى تأثير الغذاء في تعديل وتحسين الحالة الصحية للفرد ، نحاول من خلال مضمون البحث التأكيد على ما يلي :

- التوعية المرئية والمسموعة والمقروءة عن أهمية الأمن الغذائي.
- محاولة توصيل مدى أهمية الغذاء الكافي المتوازن الغير مصنع.

- إلقاء الضوء على دور الثقافة الصحية كعنصر أساسي في تربية أجيال مثقفة صحيا عامة ومهتمة بالغذاء خاصة .

مفاهيم البحث:

الصحة:

حسب معجم لاروس الكبير (1996) على أنها "حالة فرد ما تقوم عضويته بوظائفها بشكل عادي " ، وساهمت العديد من المؤسسات و المنظمات العالمية المعنية بظاهرة الصحة في تقديم مفاهيم لها وتأتي منظمة الصحة العالمية في مقدمة تلك المنظمات حيث عرفت الصحة بأنها : " حالة الاكتمال الجسدي و العقلي و الاجتماعي ، وهي لا تعني مجرد الخلو من المرض " (بوغديري ، 2017 ، ص 493).

الثقافة الصحية:

هي مجموع العلوم والمعارف والمعلومات عن السلوكات الصحية المختلفة التي يتعلمها الفرد من خلال اطلاعه او خبرته الخاصة سواء بالمشاهدة او الممارسة او القراءة(راجعي ، 2012 ، ص 11).

الغذاء الصحي:

تعرف على أنه ما تتغذى به الفرد من الطعام و الشراب وهو ما يكون به من نماء الجسم وقوامه ، وهي تلك الأغذية و التي تزود الجسم بالطاقة اللازمة والمحافظة على صحته بما يشمن بقاؤه واستمراره وهي الاغذية التي تختوي على الكميات الكافية والضرورية للنمو والصحة والحيوية والنشاط(أبو هرييد، 2012، ص174).

الأمن الغذائي:

يُشير مُصطلح الأمن الغذائي إلى توفرّ الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأنّ الأمن الغذائي قد تحققّ فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب، وغيرها من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه توفرّ الأمن الغذائي(www.ifpri.org, 2018).

تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في سنة 1996 : " الأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم و تفضيلاتهم لممارسة حياة فاعلة و صحيحة(غراب، 2015 ، ص56).

• البيئة الصحية : وهي التي تتوافق عناصرها بطريقة متوازنة بحيث يستطيع الإنسان العيش فيها والتفاعل معها واستخدامها بطريقة تضمن تحقيق المنفعة وتجنب المخاطر ، وتتضاءل فيها مصادر الخطر وتتوفر فيها

وسائل الأمن والسلامة. ومن أمثلة مصادر الخطر نجد: الكهرباء، مباني وشوارع مهدمة، مجاري مسدودة... الخ. ومن أمثلة وسائل الأمن نجد: توفر الخدمات الطبية والوقائية والعلاجية وخاصة الإسعافية.

● **الصحة البيئية:** ويقصد بها حالة توفر الموطن البيئي السليم والمستقر لنوع معين من الكائنات الحية وعلى رأسها الإنسان. بحيث يستطيع أن يعيش حياته بشكل سليم ويحافظ على بيئته سليمة ونلاحظ أنه رغم اختلاف التسمية إلا أن فحوى الاصطلاحين واحد. فنظافة البيئة من أهم العوامل الرئيسية للمحافظة على صحة الفرد والمجتمع عامة. فالحالة الصحية للأفراد والمجتمعات تحدد نتيجة التفاعل والتداخل بين عاملين أساسيين هما الوراثة والبيئة، فالوراثة تحدد الأسس الصحية للجانب البدني والعقلي والنفسي بينما تقوم البيئة بتشكيل وصياغة الخلفيات الوراثية فهي تحدد متى وكيف تظهر الأمراض و مدى تؤثر على صحة الفرد. ويبدأ تأثير البيئة حتى من قبل خلق الإنسان من خلال العادات والخلفيات الثقافية كالزواج المبكر وتحديد النسل وطرق الرضاعة... الخ وتؤثر بصورتين أساسيتين هما:

- تأثير مباشر: كالتسمم الغذائي والحساسية، الإرهاق والأمراض بصورة عامة.
- تأثير غير مباشر: وينقسم بدوره إلى قسمين: أ) دورة الملوثات في البيئة: مثل تلوث المياه، الهواء، المبيدات، تصاعد بعض الغازات زائد الحوادث والأمراض المزمنة المرتبطة بالسلوكيات اليومية لأفراد المجتمع مثل السمنة والسكري.

ب. تشكيل سلوكيات الإنسان: فمن المعروف أن معظم الأمراض التي تصيب الإنسان إنما هي نتيجة سلوك خاطئ يقوم به (بن غدفة، 2007، ص 24).

ارتباط الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى التي تجتمع في توفير الأمن الشامل للفرد منها:

- **الأمن الاجتماعي:** يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن الاجتماعي فكل منهما يكون سببا في إحداث الآخر، و انعدام أحدهما يؤدي إلى انعدام الآخر
- **الأمن المائي:** يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي للأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من 2.8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من نقص المياه.
- **الأمن البيئي:** أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية.

● السلوك الصحي ركيزة أساسية للحفاظ على الصحة النفسية والجسدية:

تحتل مسألة السلوك الصحي وتنميته أهمية متزايدة، ليس فيما يتعلق بالجوانب الجسدية وإنما بالجوانب النفسية أيضاً فحسب فقد قاد الفهم المتزايد للعلاقة الكامنة بين السلوك والصحة إلى حدوث تحولات كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في فهم الصحة و تنميتها، ومدى التأثير فيها على المستوى الفردي. فأنماط السلوك الصحي تقوم على إجراءات يتخذها الفرد من أجل التعرف المبكر على حدوث الأمراض ومنع حدوثها، وهذا يشتمل على الأنماط السلوكية التي تبدو ملائمة من أجل الحفاظ على الصحة وتنميتها كصفة تميز الفرد ككل، بمعنى اللياقة التي يتمتع بها الفرد وتميزه عن غيره. فالسلوك الصحي يهدف عامة إلى محاولة التوصل إلى وضع سياسة صحية وقائية من أجل القضاء على مجموعة الأمراض و الأوبئة التي غالبا ما يكون السبب فيها، أحد سلوكيات الاختطار التي تسرع من حدوث هذه المشاكل الصحية (بهلول، 2009، ص14).

لذلك يعتبر السلوك الصحي من أهم الأنماط السلوكية التي تساهم في المحافظة على الصحة سواء النفسية او الجسدية، وان أي سلوك ضار بالصحة يعتبر سلوك خطر ومضر بالصحة وهو السلوك الذي يزيد من احتمالية التعرض للمرض وتختلف السلوكيات من فرد لآخر ومن موقف لآخر لانها سلوكيات كثيرة جدا حيث تختلف كيفية القيام بها من فرد لآخر و من مجتمع لآخر وذلك يرجع لطبيعة المعتقدات الخاصة بالفرد والتي تعتبر هي الاخرى من الركائز الرئيسية المتحكممة في سلوك الفرد اتجاه المواقف و طريقة استجابته للمواقف المختلفة خاصة إذا تعلق الأمر بالسلوك الصحي الوقائي ، أما من الناحية النفسية فإن الفرد الذي يبتعد عن الحركة والنشاط الى الاصابة بالقلق و الوحدة النفسية .

أبعاد الأمن الغذائي:

- التوفر (Availability) ويشير مفهوم هذا البعد إلى ضرورة توفر الغذاء بكميات تكفي لعدد الأفراد وأن يكون ذلك من ضمن المخزون الاستراتيجي.
- مأمونية الغذاء (Food Safety) وهي ضمان صحة الغذاء وسلامته وصلاحيته للاستهلاك البشري.
- إمكانية الحصول عليه (Food Accessibility) هو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد، أو إمكانية تقديمه للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقراً.
- الاستقرار (Stability) ويركّز هذا البعد على ضرورة الحفاظ على أوضاع الغذاء، وضرورة توفر الأبعاد الثلاثة السابقة مع بعضها البعض دون أن يحدث عليها أي تغيير (<https://mawdoo3.com/>).

• السلوك الصحي في نظر علماء الصحة:

إن أول باحث ربط بين السلوك والصحة هو بالمر (1970) في دراسة على عينة مكونة من 268 متطوعا تراوحت أعمارهم بين 60 و94 سنة كجزء من مشروع الدراسة التتبعية Duke وتوصل الى وجود علاقة دالة بين النشاط الرياضي والوزن وتجنب التدخين وانخفاض نسبة الأمراض والوفيات (لشهب، نيس، 2014، ص7). كما اهتمت العديد من الدراسات بموضوع السلوكيات الصحية التي كانت معظم نتائجها تؤكد على وجود العلاقة بين السلوك الصحي والعادات الصحية التي يقوم بها الفرد وهذا ما يوضحه هاريس وقوتن (1979) أن السلوك الوقائي هو كل سلوك يصدر عن الفرد بغض النظر عن وضعه الصحي الحالي كما يدركه من أجل حماية وتنمية الصحة أو المحافظة عليها سواء كان هذا السلوك فعالا أم لا لتحقيق هذه الغاية و مما سبق نستنتج أن السلوك الصحي للفرد ينعكس في عاداته ووسلوكات حياته اليومية فنراه يقوم بكل ذلك من أجل الحفاظ على صحته النفسية والجسدية والامتناع أو تجنب كل ما يشكل خطرا على صحته النفسية و الجسدية.

الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر:

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات ، فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلة وتحديها، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ استراتيجية محكمة .

إن أي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لا بد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها . إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة . وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية. **الهدف الثاني:** تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري (غراب، 2015، ص61).

• أنماط السلوك الصحي:

إن أنماط السلوك الصحي تقوم على الإجراءات التي يتخذها الفرد من أجل التعرف المبكر على حدوث الأمراض ومنع حدوثها وهذا يشتمل على أنماط السلوك التي تبدو وملائمة من أجل الحفاظ على الصحة الجسدية، وهناك خمس عوامل مهمة يمكن أن تحدد أنماط السلوك الصحي هي :

- العوامل المتعلقة بالفرد والبيئة، العوامل المتعلقة بالحماية والمجتمع، العوامل الاجتماعية والثقافية، وعوامل المحيط المادي (السراي، 2013، ص11).

ومن خلال هذه العوامل يمكن القول أنها عبارة عن عوامل تساهم في التوظيف الصحي للأنماط السلوكية التي يقوم بها الفرد خلال مراحل حياته أو من خلال الأحداث اليومية التي يعايشها حيث نجد من بين أهم العوامل المتعلقة بالفرد مثلا السن، تاريخ الحالة، المعارف والمهارات والاتجاهات أما العوامل المتعلقة بالحماية والمتمثلة في المهنة والتأهيل وتوقعات سلوك الفرد اتجاه المواقف الحياتية، كذلك بالنسبة لتلك العوامل الاجتماعية والثقافية من خلال التوعية الصحية للفرد الذي يساهم بتشكيل مجتمع ذو أنماط وسلوكيات صحية مهمة بالإضافة إلى القيم الدينية والعقائدية والقانونية في المجتمع.

كما تشير الدراسات بأن الفرد عندما يقوم بسلوك غير صحي فإنه يشعر بوجود مشكلة صحية معينة لديه تؤدي إلى تغيير سلوكه والقيام ببعض السلوكيات والفعاليات كتعويض عن السلوك غير الصحي وذلك لرفع قدرته الذاتية في التغلب على هذه المشكلة الصحية (الداغستاني، عوني، 2010، ص80).

ولتوضيح وجهة النظر يمكن القول كمثال عن الفرد الذي يدخن علما أن التدخين سلوك مضر بالصحة ورغم ذلك نجده يمارس السلوك المضر بصحته رغم علمه بالضرر الملحق وهنا يقوم بمحاولة التعويض بسلوك تعويضي يخفف من السلوك المضر بصحته حيث أن مرحلة التغيير التي يحاول الفرد تعويض السلوك الضار بالصحة بالسلوك الصحيح يبدأ فقط عندما يشعر الفرد بخطورة السلوك على صحته وما ينجم عنها من أمراض واعتلالات صحية غير أن مرحلة التغير و التعويض تستمر بوجود الدعم الاجتماعي وذلك لتجاوز التآرجح والتناشز وإدراكه لخطورة الأمراض التي قد تصيبه جراء سلوكياته الخاطئة.

خاتمة:

نخلص من خلال البحث أن الثقافة الصحية لها دور كبير في ممارسة السلوكات الصحية بما فيها الممارسات الغذائية التي تساعد الفرد على تحسين المزاج وتقليل التوترات، لذلك يجب التركيز على التثقيف الصحي و توعية الصحية على ممارسة السلوكيات الصحية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والصحي في المجتمع ودعوة الأفراد والأسر لتنشئة الجيل الصاعد على مفهوم الغذاء كسلوك صحي وجب التقيد به للنهوض بمجتمع يخلو من الأمراض المستفحلة بسبب الأكلات السريعة الضارة بالصحة وكذلك الخمول وعدم ممارسة

النشاطات البدنية وفتح مراكز للتوعية الغذائية وكذا ممارسة الأنشطة الرياضية بما يتماشى مع خصائص المواطن و قدراته العضلية والشخصية.

قائمة المراجع:

- بهلول سارة أشواق (2009): سلوكيات الخطر المتعلقة بالصحة (التدخين، الكحول، سلوك قيادة السيارات وقلة النشاط البدني) وعلاقتها بكل من جودة الحياة والمعتقدات الصحية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة باتنة.
- رزيقة غراب(2015): إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13،
file:///C:/Users/HP/Downloads/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1_%20%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%20%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82.pdf.
- زمن هاشم كشيش السراي (2013): السلوك الصحي وعلاقته بدافع الانجاز، مديرية تربية بغداد الرصافة الثالثة، وزارة التربية، بغداد.
- سناء عيسى الداغستاني، ديار عوني(2010): المعتقدات الصحية التعويضية وعلاقتها بتنظيم الذات الصحي، مقال في مجلة البحوث التربوية والنفسية، الأعداد السادس والعشرون والسابع والعشرون، جامعة بغداد.
- شريفة بن غزفة (2007): السلوك الصحي وعلاقته بنوعية الحياة، رسالة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، بسكرة.
- صابر راجحي (2012) : تأثير الإعلام الرياضي المرئي في تنمية الثقافة الرياضية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية 15-17 سنة، دراسة ميدانية، بسكرة.
- عاطف محمد أبو هرييد (2012): قواعد وسلامة الغذاء، مقال في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد العشرون، العدد الأول، فلسطين.
- كمال بوغديري (2017): المقاربة الأنثروبولوجية للصحة والمرض، مجلة البدر، مجلد09، العدد11، بسكرة.

- هدى سليمان: السلوك الصحي والمجتمع – واقع السلوك الصحي في الجزائر ، جامعة الجزائر 2.

– <https://mawdoo3.com/>

– www.ifpri.org, 2018

دور الزراعة المستدامة في تحقيق الغذاء المستدام

The role of sustainable agriculture in achieving sustainable food

أ.د. يبدة ليلي (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)

Prof. Dr. Yebda Leila (Faculty of Law, University of Algiers 01)

مستخلص:

تمثل النظم والأنماط الغذائية عوامل أساسية وحاسمة للتغذية والصحة وفي الوقت نفسه تساهم في تدهور البيئة وتغير المناخ، حيث أن إنتاج الأغذية واستهلاكها والمهدر منها يساهم بشكل كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى التغير المناخي والبيئي وفي الوقت نفسه يؤثر تغير المناخ في إنتاج الأغذية. يكمن الهدف من هذه الدراسة في توضيح دور الزراعة المستدامة في تعزيز وتوفير الغذاء المستدام أمام عجز الزراعة التقليدية في مواجهة الزيادة على الطلب على الغذاء خلال السنوات القادمة. الكلمات المفتاحية: غذاء مستدام، زراعة مستدامة، زراعة صناعية، نظام غذائي.

Abstract:

Food systems and dietary represent essential and critical factors for nutrition and health, At the same time they contribute to environmental degradation and climate change, as food production consumption and waste contribute significantly to greenhouse gas emissions that lead to climate and environmental change, at the same time the climate change affects food production.

The aim of this study is to clarify the role of sustainable agriculture in promoting and providing sustainable food in the face of the deficit of traditional agriculture that cannot cope with the increase in food demand in the coming years.

Key words: sustainable food, sustainable agriculture, industrial agriculture, nutritional system.

مقدمة:

لقد شهد القرن العشرين قفزة نوعية في الإنتاجية الزراعية نتيجة ادخال الأسمدة الكيماوية والمبيدات ومكننة الزراعة، إلا أنها أثرت سلبا على البيئة، بحيث انخفضت الكفاءة الكلية لاستخدام الموارد بشكل حاد، وساهمت الأنشطة الزراعية بنحو 60٪ من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، وهو ما يرجع أساسا إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية والنفايات الحيوانية، فأصبحت من أكثر القطاعات الملوثة، وتشكل هذه التحديات عقبة أمام تحقيق الأمن الغذائي المستدام خاصة أن هناك احصائيات تبين احتمال تزايد الطلب العالمي على الغذاء بحلول عام 2050، وبالتالي تزايد الضغط على المواد الزراعية.

وعليه لم تعد ممارسة الأساليب المعتادة في الزراعة خيارا متاحا، فأصبح من الضروري وجود زراعة تملك القدرة على التكيف مع المناخ وتكفل غذاء مستدام وتحافظ على البيئة من الأولويات العالمية، ومن أجل تفادي حدوث أزمة غذائية، لابد من احراز تقدم في الإنتاجية الزراعية بطرق مستدامة من الناحية البيئية. وهذا ما أدى إلى التفكير في أساليب زراعية بديلة أقل ضررا وأفضل إنتاجية، فظهرت الزراعة المستدامة كمفهوم لمواجهة التحديات البيئية في الزراعة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: "إلى أي مدى تساهم الزراعة المستدامة في تحقيق الغذاء المستدام؟" وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح ضرورة اعتماد أسلوب حديث للزراعة يمكن من تأمين الغذاء بشكل صحي وكافي وبأسعار في متناول الجميع للأفراد في الحاضر والمستقبل، لأن الزراعة التقليدية أصبحت لا تلي هذا المطلب.

أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في إظهار مدى إمكانية تحقيق الزراعة المستدامة للغذاء المستدام. تكون الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، من خلال التطرق أولا إلى الإطار المفاهيمي للعناصر الأساسية للموضوع، المتمثلة في مفهوم الغذاء المستدام ومفهوم الزراعة المستدامة فمن خلال تحديد هذه المفاهيم نبين كيف تساهم الزراعة المستدامة في تحقيق الغذاء المستدام، ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي والوصفي من خلال التطرق إلى نشأة الزراعة المستدامة وتعريفها وتعريف الغذاء المستدام، وعلى المنهج الاستقرائي من خلال استنباط خصائص ومقومات كليهما من أجل إظهار مساهمة الزراعة المستدامة في تحقيق الغذاء المستدام.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للغذاء المستدام والزراعة المستدامة

سنتناول في هذا المبحث تحديد مفهوم كل من الغذاء المستدام والزراعة المستدامة

المطلب الأول: مفهوم الغذاء المستدام

الفرع الأول: تعريف الغذاء المستدام

تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الغذاء المستدام بأنه: "ذلك الغذاء المغذي والمتاح للجميع، وتتم فيه إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على وظائف النظم الإيكولوجية لدعم احتياجات الإنسان في الحاضر والمستقبل"¹.

كما تم تعريف الأنماط الغذائية المستدامة بأنها: "النظم ذات التأثيرات البيئية المنخفضة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتساهم في حياة صحية لأجيال الحاضر والمستقبل"².

وعرفت جمعية الصحة العامة الأمريكية النظام الغذائي المستدام بأنه: "نظام يوفر الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الغذائية الحالية، مع الحفاظ على النظم البيئية التي يمكنها أيضا توفير الغذاء لأجيال مقبلة مع الحد الأدنى من التأثير السلبي على البيئة"³.

الفرع الثاني: أهمية اعتماد أنظمة غذائية مستدامة

تمثل النظم والأنماط الغذائية عوامل أساسية وحاسمة للتغذية والصحة، وفي الوقت نفسه تؤدي هذه النظم دورا مهما في تدهور البيئة وتغير المناخ، إذ ينتج النظام الغذائي العالمي، الذي يشمل إنتاج الأغذية واستهلاكها والمهدر منها، جزءا كبيرا من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى التغير المناخي والبيئي، وفي الوقت نفسه، يؤثر تغير المناخ في إنتاج الأغذية، والنظم والأنماط الغذائية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية ويؤثر في نوعية نظم الأغذية وسوء التغذية⁴.

وعليه فمن المتوقع أن يؤدي ازدياد استهلاك اللحوم على الصعيد العالمي إلى ازدياد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بالغذاء من 30 إلى 80٪ بحلول عام 2050⁵ وفي الوقت نفسه، تشهد الأنماط الغذائية تحولات

¹ fao.org/sustainability/background/arb/04/03/2022.

² اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة، 2017، ص15، متواجد على الموقع الإلكتروني: www.unscn.org، تاريخ الإطلاع 2022/02/02.

³ السهلي محمد جابر ، استدامة الغذاء، جريدة الاقتصادية، 2022، متوفر على الموقع الإلكتروني: aleqt.com/2022/02/11/article_2261031.html، تاريخ الإطلاع 2022/02/20.

⁴ اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص15.

⁵ نفس المرجع، ص 15.

مع استهلاك المزيد من الأغذية الحيوانية المصدر، بما في ذلك الأسماك¹، وحسب تقرير معهد الموارد العالمية سنة 2016 المعنون: "تحول النظم الغذائية لمستقبل غذائي مستدام: استحداث مستقبل غذائي مستدام"، فإنه من المرجح أن يزيد الطلب العالمي على الأغذية الحيوانية المصدر بنسبة 80٪ بين عامي 2006 و2050².

في حين خلصت العديد من الدراسات إلى أن النظام الغذائي الغني بالأطعمة النباتية مع القليل من أطعمة حيوانية المصدر وعلى عدد أقل من الأغذية المصنعة وعدد أكبر من الفاكهة والخضار والحبوب تحسن من صحة الإنسان ولها فوائد بيئية، بحيث تؤدي إلى انخفاض عدد الوفيات العالمية، وانخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذات الصلة بالأغذية بنسبة تتراوح بين 29 و370³.

ومن هنا تظهر ضرورة الانتقال نحو أنماط استهلاك غذائي أكثر استدامة وصحة في العقود المقبلة⁴.

وإذا كانت العديد من الدراسات أثبتت أن اعتماد أنظمة غذائية مستدامة لديها فوائد على صحة الإنسان وعلى البيئة، إلا أنه لا يوجد اتفاق عالمي عن ما هي مكونات النظام الغذائي الصحي، وما هو إنتاج الغذاء المستدام وما إذا كان بالمقدور الوصول إلى نظام غذائي للصحة الأرضية لشعوب العالم كافة التي تقدر بـ 10 مليار شخص بحلول عام 2050⁵، هذا ما سنجيب عه في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: مفهوم الزراعة المستدامة

سنتناول في هذا المطلب نشأة وتعريف الزراعة المستدامة من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: نشأة الزراعة المستدامة

إن فكرة الاستدامة في مجال الزراعة والموارد الطبيعية ليست جديدة، فعلى مر التاريخ واجه الناس تحدي تحقيق التوازن بين إنتاج الأغذية مع حماية البيئة⁶.

بحيث أدى التفكير النقدي في الآثار البيئية لممارسات الزراعة الصناعية إلى ظهور مفهوم الزراعة المستدامة والممارسات البديلة التي تحترم البيئة وتهدف إلى الحفاظ على الموارد التي تقوم عليها الزراعة (التربة، المياه، الهواء، التنوع البيولوجي)، والتي ظهرت رسمياً في أواخر سنوات الثمانينات، ويمكن إرجاع مفهوم الزراعة

¹ إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة 2013.

² اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 13.

³ نفس المرجع، ص 14.

⁴ نفس المرجع، ص 14.

⁵ تقرير لجنة eat-lancet، الغذاء الصحي من أنظمة الغذاء المستدامة، ص 7. متوفر على الموقع: <https://eatforum.org,eat-lancet.co> / تاريخ الاطلاع 2022/02/10.

⁶ رحمانى مريم، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2020، ص 22.

المستدامة في نهجه الحديث إلى الولايات المتحدة في بداية سنوات 1980، بحيث طرح الإطار المفاهيمي لتعريف الزراعة المستدامة من طرف عالم أحياء واس جاكسن Wes Jackson الذي كان أول من استخدم مصطلح الزراعة المستدامة في مقاله "New Roots for agriculture" سنة 1980¹.

الفرع الثاني: تعريف الزراعة المستدامة

هناك اختلافات في تعريف الزراعة المستدامة على اعتبار أن الاستدامة في حد ذاتها هي مفهوم معقد وغير متفق بشأنه، وينظر إلى الزراعة المستدامة من منظورين، فالمنظور الأول يعتبرها ممارسات محددة والمتمثلة في حفظ التربة والماء، تناوب المحاصيل وتنوعها، الاستخدام المحدود لمبيدات الأعشاب الاصطناعية والمبيدات الحشرية والأسمدة، وانخفاض مدخلات الزراعة، أما المنظور الثاني فيعتبر الزراعة المستدامة فلسفة تقوم على أهداف الإنسان وعلى فهم التأثير طويل الأجل لأنشطته على البيئة وعلى الأنواع الأخرى².

كما تتعدد تعاريف الزراعة المستدامة بحسب البعد الذي ينظر منه إليها، فحسب البعد الاقتصادي يقصد بالزراعة المستدامة استدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وحسب البعد البيئي المحافظة على البيئة وتقليل ضرر النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية في استثمارها أما المهتم بسلامة الغذاء، فيرى أن الزراعة المستدامة تتطلب الحرص على إنتاج غذاء صحي للمستهلكين³.

ومن بين التعريفات التي وضعت بشأن الزراعة المستدامة نذكر:

الزراعة المستدامة: "هي زراعة سليمة بيئيا، مجدية اقتصاديا، عادلة اجتماعيا وإنسانية"⁴.

كما عرفت بأنها: "الإدارة الناجحة للموارد من أجل الزراعة لتلبية احتياجات البشر المتغيرة مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتجنب التدهور البيئي، ويجب حفظ وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل عن طريق إدارة جميع الموارد المستغلة لتحقيق عوائد مستدامة"⁵.

وعرفت الجمعية الأمريكية للمحاصيل بأنها: "تلك الزراعة التي تهدف على المدى الطويل إلى تعزيز نوعية البيئة وقاعدة الموارد التي تعتمد عليها الزراعة، وتوفير احتياجات الإنسان من الغذاء والألياف وتحسين نوعية الحياة والمزارع ككل"⁶.

¹ نفس المرجع، ص ص22، 23.

² نفس المرجع، مرجع سابق، ص 21.

³ بن خزناني أمينة، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2012، ص 33.

⁴ رحمان مريم، مرجع سابق، ص 14.

⁵ نفس المرجع، ص 14.

⁶ بن خزناني أمينة، مرجع سابق، ص 34.

كما عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأنها: "إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التكنولوجي بطريقة تضمن استمرار تلبية الاحتياجات البشرية المستقبلية وللأجيال والزراعة المستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الحيوانية، وهي غير مضرّة بيئياً، مناسبة من الناحية الفنية مجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً"¹، كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاستدامة في الزراعة بأنها: "تشير إلى العملية التي من خلالها تكون الممارسات الزراعية فعالة اقتصادياً محترمة للبيئة ومقبولة اجتماعياً تسمح بالاستجابة للطلب على المنتجات"².

ومن خلال تعريفات الزراعة المستدامة يمكن القول أنها تلك الزراعة التي تسعى إلى إنتاج غذاء كاف وصحي من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية³.

المبحث الثاني: الزراعة المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الغذاء المستدام

سنوضح في هذا المبحث عجز الزراعة الصناعية عن توفير الغذاء المستدام، خاصة وأن هناك إحصائيات تبين أنه في السنوات القادمة سيزداد ارتفاع السكان وسيزايد معه الطلب على الغذاء، فما تعتمد عليه الزراعة الصناعية يجعلها عاجزة عن مواجهة هذا التحدي، فهل بإمكان الزراعة المستدامة مواجهة هذا التحدي؟، هذا ما سنوضحه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: عجز الزراعة الصناعية عن تحقيق الغذاء المستدام

تعتبر الزراعة الصناعية نتاج الثورة الصناعية وكانت البديل الوحيد لمعالجة الجوع العالمي بعد ظهورها في منتصف القرن العشرين، فهل هي قادرة على مواجهة تحديات الزيادة السكانية والزيادة على الغذاء في سنوات 2050؟، هذا ما سنجيب عنه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الزراعة الصناعية الوسيلة المتوفرة لتوفير الغذاء

تعرف الزراعة الصناعية بأنها: "زراعة استبدلت القوة البشرية والحيوانية بآلات لإعداد التربة والزراعة والتعشيب وحصاد المحاصيل، الزراعة الصناعية ركزت على زيادة المحاصيل الزراعية وإدخال أصناف جديدة من المحاصيل التي تتطلب مدخلات أكبر من طاقة الوقود الأحفوري والمياه والمبيدات الحشرية والأسمدة الاصطناعية، هذه ولدت زيادات غير مسبقة في الإنتاج الغذائي العالمي"⁴.

¹ رحمانى مريم، مرجع سابق، ص 18.

² نفس المرجع، ص 19.

³ بن خزناني أمينة، مرجع سابق، ص 34.

⁴ رحمانى مريم، مرجع سابق، ص 14، 15.

ولقد ظهرت الزراعة الصناعية في منتصف القرن العشرين، نتيجة التقدم الصناعي على إثر الثورة الصناعية التي كانت في الفترة 1750-1850، بحيث أحدثت تغيرات في مجال الصناعة والتعدين، النقل والتكنولوجيا وأصبح الاقتصاد قائم على الطاقة المستمدة من الآلة التي عوضت العمل اليدوي والحيوانات كما أدخلت الآلة في المجال الزراعي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي¹.

وبدأ تصنيع الزراعة بعد الحرب العالمية الثانية، كوسيلة لمعالجة الجوع العالمي وجعل الإمدادات الغذائية أكثر كفاءة وأمانا، ففي منتصف الخمسينات اقترحت سياسات لتحديث الزراعة، بحيث توسعت المزارع والحقوق وتغيرت أساليب الزراعة واتجهت نحو التخصص والمكننة والاعتماد المتزايد على الوقود الأحفوري، وأصبحت الجرارات والمعدات الأخرى أكبر، كما أحدثت الأسمدة الكيماوية ثورة في غلة المحاصيل وبدأت جينات البذور تقسم².

الفرع الثاني: الزراعة الصناعية تهدد إنتاجية المحاصيل على المدى الطويل

أدت الزراعة الصناعية إلى زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية أكثر من الضعف بحيث زادت إنتاجية بعض الحبوب من 4-5 أضعاف، وساهمت في مواجهة الجوع وسوء التغذية، لكن كان لها آثار سلبية على كفاءة الموارد الطبيعية، بحيث أدت الزراعة الصناعية إلى فقدان التربة لخصوبتها بسبب تآكل التربة السطحية وانخفاض محتواها من المواد العضوية، مما يهدد إنتاجية المحاصيل على المدى الطويل كما تعتمد الزراعة الصناعية على الإمدادات بالمياه، بحيث أدت الزراعة المروية المكثفة إلى تشبع التربة بالمياه والملوحة، مما أدى إلى عدم صلاحية الأراضي للزراعة، بالإضافة إلى استنزاف وتلوث كيميائي للسطح وللمياه الجوفية، كما أدى استعمال المبيدات في الزراعة الصناعية إلى ظهور العديد من الآفات والأمراض المقاومة للمبيدات، والتأثير السلبي على صحة الإنسان، وأدى الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية الزراعية إلى التلوث البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي وعدد كبير من الأنواع والأصناف الزراعية نتيجة التغير في استخدام الأراضي³.

المطلب الثاني: الزراعة المستدامة أحسن بديل لتحقيق الغذاء المستدام

تستعمل الزراعة المستدامة مجموعة من الطرق التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتؤدي إلى إنتاج غذاء صحي، يكفل تحقيق الغذاء المستدام وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

¹ نفس المرجع، ص 31.

² نفس المرجع، ص 14، 15.

³ على عكس الزراعة الصناعية التي تنتج كميات كبيرة من المنتجات ولكنها تستخدم الموارد بشكل أسرع مما يمكنها استرداده، مما يؤدي غلى استنفاد التربة، انخفاض مستويات المياه، ضعف الإمدادات من المواد الغذائية.

نفس المرجع، ص 36.

الفرع الأول: أشكال الزراعة المستدامة تعزز الغذاء المستدام

تقدم ممارسات الزراعة المستدامة مجموعة من الطرق التي تعمل على تجديد التربة وتوفير المياه والطاقة وتوفر تنوعاً أكبر من العناصر الغذائية¹، بحيث تتنوع الطرق التي يعمل بها هذا النظام الزراعي، مما يجعلها قابلة للتكيف مع ظروف محددة في مواقع مختلفة ولقد تعددت الأساليب الزراعية التي تشكل زراعة مستدامة والتي تساهم إلى حد بعيد في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فمن خلال التعرف إلى أهم أشكال الزراعة المستدامة سيتضح لنا بأن لكل شكل خاصية تجعله يحافظ على الموارد الطبيعية ويسعى إلى تحقيق الغذاء المستدام.

1/- الزراعة العضوية:

ظهرت حركة الزراعة العضوية في أوروبا في سنوات 1920، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنوات 1940، وتم الاعتراف بها رسمياً من قبل الاتحاد الأوروبي سنة 1991، ومن الحكومة الأمريكية سنة 1995، وتعتبر الزراعة العضوية نظاماً زراعياً يهدف إلى تحقيق منتجات غذائية آمنة مع الحفاظ على التوازن البيولوجي للموارد الطبيعية، ولقد عرفت هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية سنة 1999 الزراعة العضوية بأنها: "عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة النظام البيولوجي الزراعي بما في ذلك التنوع البيولوجي، والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي في التربة، ويركز على استخدام أساليب الإدارة بديلاً عن استخدام المدخلات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الإقليمية التي تتطلب نظاماً ملائمة مع الظروف المحلية، ويتم ذلك من خلال استخدام الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية بدلاً من استخدام المواد المصنعة للاضطلاع بأي مهمة معينة داخل النظام"².

2/- الزراعة المحافظة على الموارد:

عرفتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في المؤتمر العالمي الأول حول "الزراعة المحافظة على الموارد: تحد عالمي"، الذي عقد في مدريد خلال 1-5 أكتوبر 2001 بأنها: "نهج لإدارة النظم الإيكولوجية الزراعية بهدف التحسين المستدام للإنتاجية وزيادة الأرباح وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز والحفاظ على الموارد والبيئة"³.

¹ نفس المرجع، ص 37، 38.

² نفس المرجع، ص 39، 40.

³ نفس المرجع، ص 42، 43.

3/- الزراعة الإيكولوجية:

ظهر مصطلح الزراعة الإيكولوجية لأول مرة في سنوات 1930، وكان له انتشار واسع في سنوات 1980 وهو عبارة عن نظام يعتمد على ميزات النظام الإيكولوجي للإنتاج، بحيث تعتمد الزراعة الإيكولوجية أساسا على الإدارة الزراعية للتربة، خاصة البذر المباشر تحت غطاء نباتي دائم¹.

4/- الزراعة المتكاملة:

تسعى هذه الزراعة إلى حماية المحاصيل من الآفات والأمراض من أعدائها الطبيعيين، وتعمل على الحد من المدخلات الكيميائية، بحيث تحمي المحاصيل من الآفات باستخدام الأعداء الطبيعية التي تستخدم معظمها في زراعة الخضروات والزهور لقتل بعض الآفات².

5/- الزراعة الدقيقة:

طورت منذ سنوات 1990، تعرف بأنها نظام الإدارة الزراعية يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا (استخدام الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية، نظم تحديد المواقع والروبوتات) لتحديد وتحليل وإدارة التباين المكاني لتربة الموقع في الحقول لتحقيق الربحية المثلى والاستدامة وحماية البيئة³.

6/- الزراعة الذكية مناخيا:

الزراعة الذكية مناخيا هو نهج لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في ظل تغير المناخ، اقترحت من قبل منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر لاهاي بشأن الزراعة والأمن الغذائي وتغير المناخ في عام 2010، وتقوم الزراعة الذكية مناخيا على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في⁴:

1-زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل على نحو مستدام.

2-تكييف وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

3-خفض و(أو) إزالة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حيثما كان ذلك ممكنا.

من خلا ما وضحه أعلاه عن أشكال الزراعة المستدامة التي من خلالها تكون قادرة على تحقيق الغذاء المستدام هذا ما سنوضحه في الفرع الثاني.

¹ نفس المرجع ، ص 43.

² نفس المرجع ص 43.

³ نفس المرجع ص ص 43، 44.

⁴ نفس المرجع، ص 36.

الفرع الثاني: قدرة الزراعة المستدامة على تحقيق الغذاء المستدام

تهدف الزراعة المستدامة إلى تحقيق أمن غذائي وتأسيس الحق في غذاء كامل وصحي بصورة كافية ومستمرة، وتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمعات وتأمين إمداداتهم الغذائية في أوقات صعبة دون المساس بقدرتهم المستقبلية على إنتاج الغذاء¹ بحيث تضمن الزراعة المستدامة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال حاضرا ومستقبلا وإنتاج وتوفير السلع الغذائية بصفة كافية ومتواصلة، مع الاهتمام بتوفير فرص العمل بصورة مستقرة وبدخل كافي يضمن محيط شغل وحياة كريمة لكل العاملين في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى حفظ وصيانة الموارد والقدرات الإنتاجية للموارد الطبيعية دون الإضرار بالدورات الإيكولوجية والبيئية².

كما تمكن الزراعة المستدامة المزارعين من اختيار أفضل ما يناسبهم واحتياجات المجتمع، وعند القيام بالإنتاج بشكل صحيح، يمكن رفع مستوى الإنتاج دون زيادة الطلب على الموارد أو الحاجة إلى معدات أكثر تكلفة، مما يفتح فرص دخل متساوية لصغار المزارعين والنساء، وهذا يساعد على التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدر وحيد للدخل³.

ضف إلى أن مميزات الزراعة المستدامة تجعلها توفر الغذاء المستدام لكونها تجعل النظام الزراعي يحافظ على بنية توازنه وتكيفه مع الاضطرابات الجوية غير المتوقعة كالتصحّر والجفاف والفيضانات وانحراف التربة كما تتطلب الزراعة المستدامة الاستغلال الأمثل والمدرّوس للموارد الطبيعية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة والفوائد كاستعمال طرق الري الفعالة التي تحمي موارد الماء من الاستنزاف، وأساليب الزراعة العضوية، والاعتماد على المخابر العلمية لدراسة نوعية التربة والمحاصيل المناسبة لها من أجل تجنب استنزافها وتحقيق إنتاجية عالية من أجل مواكبة حاجيات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لتغذية الإنسان، والاعتماد على اليد العاملة المكونة والماهرة ذات الأجر العالي واعتمادها على التقنيات الحديثة والجديدة والمتطورة في الري والزراعة والحصاد وحتى في التسويق الذي يعد عامل مهم في نجاح سياسات العمل الزراعي الناجح، كما تقتضي الزراعة المستدامة المحافظة على قاعدة القدرات والموارد الطبيعية بشكل عام والعمل على تجديدها من أجل عدم الإخلال بالتوازن البيئي والإيكولوجي⁴.

ومن خلال مفهوم الأمن الغذائي المستدام فإنه أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشاريع التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل

¹ براج زيان، التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 60.

² رحمان مريم، مرجع سابق، ص 36.

³ براج زيان، مرجع سابق، ص 61.

⁴ بن خزناني أمينة، مرجع سابق، ص 37.

للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك لكل السلع الغذائية ، وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها سواء كانت تصديرا أو استيرادا مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، ومستهدفا بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة¹.

ونتيجة العلاقة الوطيدة بين الزراعة المستدامة والغذاء المستدام، فهناك من يعتبر العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام علاقة عضوية بحيث لا يمكن تحقيق أمن غذائي مستدام دون الاعتماد على تنمية زراعية مستدامة، فالزراعة المستدامة هي تلك الزراعة التي بإمكانها تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء، وتوفير فرص عمل مستدامة ولائقة، والحفاظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا، والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، واستخدام التكنولوجيا المتطورة للحفاظ على الجانب الايكولوجي الذي يعتبر من أهم الأسس الداعمة لاستدامة الأمن الغذائي².

ونظرا لمساهمة الزراعة المستدامة في تحقيق الغذاء المستدام إلى حد بعيد، فقد أوصى تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية 2005، بتعزيز الأساليب الزراعية التي تزيد من إنتاج الغذاء دون المبادلات الضارة من تآكل تربة الاستخدام المفرط للمياه، المغذيات أو المبيدات، كما شدد على ضرورة الحد من الأثر السلبي البيئي لممارسة الزراعة لأنه يشكل خطرا على استدامة الزراعة والأمن الغذائي³.

خاتمة:

يكمن الهدف الرئيسي من الزراعة المستدامة في زيادة الإنتاج الغذائي بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، لأنها بإمكانها تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء، وتوفير فرص عمل مستدامة ولائقة، والحفاظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا، والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، واستخدام التكنولوجيا المتطورة للحفاظ على الجانب الايكولوجي الذي يعتبر من أهم الأسس الداعمة لاستدامة الأمن الغذائي، مما يجعلها من أنجح وأنسب الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها من أجل ذلك.

¹ نفس المرجع، ص 37.

² رحمانى مريم، مرجع سابق، ص 27.

³ نفس المرجع، ص 27.

ولقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- 1/تلتزم الدول بإعادة تشكيل النظام الغذائي العالمي ليصبح نظاما كفؤا شاملا وذكيا مناخيا ومستداما، والذي لا يتحقق إلا من خلال الزراعة المستدامة، تنفيذًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 2/-من أجل مواجهة تحديات الزيادة في الطلب على الغذاء في السنوات القادمة لابد من المحافظة على الموارد الطبيعية، ويكون ذلك من خلال الانتقال من الزراعة الصناعية إلى الزراعة المستدامة.
- 3/-للمحافظة على صحة الأفراد والتقليل من الوفيات والإصابة بالأمراض يتطلب ذلك الاعتماد على أنظمة غذائية مستدامة.

كما نقترح أهم التوصيات التالية:

- 1/-اعتماد الدول سياسات لتحويل أنظمة تغذيتها إلى نظام غذائي صحي مستدام.
- 2/-اعتماد الدول الزراعة المستدامة كوسيلة رئيسية في توفير الغذاء.
- 3/-القيام بحملات توعوية بشأن ما تسببه الأنظمة الغذائية غير الصحية من ضرر على البيئة وصحة الإنسان، وضرورة اعتماد نظام غذائي مستدام.

قائمة المراجع:

1/-الرسائل الجامعية:

- 1-بن خزناجي أمينة، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2012.
- 2-رحماني مريم، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2020.

2/-المقالات:

- 1-برايح زيان، التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2020،
- 3/-المراجع الالكترونية:

تقرير لجنة eat-lancet، الغذاء الصحي من أنظمة الغذاء المستدامة. متوفر على الموقع: <https://eatforum.org,eat-lancet.co> تاريخ الاطلاع 2022/02/10.

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة،
2017، متواجد على الموقع الإلكتروني: www.unscn.org، تاريخ الإطلاع 2022/02/02.
السهلي محمد جابر ، استدامة الغذاء، جريدة الاقتصادية، 2022، متوفر على الموقع
الإلكتروني: aleqt.com/2022/02/11/article_2261031.html، تاريخ الإطلاع 2022/02/20.

الزراعة المستدامة كمتغير أساسي في تحقيق الأمن الغذائي دراسة تحليلية للفترة 2000-2018

Sustainable agriculture as an essential variable in achieving food security

Analytical study for the period 2000-2018

أ.د. نسيلي جهيدة (جامعة امحمد بوقرة، الجزائر)

Prof. Dr. Nesli Jehida (University of M'hamed Bouguerra, Algeria)

Abstract:

This paper aims to outline of the importance of agricultural development in achieving food security ; that's why we analyzed the behavior of these two variables in Algeria during the period between 2000 and 2018 . We divided the research paper into three basic elements. At first we discussed food security and agricultural development, then we analyzed the agricultural policy in Algeria and the government's efforts to achieve food security, and finally we tried to analyze the implications of agricultural policy in Algeria on some indicators of food security.

We have concluded that despite the efforts made and the policies followed to advance the agricultural sector, and despite the positive indicators recorded by the sector, Algeria is still very far from achieving self-food security; That is why the government should pay more attention and encourage investment in this sensitive sector to ensure security and national sovereignty.

Keywords: agricultural development, food security, food gap, food self-sufficiency.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث قمنا بتحليل سلوك هاتين المتغيرتين في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2018، وذلك بتقسيم الورق البحثي على ثلاثة عناصر أساسية، حيث تطرقنا في البداية إلى الأمن الغذائي والتنمية الزراعي من حيث المفهوم ومؤشرات القياس، ثم تطرقنا إلى السياسة الزراعية في الجزائر وجهود تحقيق الأمن الغذائي، وأخيرا حاولنا تحليل انعكاسات السياسة الزراعية في الجزائر على بعض مؤشرات الأمن الغذائي

لقد توصلنا إلى أنها بالرغم من الجهود المبذولة والسياسات المتبعة للنهوض بالقطاع الزراعي، وبالرغم من المؤشرات الإيجابية التي سجلها القطاع، إلا أن الجزائر لا زالت بعيدة جدا عن تحقيق المن الغذائي الذاتي؛ وهو ما يتوجب إيلاء المزيد من الاهتمام وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحساس لضمان الأمن والسيادة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الاكتفاء الغذائي الذاتي.

مقدمة

يعد الاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم التوجهات الجديدة المعول عليها من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، إذ تسعى الجزائر إلى وضع مجموعة من التدابير التي من شأنها خدمة هذا القطاع وتفعيل مقوماته المادية والبشرية والعمل على استغلالها مع مواجهة مختلف المعوقات التي تحول دون نموه وذلك ضمن برامج تنموية وتدعيمية عديدة؛ باعتبار أن لهذا القطاع دورا هاما في الاقتصاد الوطني من عدة نواحي من بينها تحقيق الأمن الغذائي للسكان، التخفيف من حدة البطالة، وتحسين وضعية الميزان التجاري للدولة.

إذ يعد توفير غذاء صحي بشكل مستدام وشامل من الأهداف الإنمائية البالغة الأهمية، ليس للجزائر فقط بل للعالم كله، وتعد التنمية الزراعية من أقوى الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير الغذاء لنحو 9.7 مليارات شخص بحلول عام 2050، كما أن نمو قطاع الزراعة من شأنه المساهمة بمرتين إلى أربع مرات مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية في زيادة الدخل بين أشد الفئات فقرا؛ حيث أفادت تحليلات أجريت من طرف البنك العالمي عام 2016 أن 65% من الفقراء العاملين البالغين يكسبون قوتهم من القطاع الفلاحي. وتعد الزراعة أيضا بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي، ففي عام 2018، كانت تشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفي بعض البلدان النامية، يمكن أن تشكل أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي.

إن تحقيق تنمية زراعية مستدامة هو بمثابة تحد اقتصادي للدولة، فالجزائر تعد غذائيا دولة تابعة للدول الكبرى المصدرة للقمح ومختلف المنتجات الغذائية الأخرى، إذ تعتمد سلسلة الإمدادات الغذائية في البلاد اعتمادا بالغا على الواردات، حيث بلغت وارداتها من المنتوجات الزراعية 113,954 مليون دولار سنة 2015 مقابل تصدير ما قيمته 6,272 مليون دولار¹، إلا أن هذه الأرقام قد عرفت تحسنا فقد تقلصت وارداتها إلى 99,5 مليون دولار سنة 2018 مقابل تصدير 12,4 مليون دولار في نفس السنة².

على هذا الأساس، يعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الفلاحية من أجل تلبية الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية إحدى المقومات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الضغوط الناجمة عن عملية التنمية والتي تعد بالغة الصعوبة ليس فقط على الصعيد الوطني، وإنما دوليا كذلك، فأنشطة النمو والحد من الفقر والأمن الغذائي التي تقودها الزراعة، باتت معرضة للخطر، حيث من المتوقع انخفاض معدل الأراضي الصالحة للزراعة بالنسبة لعدد السكان إلى 55 بالمائة بحلول العام 2030، ومع حلول العام 2025، سيعيش 1.8 مليار شخص في مناطق تعاني من ندرة حادة في المياه. وبشكل آني، فإن التغير المناخي سيعرض إمدادات الغذاء الإقليمية والعالمية إلى خطر كبير؛ وتبعاً لذلك، ستكون الإعالة الرئيسية لمئات الملايين من البشر في الدول النامية محل تهديد كبير³.

إذن، إن تسطير استراتيجية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر وبالتالي الأمن الغذائي المستدام، يعد أمراً ضروريا وهاما، خاصة في ظل الحركية العالمية للاقتصاد الدولي المتغير باستمرار، تطور عدد السكان، ارتفاع نسبة التحضر على حساب الأراضي الزراعية وأخيرا تهديدات المناخ.

على هذا الأساس يتبادر إلى أذهننا الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، وما هي متطلبات تحقيقها للتمكين من توفير الأمن الغذائي؟

ومن أجل معالجة موضوع هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية، على النحو الموالي:

أولا- التنمية الزراعية والأمن الغذائي: المفهوم والمؤشرات؛

ثانيا- السياسة الزراعية في الجزائر وجهود تحقيق الأمن الغذائي؛

ثالثا- انعكاسات السياسة الزراعية في الجزائر على بعض مؤشرات الأمن الغذائي.

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر بالأرقام: نتائج 2013 - 2015"، النشرة رقم 46، 2016، ص 42.

² الديوان الوطني للإحصائيات، "الجزائر بالأرقام: نتائج 2016 - 2018"، النشرة رقم 49، 2021، ص 38.

³ تعزيز التنمية المستدامة من خلال الزراعة <https://farmingfirst.org/arabic>

1- التنمية الزراعية والأمن الغذائي: المفهوم والمؤشرات

من خلال هذا العنصر، سوف نعلم إلى تقديم مختلف التعريفات التي جاءت في موضوع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وكذا مؤشرات قياسها.

1-1- الأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية، مما انعكس في تعدد التعريفات المتعلقة به، ومن التعاريف التي يمكن اعتمادها ما يلي:

تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي: عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية¹.

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (OADA):² لقد جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي ما يلي: هو توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحة لكافة أفراد السلع والأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكاناتهم المالية.

1-2- مؤشرات الفجوة الغذائية

هناك عدة مؤشرات تسمح لنا بقياس مستوى الأمن الغذائي للدولة، نوجزها فيما يلي³:

¹ صندوق النقد العربي، " الأمن الغذائي في الدول العربية"، ص 171. متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ>، تاريخ الاطلاع 2021/11/02

² صفحة الهندسة الزراعية، " مفهوم الأمن الغذائي"، بدون تاريخ نشر، متاح على الرابط <https://agronomie.info>، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/11/02.

³ سالت محمد مصطفى، " التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر: من خلال شعبة القمح"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2016/2017، ص ص 52-54.

المؤشر الأول- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية: ونستخدم بيانات المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية الفعلية ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلاً في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية، ومن الناحية المطلقة فإن حجم الفجوة الغذائية الفعلية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي وحجم الإنتاج المحلي منه، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء أكبر من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء؛

المؤشر الثاني- حجم الواردات والمعونات الغذائية: يعبر هذا المؤشر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي ممثلاً في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، وطبقاً لهذا المؤشر فإن زيادة حجم الفجوة الغذائية الفعلية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافاً إليه المعونات الغذائية قد تكون هذه القيمة موجبة أو سالبة أو صفر. وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة الموجبة فقط، وفي هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية؛

المؤشر الثالث- نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية: ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الدولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الثالث لمشكلة الأمن الغذائي ممثلاً في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية.

طبقاً لهذا المؤشر، إن زيادة نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية عن النسبة العادية يدل على زيادة حدة الفجوة الغذائية الفعلية وانخفاض هذه النسبة عن النسبة العادية يدل على انخفاض حدة الفجوة الغذائية الفعلية والنسبة العادية تتوقف على هيكل الإنتاج المحلي وما تتميز بإنتاجه الدولة؛

المؤشر الرابع- متوسط الأسعار الحرارية المتاحة للفرد في اليوم: وتستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية المعيارية. ومن الناحية المطلقة فإن حجم الفجوة الغذائية المعيارية يقاس بالفرق بين متوسط الأسعار الحرارية المتاحة للفرد في اليوم ومتوسط المتطلبات الأساسية من الأسعار الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية.

3-1- الزراعة المستدامة

تم تبني مصطلح التنمية الزراعية المستدامة في قمة الأرض التي انعقدت عام 1992 في مدينة "ريو دي جانيرو" لمناقشة جدول أعمال القرن 21 للبرامج والأعمال اللازمة لتشجيع وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ليؤكد فكرة التنمية الزراعية المستدامة التي تبلورت في الثمانينيات، استجابة لمتطلبات التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع نطاق التنمية التقليدية للإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

إن الزراعة المستدامة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، فلا يمكن التحدث عن وجود تنمية مستدامة دون تحقيق زراعة مستدامة؛ فالتنمية الزراعية المستدامة هي عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة

متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الانتاجية¹؛ بحيث تساهم التنمية الزراعية في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحسين القدرة على تحمل تغيرات المناخ، وضمان التكافؤ والمسؤولية الاجتماعية في قطاع الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع، في الحاضر وفي المستقبل؛ وتهدف الزراعة المستدامة إلى:²

- ◀ ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا إلى جانب التوسع في انتاج السلع الزراعية الأخرى؛
 - ◀ توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة عموما وظروف العمل لكل العاملين في القطاع الزراعي؛
 - ◀ المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجها دون الإخلال بالعمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الانتاج، وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي؛
 - ◀ ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.
- 2- السياسة الزراعية في الجزائر وجهود تحقيق الأمن الغذائي

يمثل قطاع الزراعة حجر الزاوية في أجندة التجديد الاقتصادي لضمان التنوع الاقتصادي والأمن الغذائي، ولمواجهة هذا الهدف، حددت سلسلة من التحديات التي يجب مواجهتها لتطوير الإنتاجية الزراعية وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، كالزيادة المستمرة في عدد السكان (35.9 مليون نسمة عام 2010، 40.8 مليون عام 2016، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 54 مليون نسمة عام 2035)، والاستيراد الهائل للمنتجات الزراعية والغذائية، ناهيك عن زيادة معدل التحضر (58٪ في عام 2000 إلى 66٪ في عام 2017) وبالتالي انخفاض نسبة نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة والتي انتقلت من 0.247 هكتار / نسمة إلى 0.204 هكتار / نسمة³، إضافة إلى تغيرات المناخ التي أصبحت تهدد إمدادات المياه في البلاد.

¹ طالبي بدر الدين، صالحى سلى، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الصادرة عن جامعة الجزائر 3، العدد 31، 2015، ص 214.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، للتنمية الريفية العربية، الأمم المتحدة، 2007، ص 5

³ CNESE, "Algérie Rapport National Volontaire 2019", Alger, 2020, P48.

ولمواجهة هذه التحديات، وضعت الحكومة إطارا قانونيا وتنظيما للإشراف على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من خلال اعتماد قانونين هما القانون رقم 08-16 المؤرخ 3 أغسطس 2008 المتعلق بالتوجيه الفلاحي والقانون رقم 01-11 المؤرخ 3 يوليو 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات؛ حيث يهدف قانون التوجيه الفلاحي إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتأمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم¹؛ بينما يضع قانون الصيد البحري وتربية المائيات إطارا معياريا محدثا يهدف تعزيز الإدارة المستدامة لموارد الصيد البحري والحفاظ على النظم البيئية بالإضافة إلى التكامل الاجتماعي والاقتصادي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برامج وسياسات مختلفة، لا سيما سياسة التنمية الزراعية والريفية والسمكية (2015-2019) والخطة الخماسية 2017-2022

2-1- المخططات الوطنية للتنمية الزراعية

لقد انتهجت الجزائر منذ الاستقلال عدة مخططات تنموية للإقلاع بالقطاع الزراعي على غرار القطاعات الأخرى، بدء من الثورة الزراعية، وسنعمد من خلال هذا العنصر إلى تحليل السياسات والتدابير المتخذة منذ عام 2000 بشأن تطوير القطاع الزراعي في الجزائر.

■ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) لسنة 2000:** كانت أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعى في جوهرها إلى تحسين مردودية وإنتاجية القطاع الزراعي، حيث قامت الجزائر بتسيير عدة ميكانيزيمات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. حيث أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599 المؤرخ في جويلية 2000 المحدد لشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة²، وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40 مليار دينار وهذه القيمة تفوق أربع مرات ما صرف في الفترة 1995-1998، و 10 مرات ما صرف سنة 1993. حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال إرجاع التربة إلى استخداماتها السابقة وشمل 3 ملايين هكتار³.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، " قانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي"، المادة 1، ص 05.

² حوحو حسينة، حوحو سعاد، " آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية، الصادر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23، 2011، ص 324.

³ طالبي بدر الدين، صالح سلى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

- **السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بين (2001-2009):** تكونت السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في تلك الفترة من أربع محاور أساسية هي:
 - إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية؛
 - الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة؛
 - التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛
 - التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

غير أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يستفد سوى من 12 % من 1216 مليار دينار، وهي المبالغ المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي "2001-2004" و 8 % من إجمالي المبلغ المخصص البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009" أي ما يعادل " 337.2 مليار دينار"، وهي نسب ضئيلة، كون أن القطاع قد استفاد من الدعم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية "PNDA"، وبالتالي فهذا الغلاف الموجه للفلاحة والصيد البحري كان بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الانتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف، والمساهمة في محاربة الفقر والتمهيش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الاشجار المثمرة.¹

- **استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):** شرعت الجزائر في تنفيذ استراتيجية التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2009، وأساس هذه الاستراتيجية يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وقد خصصت الدولة للقطاع الفلاحي 1000 مليار دينار من مجموع 3500 مليار دينار وضعت كغلاف مالي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، من أجل تحقيق الدعائم الثلاثة لهذه الاستراتيجية، أي التجديد الفلاحي والتجديد الريفي ومنه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2020، حيث حددت أهدافه في:
 - تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى 8.33 % لسنوات (2010-2017)؛

- زيادة الإنتاج المحلي وتحسين أنواعه، وبالأخص السلع الاستهلاكية العامة كالحليب، والقمح، بهدف تغطية 75% من الاحتياجات؛
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة؛

¹ طالبي بدر الدين، صالحى سلى، مرجع سبق ذكره، ص 218، 219.

- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـ 1.6 مليون هكتار سنة 2014 ؛
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.
- استراتيجية البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية "PNDAR": تم تطوير هذه الاستراتيجية برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، تأخذ بعين الاعتبار اصلاح التوازنات البيئية وكذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيين، حيث تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص وكذلك مكافحة الفقر والتمهيش بخلق فرص جديدة لمصادر الدخل وتحسين ظروف العمل من خلال تأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة كتزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية، وذلك في إطار تحقيق تكامل حركات التنمية المحلية؛ وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 - 2005، وكذلك خلال الفترة 2010-2016، من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر ب 370000 وكذا انشاء 169000 منصب عمل.
- استراتيجية القطاع 2020-2024: وتستند استراتيجية القطاع إلى خارطة طريق (مجلس الوزراء في 26 يوليو 2020) وتستند بشكل أساسي إلى الأمن الغذائي، وتطوير استراتيجية للقطاع. قطاعات مثل القمح والزيتون التي تشكل الجزء الأكبر من الواردات الغذائية وأخيراً تشجيع الاستثمار. على هذا النحو، وضع القطاع خارطة طريق جديدة للفترة 2020-2024، تنص على¹:
- تحديث الزراعة من خلال تنمية القطاعين الحيواني والنباتي، مع مرافقة ودعم المزارعين من خلال طريقة جديدة للتمويل تقوم على أساس الائتمان الريفي؛
- إعادة تنشيط التغطية الاجتماعية لصالح المزارعين؛
- حماية الصحة النباتية؛
- تطوير وتعميم التقنيات الجديدة من خلال التدريب والإرشاد والبحث العلمي في المجال الزراعي؛
- إزالة جميع القيود، ولا سيما القيود البيروقراطية، التي قد تعيق مسار المستثمرين الوطنيين والأجانب، مما يجعل مكتب تنمية الزراعة الصحراوية (ODAS) متجراً شاملاً حيث تتوفر جميع الشروط لتسهيل تنفيذ الاستثمار الزراعي.

يستهدف إنتاج خلال فترة الخمس سنوات 2020/2024، ما يتراوح بين سبعة إلى عشرة ملايين قنطار إضافي من منتجات الأشجار المثمرة، أي أكثر بقليل من نصف الإنتاج الوطني الحالي المقدر بنحو 15 مليون قنطار، والأصناف المستهدفة من قبل برنامج التنمية وفقاً للرئيس التنفيذي للـ ITAF، هي الأنواع التي تتكيف مع المناطق الجبلية أو القاحلة أو شبه القاحلة، مثل الرمان والفسق والكرز والخوخ والزيتون واللوز وشجرة المشمش،

¹ Conseil National Economique Social et Environnemental, « Rétrospective 2020 : Principaux faits saillants à caractère politique, économique, social et environnemental ANALYSE LIMINAIRE », Alger, Mars 2021,50

والتي تشتهر بمقاومتها للمخاطر المناخية والتربة العدوانية، وكذلك ضمان إنتاج وفير وقادر على ضمان موارد مالية كبيرة للمنتجين والقوى العاملة المستخدمة.

2-2- مشاكل الاستثمار الزراعي في الجزائر

رغم أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه يبقى ضعيفا بالنظر إلى حجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ويعود ذلك على الأسباب التالية:¹

- تأخر دخول القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الزراعي عنه في المجالات الأخرى، كما يهتم المستثمر في المجال الزراعي بنسبة الأرباح فقط، وهذا من حقه، في حين لا يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط، إذ لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية والحيوية التي تكفلها الزراعي؛
- عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي، وبشكل خاص من جانب العقار الفلاحي؛
- يحتاج الاستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية خاصة في البنية التحتية، كالسدود، الطرق والخدمات الاجتماعية وهذا بالطبع لم يكن ممكنا للقطاع الخاص الدخول فيه لأنه من اختصاص الحكومات بالدرجة الأولى مما انعكس سلبا على الاستثمار؛
- تغير مناخ الاستثمار العالمي لأسباب دولية وأزمات عالمية، عربيا ومحليا، مما أثر سلبا في مدى الاندفاع نحو الاستثمار في المجال الزراعي؛
- ارتباط الاستثمارات الزراعية بالريعية التسويقية، مما يدخل المنتجات الزراعية الوطنية في سوق المنافسة الزراعية الدولية، وهذا ما يجعل كفة المنافسة غير متوازنة، حيث توجد مناطق جغرافية كثيرة في العالم لديها خصائص تنافسية كبيرة، لا سيما المناطق التي تتميز بفيض المياه ورخص قوة العامل الزراعي؛
- نظام الملكية الزراعية السائد والذي يجعل المزارع أقل كفاءة وقدرة على مزاولته نشاطه بسبب صغر حجم الحيازات التي يمتلكها الأفراد؛
- النقص الواضح في مؤسسات الإقراض وقصورها عن تعبئة الموارد الكافية للتمويل، وعدم الوضوح في دورها وأطرها القانونية وغياب المتابعة والرقابة من قبل تلك المؤسسات؛
- عدم كفاية الاختصاصيين وانتشار الأمية والجهل لأساليب الزراعة الحديثة في الأرياف من جهة، وتدني مستوى استخدام الآلات والمعدات الزراعية وضعف القدرة على صيانتها من جهة مما يقلل الإنتاجية الزراعية؛
- فشل مؤسسات التسويق الزراعي في بلوغ أهدافها، وسوء إدارة القطاع الزراعي التي تحد من الأهمية الاقتصادية للقطاع ويحول دون الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية المستوردة.

¹ سعيد مونيّة، محفوظ مراد، " أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة تجربة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2011-2016"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص 551.

3- انعكاسات السياسة الزراعية في الجزائر على بعض مؤشرات الأمن الغذائي

سوف نحاول من خلال هذا العنصر إلى دراسة انعكاس نتائج السياسة الزراعية في الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحليل تطور قيم بعض المؤشرات على مدى فترة الدراسة التي امتدت ما بين عامي 2000 و2018، وهي الفترة التي تزامنت مع البرامج الأساسية الخمسة للتنمية، انطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي وصولاً إلى المخطط الجديد للنمو الذي سيمتد إلى غاية عام 2030. حيث سنعمل على تحليل نسبة الإنتاج الزراعي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛ نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي؛ نسبة الواردات الزراعية إلى الصادرات؛ هيكلية الصادرات والواردات الزراعية؛ ونسبة التشغيل في القطاع الزراعي مقارنة بالقوى العاملة الكلية.

3-1- نسبة الإنتاج الزراعي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي

إن القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية الأساسية التي من شأنها المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتكمن أهمية القطاع في النسبة التي يشارك بها في تحسين ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقف ذلك على مدى فعالية السياسات المنتهجة لتطوير القطاع، لذلك قمنا بتتبع تطور الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي خلال مختلف السياسات الزراعية ومحاولات الإصلاح التي تم التطرق إليها في العنصر السابق، ويمكن تلخيص هذا التطور في الأرقام الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 01: الإنتاج الزراعي في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي – الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	54178	54648	56941	68007	85003	102800	116600	127497	171756	137747	161734	198769	198769	209415	213343	166894	160090	167574	020452
الناتج الزراعي	4328	5013	5236	6589	8032	7900	8812	10325	11195	12820	13644	16110	16110	20573	21966	19718	19551	20565	20769
النسبة	7.99	9.17	9.20	9.69	9.45	7.68	7.56	8.10	6.52	9.31	8.44	8.10	8.10	9.82	10.30	11.81	12.21	12.27	10.15

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة (22-39) للسنوات 2002-2020، متاحة على الرابط <https://aoad-1/app.org>

يوضح لنا الجدول أعلاه الأثر الإيجابي لجملة الإصلاحات والسياسات المنتهجة للرقى بالقطاع في الجزائر، حيث لمسنا تطور موجب خلال سنوات الدراسة، إذ ارتفعت قيمة الناتج الزراعي الإجمالي عبر كل مخطط، حيث انتقل الناتج الزراعي من 4328 مليون دولار سنة 2000 إلى 12820 مليون دولار سنة 2009 أي بنسبة 196,20 % خلال السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بين (2001-2009) التي دامت قرابة العشر سنوات، ثم انتقل إلى قيمة 21966 مليون دولار سنة 2014 لتساهم استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) بتطوير الناتج الزراعي بنسبة 71,34 % خلال خمس سنوات، ومع نهاية سنة 2018 وصل الناتج الزراعي قيمة 20769 مليون دولار لتمثل نسبة نمو القطاع 379,87 % خلال فترة الدراسة.

بالرغم من هذه الأرقام الإيجابية في نمو الناتج الزراعي، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى محتشمة ومتذبذبة، حيث تتأرجح هذه النسبة بين الزيادة والنقصان، حيث وصلت قيمتها الدنيا سنة 2008 بمعدل 6,52 %، ويمكن إرجاع ذلك على بساطة الغلاف المالي الذي خصص للقطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة الأشغال العمومية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وعلى العموم، تبقى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى، حيث وصلت إلى 12,27 % كأقصى حد سنة 2017، وهو ما يعكس ضعف القطاع الزراعي في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.

2-3- نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي

يرتبط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بقيمة الإنتاج الزراعي وعدد السكان، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر دليل على مواكبة النمو في الإنتاج للنمو الديموغرافي، والجدول الموالي يوضح قيم تطور هذا المؤشر عبر سنوات فترة الدراسة، والذي سنحاول مقارنته مع تلك القيم السائدة في دول الجوار وبعض الدول العربية.

الجدول رقم 02: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر (الوحدة: دولار أمريكي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط نصيب الفرد في الجزائر	140,41	182,57	168,65	208	249	242	261	290	322	365	383	442	433	537,21	561,60	493,41	478,78	492,92	487,55
متوسط نصيب الفرد في تونس	248,18	244,34	243,36	327,62	371,51	314,22	335,97	352,86	2339,9	345,7	307,9	356,1	350,44	256,21	267,56	382,55	303,06	311,84	338,52
متوسط نصيب الفرد في المغرب	123,91	140,42	196,42	270,42	302,32	234,22	299,94	289,32	8376,1	419,96	396,4	415,3	380,92	448,46	435,62	429,74	457,80	399,47	400,44
متوسط نصيب الفرد في السعودية	447,98	445,29	430,35	431,63	437,39	438,83	440,34	441,42	6442,2	459,3	462,4	452,6	455,78	459,95	465,55	553,24	545,56	622,79	519,16

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة (22-39) للسنوات 2002-2020، متاحة على الرابط - <https://aoad-app.org>

يوضح الجدول أعلاه التطور الإيجابي وبشكل متسارع في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي عبر سنوات الدراسة، خاصة خلال الفترة 2000-2011، حيث ارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف، حيث سجل سنة 2001 حوالي 140 دولار أمريكي لكل فرد، في حين بلغ سنة 2011 حوالي 442 دولار أمريكي، وقد بلغ أوجه سنة 2014 بقيمة 561.60 دولار أمريكي لكل شخص ليتناقص بعد ذلك بقيم بسيطة، وهو ما يعكس تجاوز معدل النمو في الناتج الزراعي ذلك التطور في النمو الديمغرافي.

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي في دول الجوار والدول العربية ونخص بالذكر المغرب والسعودية، ولو أن تونس سجلت نوعا من التذبذب في هذا المؤشر، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو ذلك التقارب في قيمة المؤشر في هذه الدول حيث سجلت السعودية أعلى قيمة؛ وهو ما يدل على الارتفاع في الناتج الزراعي في السنوات الأخيرة الذي يمكن إرجاعه إلى البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الممتد بين 2011-2021 الذي سطرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية تحت رعاية صندوق النقد العربي¹، والذي شاركت فيه الدول الأربع إلى جانب مصر، السودان، العراق والأردن؛ إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الزراعي تبقى ضعيفة إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة.

وإذا ما قمنا بإسقاط مؤشر متوسط الأسعار الحرارية المتاحة للفرد في اليوم على متوسط استهلاك الفرد الجزائري، نجده قد ارتفع من 1723 حريرة سنة 1962 إلى 2944 في 1990 ليصل سنة 2020 إلى 3343 حريرة، ما يعكس تجاوزها بكثير للمتطلبات الأساسية من الأسعار الحرارية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية والمحددة بمقدار 2700 حريرة، وهو ما جعل المعهد الدولي لدراسة السياسات الغذائية يصنف الجزائر من بين الدول ضعيفة مستوى الجوع².

3-3- نسبة الواردات الزراعية إلى الصادرات

إن تحليل ودراسة تطور الواردات الزراعية مقارنة مع تطور صادراتها يسمح بالحكم على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومعرفة ما إذا كانت صادرات القطاع الزراعي تساهم في تغطية النقص

¹ لمزيد من الاطلاع ينظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2017-2021"، الخرطوم 2018.

² نورة زاير، "النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الراهن وآفاق التطور"، تاريخ النشر: 2021/07/27، على الرابط الإلكتروني: <https://algeria.fes.de/ar/e/le-modele-alimentaire-en-algerie-etat-des-lieux-et-perspectives-devolutions>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/01/12.

الموجود في المواد المستورد، كما يمكن الحكم على مدى تخصص الدول في إنتاج معين من الإنتاج الزراعي. والجدول الموالي يلخص قيم صادرات وواردات الجزائر الكلية، الزراعية والغذائية.

الجدول رقم 03: نسبة الواردات الزراعية إلى الصادرات في الجزائر

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الواردات الكلية	الصادرات الكلية
2000	2180,79	34,69	2781,61	111,36	3843,28	21622,78
2001	2192,64	28,47	3016,52	151,47	9915,48	19084,86
2002	1935,93	43,63	2950,51	126,96	12010	18710
2003	2601	51,5	3560	135	13533	24464
2004	3334	68	4653	150	18308	31775
2005	3957	76	4622	167	20048	44482
2006	4103	105,4	4631	163	21274	50586
2007	4874	138,4	6076	181	27441	57019
2008	7191,50	124,85	9242,16	302,54	39479	81238
2009	5477,59	208,51	7252,07	208,51	39294	45194
2010	5515,01	116,29	7826,71	208,51	40473	57035
2011	5515	116,29	7827	208,5	47247	73489
2012	5515	116,29	7827	208,5	47490	71866
2013	8353,72	403,63	11933,58	561,05 4	41336,30	47998,49
2014	7157,72	323,15	19409,38	772,54	58274,09	62884,29
2015	5793,84	221,3	11790,68	648,1	51733,01	34796,0
2016	7603,0	349,1	10309,1	867,3	46059,2	30027,6
2017	7212,1	328,3	10332,2	756,8	47089,5	35191,1
2018	7385,9	////	10306,0	////	46333,1	////

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة (22-39) للسنوات 2002-2020، متاحة على الرابط <https://aoad-app.org>

يظهر الجدول أعلاه حجم اتساع الفجوة الغذائية للجزائر وتزايد حدتها، حيث نلمس ارتفاعا مستمرا إلى غاية عام 2015، أين تجاوزت واردات الجزائر من السلع الغذائية قيمة صادراتها بمقدار يتجاوز 34 مرة، إلا أنها عرفت بعض الانتعاش بعد ذلك لتتخفف إلى 21 مرة سنة 2017.

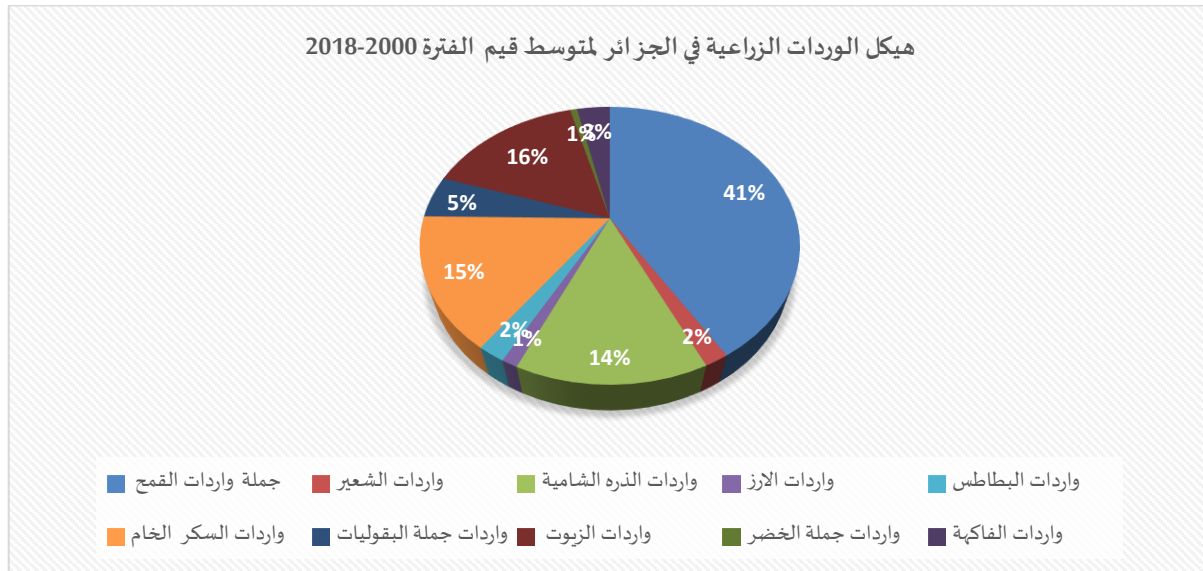
وهو كذلك ما يؤكد رصيد الميزان التجاري الزراعي، فعلى الرغم من السياسات الزراعية المنتهجة والإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية للنهوض بالقطاع الزراعي، ونسبة النمو في الناتج الزراعي والتطور الموجب في نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلا أننا نسجل عجزا متراكما في الميزان التجاري الزراعي؛ إذ انتقلت قيمة العجز من (- 2670,25) مليون دولار سنة 2000 ليصل إلى (- 9575,40) مليون دولار سنة 2017؛ وهو ما يعكس العجز الكبير للقطاع عن تغطية احتياجات السكان من الغذاء، ونسبة هذا العجز تعد كبيرة جدا لحد يعكس هشاشة القطاع وحجم التبعية الغذائي للخارج، وما ينجر عنها من أعباء معتبرة بالعملية

الصعبة ترهق كاهل الخزينة العمومية خاصة في ظل سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية والتي ترتبط عائداتها بشكل كبير على أوضاع الأسواق العالمية وتأثرها بالصدمات الخارجية؛ وهنا لا يفوتنا التنويه إلى ضعف الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية حيث انها لم تتجاوز في أحسن أحوالها 2,88%.

يمكن القول أن ارتفاع الطلب الغذائي في الجزائر يتم تغطيته باللجوء المكثف للاستيراد لإشباع حاجات المستهلكين الغذائية والذي يتم تمويله على مستوى السوق الدولية من خلال عائدات قطاع المحروقات. فبينما لم تتجاوز عائداته على سبيل المثال لا الحصر عام 2014 (الذي عرف انخفاض أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل) حققت من خلالها الجزائر عائدات بمبلغ 60146 مليون دولار، بلغ استيراد المنتجات الزراعية 19409.38 مليون دولار في نفس السنة مما يعني 32,26% من عائدات البترول تم توجيهها لاستيراد السلع الزراعية، وهو ما يعكس إلى أي حد صارت التبعية الغذائية للخارج حقيقة بنيوية في النموذج الجزائري.

4-3-هيكل الصادرات والواردات الزراعية:

تتصدر الحبوب الواردات الزراعية في الجزائر، وعلى رأسها القمح، حيث شكل متوسط قيمة الواردات منه خلال فترة الدراسة ما نسبته 41% من متوسط الواردات الزراعية خلال نفس الفترة، وقد بلغت قيمة ما تم استيراده من القمح سنة 2018 مبلغ 1864,24 مليون دولار، أي 16734,56 ألف طن؛ تليها واردات الزيت النباتي بنسبة 16%، ثم السكر الخام بنسبة 15%، هذا وتشكل واردات الذرة الشامية شكلت 14% من متوسط واردات الجزائر من السلع الزراعية خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد متفرقة (22-39) للسنوات 2002-2020، متاحة على الرابط <https://aoad-arabapp.org>

بينما تقتصر صادرات الجزائر من السلع الزراعية على السكر المكرر، التمور والقليل من منتجات الحمضيات والأشجار المثمرة.

إن هيكل الصادرات والواردات من السلع الزراعية يفسر بشكل واضح التبعية الغذائية للخارج لتحقيق الأمن الغذائي للسلع الأساسية كالحبوب والسكر الخام، فهما المادتين الأساسيتين لإنتاج الدقيق (ينتج محليا ولا يستورد) والسكر المكرر (يشكل نسبة معتبرة من الصادرات الزراعية).

5-3- نسبة التشغيل في القطاع الزراعي مقارنة بالقوى العاملة الكلية:

أولت السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر أهمية للدور الذي ألقته على عاتق القطاع الزراعي في خلق مناصب شغل، في سبيل الحد من ظاهرة النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية، خاص من خلال استراتيجية التجديد الزراعي والريفي منذ عام 2009، التي كانت تهدف على إنشاء قاعدة للتنمية الريفية والنهوض بالمناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية بالأرياف؛ الجدول الموالي يوضح تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع الزراعي ومدى مساهمتها في التشغيل على المستوى الكلي.

الجدول رقم 04: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل - الوحدة: ألف نسمة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القوى العاملة	6244	6318	6800	7000	7798	9493	9731	9969	10315	10544	14968	15285	15285	10789	10565	10229	10895	10845	10769
عدد العمال في القطاع الفلاحي	1288	1326	2100	2113	1617	1381	1610	2220	2244	2358	2420	2443	2476	1141	1007	899	949	865	928
النسبة	20,62	20,98	30,88	30,18	20,73	14,54	16,54	22,27	21,75	22,36	16,16	15,98	16,2	10,6	9,5	8,8	8,7	8	8,6

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير الديوان الوطني للإحصاء: نشرات متفرقة

ما يمكن التأكيد عليه من خلال الجدول السابق هو تذبذب عدد مناصب الشغل بالقطاع، لسيطرة البطالة الموسمية على القطاع، نظرا لطبيعة النشاط فيه فهو مرتبط ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية والإنتاج الموسمي، إضافة إلى الأجر الزهيد الذي يعود من هذا النشاط، وهو ما يفسر عدم توجه الباحثين عن العمل نحو هذا القطاع وتفضيل القطاعات التي توفر فرص شغل أكثر استقرارا، وهيمنة الطابع العائلي على القطاع، حيث نجد أنه في معظم الأحوال يعتمد صاحب الأرض على أفراد العائلة في مواسم الجني الذين هم ربما يشغرون وظائف أخرى في سائر الأيام، هذا دون أن ننسى سيطرة الطابع غير الرسمي على النشاط الزراعي وعدم التصريح بالعمال أو حتى الفلاح بذاته لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي، ومنه عدم التمكن من الإحصاء الفعلي للعدد الحقيقي الذي يوظفه هذا القطاع من العمال.

خاتمة:

بالرغم من المجهودات المبذولة من الحكومة في إطار البرامج المتعاقبة والسياسات الزراعية المتبعة للنهوض بالقطاع الزراعي سعياً وراء تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الجزائر لا زالت تابعة وبامتياز للعالم الخارجي وتقلبات أوضاع الأسواق العالمية في تأمينها للإمدادات الغذائية، حيث خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج ندرجها فيما يلي:

■ تم تسطير انتهاز العديد من البرامج التي تصبو إلى تطوير القطاع الزراعي والتخلص من التبعية الغذائية والرفع من معدلات الاكتفاء الذاتي، حيث مست هذه البرامج جوانب مختلفة بدء بتأطير وتوجيه العقار الفلاحي، الدعم الفلاحي وبرامج التمويل، مسح ديون الفلاحين، استصلاح الأراضي، شبكات الري، التهيئة الريفية والتنمية الريفية المتوازنة.

■ لم تتمكن هذه السياسات من تحقيق الأهداف المنوطة بها لاعتمادها بدرجة أولى على ميزانية الدولة في التمويل، والتي بدورها تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، ومنه الالتزام بخطوط الاستراتيجية يتوقف على وضعية الصادرات من النفط.

■ بالرغم من تسجيل بعض النقاط الإيجابية على مستوى تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه إلا أنه لا يعد كافياً، إذ أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز 35%، والجزائر تعتمد بدرجة أولى على الاستيراد لتغطية الاستهلاك الغذائي ونخص بالذكر الحبوب والقمح، فهي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في الدول المستوردة للقمح، كما أن وارداتها الغذائية فقط تشكل 32% من صادرات البترول، وهو ما يؤكد التبعية الخارجية للأمن الغذائي.

■ لاحظنا أن هناك بعض المنتجات الزراعية التي لم نسجل حضورها ضمن السلع المستوردة ولا ضمن السلع المصدرة، ونعطي هنا على سبيل المثال لا الحصر العنب، وهو ما يدل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد والتي يمكن أن تستهدف في دعم هيكل الصادرات الزراعية.

■ بالرغم من زيادة حجم الإنتاج الزراعي الذي يفسر بارتفاع معدل الاستثمار في القطاع، إلا أن مناصب الشغل الذي يوفرها في تناقص وهو ما يمكن إرجاعه لسيطرة الشكل غير الرسمي للنشاط.

انطلاقاً من هذه الدراسة المتواضع، وبناء على النتائج المتوصل إليها، فإننا نوصي بما يلي:

■ ضرورة إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع الفلاحي باستغلال الأراضي الفلاحية ذات الملكية الخاصة لا يتم استغلالها، وبالأخص بعد منع تحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها في إطار المرسوم التنظيمي رقم 97-490 المحدد لشروط تجزئة الأراضي الفلاحية، ويكون ذلك بمنح تحفيزات خاصة بالشخص الذين يملكون العقار ولا يحوزون على رؤوس أموال لمباشرة الاستثمار؛

- التوجه نحو زيادة الاستثمار في الأراضي المنتجة للقمح الذي أصبح رهانا للجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذاتي خاصة بعد ما قد تخلفه الحرب الروسية على أوكرانيا على بورصة القمح الدولية، كما وسعرا؛
- العمل على احتواء النشاط غير الرسمي للقطاع الزراعي؛
- البحث عن فرص التصدير في القطاع وتطويرها بتشخيص الإمكانيات والقدرات التصديرية لكل مناطق الوطن حسب الميزة التفضيلية لكل منطقة وتوجيهها نحو الأسواق الخارجية المستهدفة التي يتم تحديدها من طرف مكاتب دراسات متخصصة في التسويق الدولي التي تعمل بدورها على دراسة الأسواق الخارجية وتحديد مختلف احتياجاتها وطاقاتها الاستيعابية.
- إنشاء قاعدة لوجستية للتصدير تضمن استمرارية عرض المنتوجات الموجهة للتصدير من خلال إبرام اتفاقيات مع المستثمرين في القطاع الفلاحي بحيث تضم مكتب دراسات متخصص، يحدد مختلف الشروط النوعية للمنتج حسب السوق المستهدف والمعايير والمواصفات الدولية المعتمدة ضمن دفتر شروط، كما تضمن هذه القاعدة مختلف مراحل الإمداد، إضافة إلى توفرها على إدارة للجمارك لتسهيل العمليات الجمركية في عين المكان.

الزراعة السورية في ضوء الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 ومدى مساهمتها في تحقيق الغذاء المستدام

Syrian agriculture in the light of the ninth five-year plan 2001-2005 and the extent of its contribution to achieving sustainable food

د. رمضان أحمد العمر (الجامعة اللبنانية) - Dr. Ramadan Ahmed Al-Omar

Summary

This research paper is a summary of the role of Syrian agriculture in the light of the ninth five-year plan, and the extent of its contribution to achieving sustainable food, as agriculture in Syria can be considered one of the most important sectors of the national economy, It has great importance in securing national income resources, as well as fulfilling the food needs of the Syrian society, as well as securing the requirements of manufacturing industries, and we find that a good percentage of the labor force works in it, It contributes to supporting many activities such as transportation, trade, money and others... Syria's economy is primarily agricultural.

We point out that Syria adopted comprehensive planning for development, as it issued the Agrarian Reform Law in 1958, established laws, and prepared five-year plans for economic and social development starting in 1960, and those plans continued until the present time. It is worth saying that these plans deal with common goals, most notably changing the structure economic development towards the establishment of an advanced agricultural and industrial economy that will be the basis for achieving sustainable development, On the other hand, natural factors have had an impact on agricultural production, and in many cases these factors are the basis for determining the success or failure of the crop, knowing that the procedures and laws taken by the Syrian authorities between 2000-2005, managed to curb the impact of these factors somewhat. , from climatic factors and the nature of the land... However, their impact on some agricultural crops continued, and therefore the problem of Syrian agriculture still exists. Its importance and the necessity of its existence is imperative due to its role in achieving sustainable food, which requires addressing it with appropriate scientific methods and methods.

Some statistical results indicate that the ninth five-year plan 2001-2005 achieved good results in terms of developing agriculture and production and contributing to achieving sustainable Syrian food. It is also a main material for securing animal feed, in addition to that we find fruit trees that help in securing part of the nutritional needs, In addition to securing many job opportunities for a large proportion of the Syrian labor force, the research aims to reach the study of Syrian agriculture and know what it provided in order to promote sustainable food.

Keywords: Syrian agriculture, sustainable food, production, the ninth five-year plan, Labor.

مستخلص:

هذه الورقة البحثية موجز لدور الزراعة السورية في ضوء الخطة الخمسية التاسعة، ومدى مساهمتها في تحقيق الغذاء المستدام، حيث يمكن اعتبار الزراعة في سورية من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، ولها أهمية كبيرة في تأمين موارد الدخل القومي، وكذلك يقع على عاتقها تلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمع السوري، وأيضاً تأمين مستلزمات الصناعات التحويلية، ونجد أنه يعمل بها نسبة جيدة من القوة العاملة، وتساهم في دعم العديد من النشاطات كالنقل والمواصلات والتجارة والمال وغيرها... فالاقتصاد السوري زراعي بالمقام الأول.

ونشير إلى إن سورية انتهجت التخطيط الشامل من أجل التطوير فقد أصدرت قانون الإصلاح الزراعي في عام 1958، ووضعت القوانين، وأعدت خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءاً من عام 1960 واستمرت تلك الخطط حتى الوقت الحالي، والجدير بالقول أن هذه الخطط تتناول أهدافاً مشتركة أبرزها تبديل البنية الاقتصادية نحو إنشاء اقتصاد زراعي صناعي متقدم يكون الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، بالمقابل فقد كان للعوامل الطبيعية تأثيراً على الإنتاج الزراعي، وفي كثير من الأحيان تكون تلك العوامل الأساس في تحديد نجاح أو فشل المحصول، مع العلم أن الإجراءات والقوانين التي اتخذتها السلطات السورية بين عامي 2000-2005، تمكنت من خلالها لجم تأثير تلك العوامل نوعاً ما، من عوامل مناخية وطبيعة الأراضي... إلا أن تأثيرها على بعض المحاصيل الزراعية أستمّر، وبالتالي فشكالية الزراعة السورية مازالت قائمة. أن أهميتها وضرورية وجودها أمر حتمي نظراً لدورها في تحقيق الغذاء المستدام، يتطلب معالجتها بالأساليب والطرق العلمية المناسبة.

تدل بعض النتائج الإحصائية إن الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005، حققت نتائج جيدة، من حيث تطوير الزراعة والإنتاج والمساهمة في تحقيق الغذاء السوري المستدام، فالحبوب من قمح وشعير... وغيرها تعتبر من المحاصيل الزراعية الغذائية الرئيسية للسكان، وهذا ما دعا أبناء سورية للاهتمام بها، كذلك تعد مادة رئيسية لتأمين أعلاف الحيوانات، إلى جانب ذلك نجد الأشجار المثمرة تساعد في تأمين جزء من الاحتياجات الغذائية، بالإضافة لتأمين العديد من فرص العمل لنسبة كبيرة من اليد العاملة السورية، وتأتي أهداف البحث بالسعي للوصول إلى دراسة الزراعة السورية ومعرفة ما قدمته في سبيل تعزيز الغذاء المستدام. الكلمات المفتاحية: الزراعة السورية؛ الغذاء المستدام؛ الإنتاج؛ الخطة الخمسية التاسعة؛ اليد العاملة.

مقدمة:

-أهداف الورقة البحثية:

يهدف هذا الجهد إلى دراسة وتحليل واقع الزراعة في القطر العربي السوري في ضوء الخطة الخمسية التاسعة، بمختلف أنواعها " القمح والشعير والحمضيات والزيتون... وغيرها من المحاصيل والأشجار" وكميات الإنتاج لكل منها، وكذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما قدمته الزراعة السورية في تلبية حاجات السكان من غذاء، وما حققت سياسات الإصلاح الزراعي والتعليم الزراعي والمدارس الزراعية ومراكز البحوث العلمية الزراعية...من تطوير للإنتاج الزراعي وتوظيف اليد العاملة في القطاع الزراعي.

-الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة إشكالية مركزية تتجلى في الزراعة السورية في ضوء الخطة الخمسية التاسعة، وما مدى مساهمتها في تحقيق الغذاء المستدام، حيث من المفترض أن تكون الزراعة قد نجحت في تأمين حاجات السكان من الغذاء المستدام، كون القطر العربي السوري يمتلك كل مقومات النجاح من مناطق استقرار زراعي ومن أراضي زراعية ووفرة المياه والمناخ المناسب واليد العاملة الخيرة... وغيرها من المقومات، التي تساعد على النهوض بالقطاع الزراعي بشكل كبير، وبالاستناد على الإشكالية المركزية يمكن وضع بعض التساؤلات وهي:

- ماهو تأثير الموارد الطبيعية على الزراعة السورية؟

- مامدى مساهمة المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها في تحقيق الغذاء المستدام في سورية؟

-الفرضيات:

تعتبر الفرضية تفسير لمشكلة البحث، وأنها إجابة مؤقتة عن التساؤلات البحثية التي تطرحها تلك المشكلة، ولهذا يمكن وضع بعض الفرضيات وهي على الشكل التالي:

الفرضية الأولى: تمت تأثيرات واضحة على عوامل الزراعة في سورية ومنها الأراضي والسكان والمناخ... وهذه التأثيرات كان لها دور هام في الإنتاجية الزراعية وعدد العاملين الزراعيين.

الفرضية الثانية: سعت سورية لتطوير القطاع الزراعي، وانتهجت التخطيط ووضع الخطط الخمسية الزراعية، ومنها الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 ولهذا كان على الزراعة أن تلعب دوراً بارزاً في تأمين الغذاء المستدام.

-المنهج:

يمكن القول أن المنهجية العلمية هي ركيزة أساسية لكل بحث علمي كما هو معروف في كل دراسة منهج متبع ولهذا استخدمت في هذه الورقة البحثية منهج التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي، والذين يمكن وصفه بمنهج حركي تطوري يأخذ بمراحل تطور الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية، وتأتي على ثلاثة مراحل هي:

- الظاهرة في طور النشوء والتكوين.

- ومن ثم تحول الظاهرة إلى قضية تاريخية.

- وبعدها ورصد النتائج التي تتركها تلك الظاهرة.

ويعمل باليتين متكاملتين، الأولى تفكيك الظاهرة إلى عناصرها المكونة من اقتصادية واجتماعية وسياسية... والثانية وإعادة دمج وتركيب للعناصر المدروسة.

-الإطاران الزماني والمكاني للدراسة

تبحث هذه الورقة البحثية الزراعة السورية في ضوء الخطة الخمسية التاسعة ومدى مساهمتها في تحقيق الغذاء المستدام، وتحديدًا منذ عام 2001 أي مع إعلان الخطة الخمسية التاسعة، وتنتهي الدراسة في عام 2005 مع انتهاء الخطة الخمسية التاسعة، وتتمحور دراسة البحث على كامل الأراضي الجغرافية ومناطق الاستقرار الزراعي في الجمهورية العربية السورية.

-المبحث الأول: تمهيد تاريخي

يعتبر قطاع الزراعة في الجمهورية العربية السورية من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، ويشكل أهم مورد من موارد الدخل القومي، ويقع على عاتقه تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وتأمين مستلزمات الصناعات التحويلية، ويعمل به نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما يمثل قطاعاً دافعاً لنشاطات القطاعات الأخرى كالنقل والمواصلات والتجارة والمال وغيرها⁽¹⁾.

أن اقتصاد سورية زراعي بالمقام الأول، والأغلبية من السكان يعملون في الزراعة، ومشكلة الأرض بكافة أنواعها⁽²⁾، لم تعالج معالجة علمية حقيقية ولم توضع لها الاستراتيجيات والحلول السليمة، وربما كان الإصلاح

(1) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقييم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الزراعية في الوطن العربي، AOAD تأسست عام 1972، ص 55.

(2) عباس عبد الهادي، جريدة البعث، دمشق 1956/9/21، مقال بعنوان: أملاك الدولة في سورية وتطور أوضاعها؛ أيضاً تفاصيل أكثر ينظر، العمر رمضان أحمد، سياسات الإصلاح الزراعي في سورية وأثرها على تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 1950-1970، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، لبنان، للعام الدراسي 2017-2018، ص، 104.

الزراعي عام 1958 هو أول محاولة في هذا السبيل لإزالة الغبن الاجتماعي، وفي سبيل تنظيم الاقتصاد الزراعي⁽¹⁾، وتعتبر الزراعة الداعم الرئيسي للاقتصاد السوري، وذلك لاعتمادها على استثمار الأراضي والمياه، وكذلك الموارد البشرية لتحقيق الإنتاجية، وتشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة، وتلعب دوراً أساسياً في جذب السياح خصوصاً في المواقع التي تكثر فيها الأشجار، بالإضافة للمنطقة الساحلية⁽²⁾.

تصدّرت الزراعة اهتمامات الحكومة السورية حيث قررت اعتماد التخطيط للتنمية الزراعية حيث أصدرت الخطط الخمسية للتنمية في عام 1960، واستمرت حتى الآن، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وسد حاجات السكان محلياً⁽³⁾.

-العوامل المؤثرة بالزراعة

1- الموقع

تحتل الجمهورية العربية السورية موقع استراتيجي هام إذ أنها تقع بين القارات الثلاثة آسيا، أوروبا، أفريقيا⁽⁴⁾، على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي العرض (19-32°) و (20-37°) شمالاً، وبين خطي الطول (35،43°) و (25،42°) شرقاً، وتحدها من الشمال تركيا، ومن الشرق والجنوب الشرقي العراق، ومن الجنوب والجنوب الغربي الأردن وفلسطين، ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط⁽⁵⁾.

2- المناخ

يمكن القول أنه يسود في الجمهورية العربية السورية من وجهة عامة المناخ الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أنه يوصف بشتاء ممطر يقابله صيف جاف، يتخللهما فصلان انتقاليان قصيران. بمعنى آخر يتميز المناخ في المنطق الساحلية بشتاء دافئ وصيف جميل، في حين نجد في المناطق الداخلية الشتاء معتدل والصيف بارتفاع درجات الحرارة بالإضافة لوجود الفروقات الحرارية اليومية الكبيرة، أما في المناطق الجبلية يسيطر المناخ الجبلي البارد في الشتاء، وفي الصيف يكون معتدلاً، ونرى في بعض المناطق المناخ الرطب والمناخ نصف الجاف والمناخ الجاف والمناخ الجاف جداً أي المناخ الصحراوي الذي يسيطر على مساحة كبيرة

(1) العمر، رمضان أحمد، سياسات الإصلاح الزراعي في سورية وأثرها على تطوّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 1950-1970، مرجع سابق، ص، 25.

(2) برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، دراسة تحليل فجوة السياسات الزراعية، هذه الدراسة من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الأمم المتحدة، بيروت، 2018، ص، 8.

(3) العمر أحمد رمضان، سياسات الإصلاح الزراعي في سورية وأثرها على تطوّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 1950-1970، مرجع سابق، ص، 25.

(4) الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة 2008، تقرير المياه 34، شعبة الأراضي والمياه بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011، ص، 397؛ كارول الصايغ، الواقع المائي السوري دراسة تحليلية و آفاق مستقبلية، إشراف حبيب محمود، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 1، 2017، ص، 44.

(5) خدام منذر، الأمن المائي السوري، دراسة إجتماعية 42، منشورات وزارة الثقافة، دون طبعة، دمشق، 2000، ص، 9.

من سورية، والخريطة التالية توضح البيئة المناخية في سورية⁽¹⁾.

3- الموارد الأرضية

تبلغ مساحة سورية 185 كلم مربع، وتقدر المساحات القابلة للزراعة خلال أعوام 2001-2005 حوالي 33 بالمئة يزرع فيها أكثر من 80 نوع من المحاصيل بمختلف أنواعها بالإضافة لزراعة الأشجار والخضروات، وتبلغ مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة بنحو 20 بالمئة، وتشمل الانبسية والمرافق، وتأتي مساحة أراضي الغابات والمناطق الحرجية بنحو 3 بالمئة، وتحتل أراضي المراعي والمروج نسبة 44 بالمئة، وهذا يؤثر بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي، بمعنى آخر كل ما زادت المساحات المزروعة زاد الإنتاج⁽²⁾.

تطور الأراضي القابلة للزراعة والمستثمرة حسب القطاعات 2005-2001

المساحة: ألف هكتار

السنوات	أراضي قابلة للزراعة				أراضي مستثمرة			
	المجموع	الخاص	التعاوني	العام	المجموع	الخاص	التعاوني	العام
2001	83	3415	2490	5988	42	2938	2470	5450
2002	56	3353	2501	5910	24	2916	2481	5421
2003	55	3311	2497	5863	5.9	2995.1	2477	5478
2004	5.3	3348.7	2556	5910	5.1	2984.9	2536	5526
2005	14	3382	2537	5933	.13	3042	2517	5562

المصدر، من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لأعوام 2003 و2004 و2007 الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، دمشق.

يتضح من الجدول أعلاه توزع الأراضي القابلة للزراعة والمستثمرة حسب القطاعات بين عامي 2001-2005، ونلاحظ أن التطور للأراضي القابلة للزراعة كان متواضعاً جداً، حيث نجد مجموع الأراضي القابلة للزراعة للقطاعات العام والتعاوني والخاص، في عام 2001 قد بلغ 5988، في حين تراجع في العام 2005 إلى 5933، ويقابل ذلك ارتفاع في الأراضي المستثمرة حسب القطاعات حيث بلغ في عام 2001 العام والتعاوني والخاص، 5450، وفي العام 2005 ارتفع بشكل قليل حيث بلغ 5562

(¹) المرجع نفسه، ص، 11-12، أيضاً ينظر:

Ramon, Challah: L'évolution de la situation économique de la syrie de 1951 à nos jours. Imprimerie du Gouvernement, Damas, 1960, pp.9-12.

(²) برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، دراسة تحليل فجوة السياسات الزراعية، مرجع سابق، ص، 8.

والجدول التالي يوضح تطور مساحة الأراضي المزروعة بشكل فعلي وأراضي السقي حسب القطاعات بين عامي 2001-2005⁽¹⁾.

الجدول الرقم (2)

تطور مساحة الأراضي المزروعة فعلاً وأراضي السقي حسب القطاعات 2005-2001
المساحة : ألف هكتار

الأعوام	أراضي مزروعة فعلاً				أراضي سقي			المجموع
	العام	التعاوني	الخاص	المجموع	العام	التعاوني	الخاص	
2001	42	2092	2415	4549	33	528	706	1267
2002	24	2148	2419	4591	14	538	781	1333
2003	5.9	2121	2533.1	4660	5.8	557	798.2	1361
2004	5.1	2144	2579.9	4729	4.1	569	865.9	1439
2005	3.1	2152	2718	4873	0.2	578	848	1426

المصدر، من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لأعوام 2005 و 2007 و 2010
الجمهورية العربية السورية، مصدر سابق.

يتبين من الجدول السابق تطور الأراضي المزروعة فعلاً وأراضي السقي، حيث نجد في عام 2001 مجموع أراضي المزروعة فعلاً حسب القطاعات بلغ 4549، وارتفعت بشكل مقبول نوعاً ما في عام 2005 حيث بلغت 4873، أما أراضي السقي كان أقل في عام 2001 حيث بلغت 1267، وفي عام 2005 ارتفعت النسبة إلى 1426.

الجدول الرقم (3)

تطور مساحة الأراضي المزروعة فعلاً "الأراضي البعلية" حسب القطاعات 2005-2001

المساحة: ألف هكتار

الأعوام	العام	التعاوني	الخاص	المجموع
2001	10	1564	1708	3282
2002	10	1610	1638	3258
2003	0.1	1564	1729.9	3294
2004	1	1575	1714	3290
2005	2.9	1574	1870	3447

(¹) المجموعة الإحصائية لأعوام 2005 ، 2007 ، 2010، الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مصدر سابق.

المصدر، من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية لأعوام 2003-2005، الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، دمشق.

نلاحظ في الجدول الرقم 3 تطور مساحة الأراضي التي زرعت بعلًا بين عامي 2001-2005، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع المساحة بشكل كبير حيث كانت في عام 2001 نسبة قليلة وقدرت ب 3282 لترتفع في عام 2005 إلى 3447.

4-الموارد المائية

-الامطار

يمكن القول أن الأمطار في فصل الشتاء تهطل بأشكال وبشدة مختلفة من حيث الكمية والتوزيع الجغرافي، وكذلك تتأثر بشكل كبير في الحركة الجوية العامة والتضاريس المحلية، وتأثير على الزراعة والحياة البشرية، لأن هناك نقص بالمياه السطحية وبالتالي يكون الاعتماد على المزارع البعلية، والأمطار تكون غزيرة على الساحل السوري والمناطق الجبلية والمرتفعات وهضبة الجولان، ومتوسطة الغزارة في المناطق الشمالية وبعض المناطق الجنوبية في منطقة السويداء، وقليلة في مناطق البادية السورية⁽¹⁾.

-المياه السطحية

تشمل الموارد المائية السطحية الأنهار وكذلك البيابيع والخزانات المائية الطبيعية منها والاصطناعية، وبلغ حجمها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين 2781 مليون متر مكعب⁽²⁾، حيث نجد أن أهم الأنهار هو نهر الفرات بالإضافة لوجود أنهار تساهم في دعم الزراعة والاقتصاد الوطني ومنها الخابور والبليخ والساجور والعاصي وعفرين والكبير الشمالي والكبير الجنوبي والسن وبردى والاعواج واليرموك، وهناك بحيرات رئيسية أهمها الأسد مزيريب والبعث ومسعدة⁽³⁾.

-المياه الجوفية

تلعب المياه الجوفية دورًا هامًا في تأمين الري لمختلف المحاصيل الزراعية. وتتأثر بخصائص التكوين

(1) الصايغ كارول، الواقع المائي السوري دراسة تحليلية و آفاق مستقبلية، مرجع سابق، ص، 46؛ تفاصيل حول النظام الهيدرولوجي ينظر إلى Orgels, Bernard: Contribution à l'étude des problèmes agricoles de la Syrie, Correspondance d'Orient No 4, publications du centre pour problèmes du monde musulman contemporain, Bruxelles, 1962, pp 12 - 13 .

محفوظات في الجامعة الأميركية في بيروت (مكتبة يافت) J. 630. 95691. O68c

(2) الصايغ كارول، الواقع المائي السوري دراسة تحليلية و آفاق مستقبلية، مرجع سابق، ص، 44.

(3) خدام منذر، الأمن المائي السوري، مرجع سابق، ص، 20-27؛ تفاصيل أكثر ينظر، جمعة عيسى، مريم، الموازنة المائية في سورية و آفاقها

المستقبلية من عام 1992-1993-2008-2009 لغاية 2024-2025، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 4+3، الصادر في عام 2013،

ص، 559-560

الهيدرولوجي حيث نلاحظ أن معظم الطبقات الأرضية قابلة لنفوذ الماء وتخزينه⁽¹⁾، وتأتي هذه المياه من الأمطار أو الخزانات السطحية أو حتى من المياه التي تستخدم للري وتزيد عن سعة الحقول الزراعية⁽²⁾.

5- الموارد البشرية

للموارد البشرية أهمية كبيرة في زيادة الإنتاجية الزراعية، وفي نفس الوقت أصبح التزايد السكاني يخلق ضغوطاً على الزراعة وحتى على الموارد الطبيعية بشكل عام⁽³⁾، ونشاط عدة قطاعات ومنها التجارة والصناعة... أدى انخفاض عدد العاملين في الزراعة في بداية الخطة الخمسية التاسعة كما تشير الإحصائيات حيث نجد في عام 2001 انخفض إلى % 27.5 وانخفض في العام التالي إلى % 27.1 وفي عام 2003 أستمّر الانخفاض ليصبح % 26.6 وفي عام 2004 وصل إلى % 26.2، وأستقر في عام 2005 عند % 25.7، ويعود سبب هذه الانخفاض إضافة لما ذكر سابقاً انتشار الأمية في مناطق الأرياف السورية، وعدم امتلاك الفلاحين المعرفة الكافية حول أصول الزراعات الحديثة، حيث ظل هؤلاء الفلاحين يعتمدون على الطرق والأساليب الزراعية القديمة والتقليدية، بالإضافة لضعف الإرشاد الزراعي ونلاحظ انعدامه في بعض المناطق الزراعية، وأيضاً عدم وجود عدد كافٍ من الفنيين وسوء تنظيمهم وتوزيعهم على الأراضي الزراعية، وهجرة بعض اليد العاملة إلى المدن وحتى خارج القطر، وهذا ما أثر بشكل كبير على الزراعة السورية⁽⁴⁾.

6- الموارد الرأسمالية

تأكيد بعض الدراسات وبعض المصادر الإحصائية أن هناك ميزانية قليلة كانت مخصصة للزراعة السورية، وهذا ما أدى إلى عدم تطورها بشكل كبير، وظلت الأساليب والطرق التقليدية سائدة في سورية، ما نتج عنها ضعف في الإنتاج الزراعي، ويفسر قلة الميزانية على سبيل المثال قلة عدد الجرارات والحصادات ومضخات المياه، حيث نلاحظ في عام 2005 بلغ عدد الجرارات الزراعية المستخدمة في الزراعة للقطاعين "التعاني والخاص" قد بلغ 106131 ومجموع الحصادات والدراسات بلغ 5651، في حين بلغ عدد مضخات رفع المياه 205481 طبعاً بالمقارنة مع مساحات الأراضي الزراعية التي تحتاج لأكثر من تلك الأعداد⁽⁵⁾.

نلاحظ مما تقدم أن عدد الجرارات والحصادات ومضخات المياه خلال العقد الأول من القرن الحادي

(1) خدام منذر، الأمن المائي السوري، مرجع سابق، ص، 11-12.

(2) الصايغ كارول، الواقع المائي السوري دراسة تحليلية و أفاء مستقبلية، مرجع سابق، ص، 46.

(3) محمد إسماعيل معتمصم، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سورية أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015، ص، 56.

* العدد بالوحدة.

(4) خليل فادي، القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع والأفاق) دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (31)، العدد (1) 2009، ص، 15.

(5) المجموعة الإحصائية لعام 2008، الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء.

والعشرين تزايد بشكل قليل، وهذا يؤكد قلة رأس المال المخصص للزراعة.

المبحث الثاني: تطور الزراعة في ضوء الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005

يمكن القول أن مناطق الاستقرار الزراعي في سورية تتوزع على خمس مناطق، مع العلم أن سورية تقسم إلى وحدات إدارية هي المحافظة وأيضاً المدينة والبلدة والقرية والوحدة الريفية وكذلك تقسم المحافظات إلى مناطق والمناطق بدورها تقسم إلى نواح، وبالعودة إلى مناطق الاستقرار فهي كالتالي⁽¹⁾:

- منطقة الاستقرار الأولى حيث تبلغ مساحتها نحو 2698 ألف هكتار وتضم مناطق الساحل السوري وجنوب غرب سورية وأقصى الشمال منها.

- المنطقة الثانية تبلغ مساحتها قرابة 2473 ألف هكتار، وتقع من الشرق من المنطقة الأولى وفي الغرب، وتشكل امتداداً لمدينة حمص إلى الحدود التركية شمالاً، ومن الحدود اللبنانية إلى العاصمة دمشق والحدود الجنوبية الغربية، وبالإضافة لمساحات كبيرة في منطقة الشمال الشرقي من سورية في أعالي الخابور على امتداد الحدود التركية.

- المنطقة الثالثة حيث تقع في الشرق من المنطقة الثانية في الغرب وعلى امتداد الحدود الشمالية مع تركيا، وتقدر مساحتها قرابة 1306 ألف هكتار.

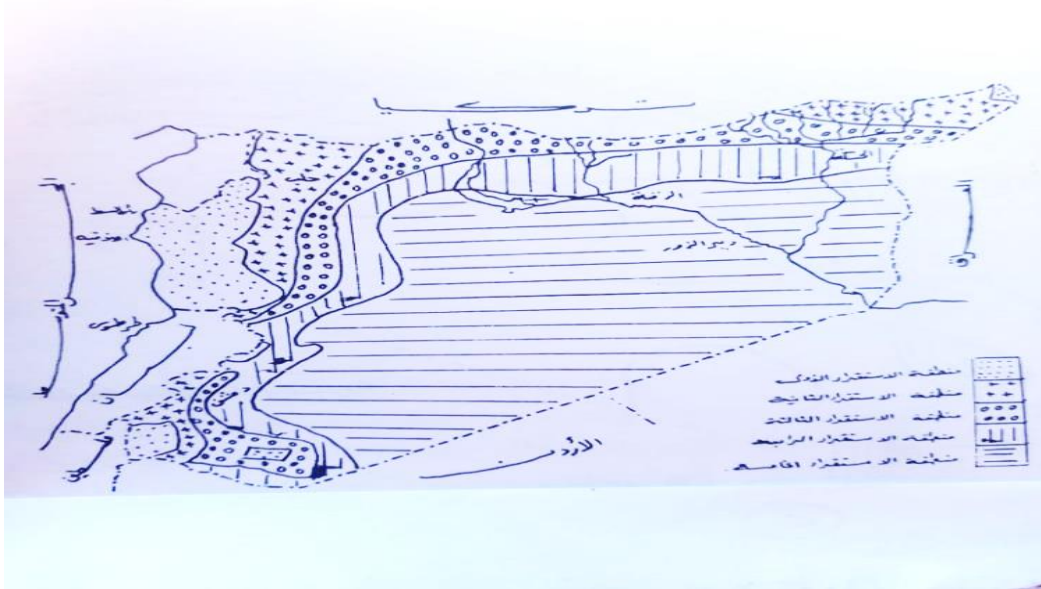
- المنطقة الرابعة تقع على امتداد المنطقة الثالثة إلى الشرق والجنوب منها، وتبلغ مساحتها ما يقارب 1823 ألف هكتار.

- المنطقة الخامسة حيث تضم ما تبقى من مساحة سورية وتقدر مساحتها 10218 ألف هكتار.

والخريطة التالية توضح توزيع مناطق الاستقرار الزراعي في القطر العربي السوري.

(1) الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة 2008، تقرير المياه 34، شعبة الأراضي والمياه بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص، 400؛ خدام، منذر، الأمن المائي السوري، مرجع سابق، ص، 16-1.

الخريطة الرقم (1)



المرجع، خدام، منذر، الأمن المائي السوري، دراسة إجتماعية 42، منشورات وزارة الثقافة، د. ط، دمشق، 2000، ص، 16.

أعلنت وزارة الزراعة السورية إن الأهداف العامة للزراعة تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي، وسد حاجات السكان محلياً، واستدامة الموارد الطبيعية من أراضي ومياه لري المحاصيل الزراعية وغابات ومراعي وذلك للحفاظ عليها من التراجع والتدهور، وأيضاً العمل على تسويق المحاصيل الزراعية، بالإضافة لتوسيع دور النظام المصرفي الزراعي والتأمين والضمان الزراعي، والاهم من ذلك العمل على الحد من البطالة والفقر وذلك من خلال تنمية مناطق الأرياف...⁽¹⁾.

1- الزراعة في الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005

تجدر الإشارة إلى إن وزارة الدولة السورية للشؤون والتخطيط أطلقت الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005، وذلك بعد توقف أستمر لمدة ثلاث خطط خمسية، بمعنى آخر توقفت سورية عن إصدار الخطة الخمسية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات من القرن الماضي⁽²⁾، وضعت من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لمختلف جوانبه ومنها الزراعة بهدف زيادة

(¹) التقرير السنوي للهيئة العامة للبحوث الزراعية للعام 2015، الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، دمشق، 2016، ص، 11.

(²) الحمش منير، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1971-2010، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص، 301-302.

الإنتاج المحلي، ونشير إلى إن الخطة الخمسية التاسعة ركزت على زيادة الاستثمار في القطاعين العام والخاص، وكذلك وضع سياسات جديدة تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وأيضاً التركيز على الاستثمار في مرحلة ما بعد الإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

أما من ناحية اليد العاملة حيث شددت الخطة الخمسية التاسعة على ضرورة "تبدیل التركيبة التعليمية والتدريبية لقوة العمل" وذلك بما يتوافق مع المتطلبات وسوق العمل، وركزت على ضرورة العمل على تدريب الكوادر القيادية والعمال الزراعيين في مجال الإدارة وكيفية التعامل مع المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، وإتباع أساليب وطرق حديثة ومتطورة تهدف إلى خلق فرص عمل في مجال الزراعة والتقليل من البطالة⁽²⁾.

ركزت سياسات الإصلاح الزراعي خلال الخطة الخمسية التاسعة على أهمية مراجعة النظر في سياسات استخدام الأراضي الزراعية واستصلاح الأراضي، وكيفية استغلال المياه لري المزروعات وذلك من أجل زيادة المساحات المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي، وبالمقابل يتم إيقاف التوسع في البناء العشوائي في الأراضي الزراعية وتحسين خصوبة التربة وإيقاف التصحر، وإدخال الأساليب الحديثة للزراعة ودعم الإنتاج الحيواني من خلال زيادة أعداد الأغنام والأبقار وباقي أنواع الحيوانات، مما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي بشكل محلي، وأشار مشروع الخطة الخمسية التاسعة على ضرورة إعادة النظر بقرارات التمويل المصرفي الزراعي، وذلك من أجل إصلاح النظام المصرفي الزراعي وتعزيز التسويق داخلياً وخارجياً⁽³⁾.

في الخلاصة ظلت قيمة إجمالي الناتج الزراعي في سورية ترتفع خلال أعوام 2001-2005، حيث نجد إن قيمة الناتج في عامي 2003-2004 قد بلغ 0.54 وارتفع في عامي 2004-2005 إلى 5.99 وهذا بحسب التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي⁽⁴⁾.

- أهم المحاصيل الزراعية

1- القمح

يعد القمح من أهم المحاصيل الإستراتيجية والحقلية في سورية، يزرع القمح البعلي في الأراضي التي يكون معدل الهطول المطري مرتفع وخاصة في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى والثانية، وري القمح يكون حسب الحاجة وذلك حسب حالة الجو وتوافر مياه الري وسياسات الحكومة السورية⁽⁵⁾، والجدول التالي يوضح

(1) العبد الله الكفري مصطفى، الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الخطة الخمسية التاسعة في الجمهورية العربية السورية، الحوار المتمدن، العدد 1096، الصادر في تاريخ الأول من شهر شباط 2005.

(2) مصدر سابق.

(3) مصدر سابق.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، الخرطوم، ص، 7.

(5) سعد الدين أحمد، وعطية باسمه، تحليل الإنتاج الزراعي لمحاصيل مختارة (قمح، قطن، شعير)، ورقة عمل رقم 44، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة، دمشق، 2009، ص، 3.

المؤشرات الإحصائية الوصفية للقمح خلال الخطة الخمسية التاسعة.

الجدول الرقم (4)

المؤشرات الإحصائية الوصفية للقمح في سورية خلال الخطة الخمسية التاسعة 2005-2001

متوسط الحقبة الزمنية	متوسط المساحة المروية- البعلية	معدل النمو السنوي % المروية- البعلية	أهداف الخطة	مدى تحقيق الأهداف
2005-2001	22.-986-792.64	1.3 -4.3	زيادة 0.8	حُققَت

المرجع، من إعداد الباحث بالاعتماد على أرقام المجموعة الإحصائية لأعوام 2004-2003-2002-2001-2005.

نلاحظ من الجدول الرقم 4 أعلاه أن الخطة الخمسية التاسعة ارتفع فيها معدل النمو السنوي في المساحات المروية والبعلية، وذلك بنسبة تقدر ب 4.3 بالمئة و 1.3 بالمئة، وكان ذلك بسبب تحسن الأحوال المناخية، بالإضافة لسياسات الدولة السورية في دعمها للأسعار.

بلغ إنتاج القمح في سورية لعام 2001 بحسب ما جاء في المجموعة الإحصائية لعام 2005 ما يقارب 4744623 طن ولعام 2002 بلغ 4775442 طن ولعام 2003 قدر ب 4912993 طن وفي العام 2004 وصل الإنتاج إلى 4537459 طن، نلاحظ إن تطور الإنتاج كان متفاوت ولا تقدم يذكر بحسب المجموعة الإحصائية التي تعد مصدراً حكومياً رسمياً، ومع ذلك سد محصول القمح الحاجات السكانية محلياً⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ذلك فأن معدل غلي القمح المروي والبعلية زاد بمعدل 3.3 % للمروي و 5% للبعل، ومتوسط الغلة للأعوام 2005-2001 للقمح المزروع مروياً بلغ 4116.80 وللقمح المزروع بعللاً بلغ 1402.60⁽²⁾.

2- الشعير

الشعير من المحاصيل التي يتحمل التقلبات المناخية ويزرع في أراضي مالحة ويتحمل الجفاف وهو من أقدم مزروعات الحبوب⁽³⁾، ويعد محصول الشعير من المحاصيل الإستراتيجية والعلفية الأساسية في سورية،

(1) هذه الأرقام أخذت من المجموعة الإحصائية لعام 2005، الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء؛ ينظر أيضاً، حركاتي فاتح، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018، ص، 71.

(2) علي علاوي، دراسة تأثير الخطة الخمسية الزراعية على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في سورية القمح أنموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلك العلوم البيولوجية، المجلد 41، العدد 2، لعام 2019، ص، 61.

(3) العساف عبد اللطيف وآخرون، دراسة التنوع الوراثي والتلازم لبعض الصفات الهامة لطرزوراثية من الشعير، المجلة السورية للبحوث الزراعية، (4)6 كانون الأول 2019، ص، 144- 145

لذلك تهتم الحكومة بهذا المحصول من الناحيتين الإنتاجية والتسويقية من خلال القيام بالعديد من الأنشطة أبرزها⁽¹⁾:

- طبقت الدولة السورية ضريبة إضافية على واردات الشعير حتى العام 1999 ، لحماية الإنتاج المحلي، ثم خفضت هذه الضريبة إلى 1 % لتشجيع الواردات وكذلك لتعويض النقص الكبير في انتاج كميات الشعير محلياً وخصوصاً في أعوام الجفاف.

- عملت الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سورية على استنباط أنواع بذار الشعير التي تناسب الأحوال المناخية حسب المناطق الزراعية، لتسلمها إلى المؤسسة العامة، وبالتالي توزيعها على الفلاحين من أجل زيادة متوسط الغلة والتقليل من التذبذبات في الإنتاج.

- العمل على زراعة الشعير وفقاً للخطة الإنتاجية السنوية التأشيرية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

- توزيع بذار الشعير على الفلاحين على شكل قروض.

يتم زراعة الشعير بشكل رئيسي كمحصول بعلي في سورية، بمتوسط إنتاج سنوي ويقدر بحوالي 894 ألف طن ناتجة عن متوسط مساحة 1356 ألف هكتار (حوالي 27 % من المساحة القابلة للزراعة)، وغلة الشعير تقدر بحوالي 666 كغ/هكتار متمتعة بخط اتجاه مرتفع قليلاً، متأثراً بالغلة الكبيرة جداً في بداية الخطة الخمسية التاسعة، وقدر متوسط الغلة في عام 2005 ب 578 كغ/هكتار ويكون بذلك قد حقق نمواً سنوياً قدر ب 29.1 %، وزادت غلة الشعير المروي لتصل في مع نهاية الخطة الخمسية التاسعة 2005 إلى 2494 كغ/هكتار بمعدل سنوي 8.4 %، أما الشعير البعلي بلغت الغلة في نفس العام 548 كغ/هكتار بمعدل سنوي بلغ 29.1 %، وزادت غلة الشعير الرعوي لتبلغ في عام 2005 ما يقارب 14449 كغ/هكتار أي بمعدل سنوي بلغ 13 %⁽²⁾.

وتدل بعض الدراسات أن إنتاج الشعير في سورية وصل إلى ذروته في بداية الخطة الخمسية التاسعة حيث بلغ 1.87 (مليون طن، بينما وصل إنتاج الشعير إلى أقل قيمة له في عام 2000 وصل إلى 0.21 مليون طن لا غير، وترتكز مناطق زراعة الشعير في مناطق الاستقرار الزراعي الثانية والثالثة والرابعة، أما الإنتاج يأتي أغلبه في منطقة الاستقرار الثانية (50 % من إنتاج الشعير البعل)⁽³⁾، "والثالثة 29 % مأخوذاً بالاعتبار الغلة المنخفضة في منطقة الاستقرار الرابعة"، وتلعب الظروف المناخية دوراً هاماً في التأثير على انتاج الشعير بشكل

(1) الشريف محمود، الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سورية، ورقة عمل رقم 39، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، نيسان 2008، ص، 3.

(2) جراد سمير، وقرقوط معضاد، المنظور السلي الزراعي رقم 4 الشعير، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، كانون الثاني 2007، ص، 14؛ ينظر، الشريف محمود، الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سورية، ورقة عمل رقم 39، مرجع سابق، ص، 4-9.

(3) الشريف محمود، الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سورية، ورقة عمل رقم 39، مرجع سابق، ص، 4-9.

كبير، وهذا يكون له الأثر السلبي على الإنتاج خصوصًا في أعوام 2004 و2005، وتركز التأثير على منطقة الاستقرار الرابعة⁽¹⁾.

وتوزعت مساحة زراعة الشعير الحبي أي المروي والبعلي في معظم محافظات سورية، حيث احتلت الرقة نسبة 27% والحسكة 24% وحلب 24% وباقي المحافظات 25%.

3- الحمضيات

يمكن القول إن للحمضيات في سورية أهمية اقتصادية كبيرة لعدة أسباب أبرزها ما يلي⁽²⁾:

- تأمين الاستهلاك المحلي للسكان.

- تساهم في زيادة الدخل الوطني.

وتعد زراعة الحمضيات من الزراعات الهامة والناجحة كونه يتوافر لها البيئة المناسبة من مناخ وتربة ومكافحة وخبراء، وتنتشر زراعتها في بشكل خاص في المناطق الساحلية " اللاذقية وطرطوس"، وبعض المناطق الأخرى من سورية، وتنتشر على مساحة تقدر ب 36 ألف هكتار، زرع فيها قرابة 12 مليون شجرة، منها 10.5 مليون شجرة مثمرة، ويشكل انتاج سورية من الحمضيات 1 % من الإنتاج العالمي، وتصنف سورية بالمرتبة السابعة على مستوى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وتأتي في المرتبة الثالثة عربيًا ومن ميزات الحمضيات في سورية ما يلي⁽³⁾:

- خلوها من الأثر المتبقي للمبيدات، وذلك لاعتماد سورية أسلوب مكافحة الحيوي...

- النضج المبكر للعديد من الأصناف.

- وجود بعض الأصناف والسلالات حيث نلاحظ توزيعًا لإنتاجها على أشهر السنة.

- تتميز الحمضيات السورية باللون الجميل والطعم الطيب ويعود ذلك للمناخ المناسب.

توزع الإنتاج خلال أعوام الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 على الشكل التالي ففي عام 2001 بلغ 833.4 ألف طن، وفي عام 2002 تراجع إلى 746.1 ألف طن، وأستمر التراجع ففي العام 2003 بلغ 652.5 ألف طن، ليرتفع في عام 2004 إلى 844.1 ألف طن، ومع نهاية الخطة الخمسية التاسعة بلغ 797.7 ألف طن⁽⁴⁾.

(1) مرجع سابق، ص، 3.

(2) العلي إبراهيم وناصر فراس، تطور زراعة الحمضيات "الموالج" في سورية ومنعكاساتها على التنمية، دراسة إحصائية خلال الفترة 1992-2007،

p 1345..J. Plant Prod. Mansoura Univ. Vol. 1 (10), October, 2010

(3) العلي إبراهيم وناصر فراس، تطور زراعة الحمضيات "الموالج" في سورية ومنعكاساتها على التنمية، مرجع سابق، ص، 1346-1347.

(4) إسماعيل ريم، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع الاستثمار في زراعة الحمضيات في سورية خلال الفترة 2007 – 2011، مجلة جامعة تشرين

4-الزيتون

لزراعة الزيتون أهمية كبيرة كونها تدخل في زيادة الدخل الوطني ويصدر جزءاً منه خارج القطر ففي عام 2005 تم تصدير 35 ألف طن، وكذلك سد حاجات السكان⁽¹⁾، ولهذا فان زراعة الزيتون في سورية لها صلة أساسية بالمجتمع السورية، ويشكل حيزاً مهماً في الثقافة والتراث⁽²⁾، وتأتي سورية بالمرتبة السادسة بين بلدان العالم من حيث الإنتاج، وتنتشر زراعة الزيتون في سورية على الشكل التالي⁽³⁾:

أولاً: في المنطقة الشمالية: وتشمل كل من محافظتي حلب وإدلب، وتسيطر على ٥٦ % من إجمالي المساحة المزروعة بالزيتون في سورية .

ثانياً: المنطقة الساحلية أي محافظتي اللاذقية وطرطوس و وتشكل ٢٠ % من إجمالي المساحة المزروعة بشجر الزيتون.

ثالثاً: المنطقة الجنوبية وتضم درعا ومحافظة السويداء، بالإضافة للقنيطرة و تضم ١١ % من إجمالي المساحة المشجرة بالزيتون.

رابعاً: المنطقة الوسطى وتشمل محافظتي حمص وحماه وتشمل ١١ % من المساحة المزروعة بالزيتون.

خامساً: المنطقة الشرقية وتضم مدينة دير الزور و الرقة و الحسكة 2% من إجمالي المساحة المزروعة بالزيتون في سورية، وذلك بسبب طبيعة الأراضي والمناخ...

أما أصناف الزيتون فهي عديدة أبرزها الخضري والدعيلي وزيتي وقيسي والصفراوي والصوراني قرماني وسوري ودان وحملاسي...

وبلغ إجمالي عدد أشجار الزيتون لعام 2003 قرابة 73948 ألف شجرة، وفي عام 2004 زاد عددها ليصل إلى 75989.9 ألف شجرة، وأرتفع في عام 2005 إلى 78968 ألف شجرة، أما انتاج عام 2003 بلغ 552 ألف طن، وفي عام 2004 أرتفع بشكل كبير ليبلغ 1027 ألف طن، ومع نهاية الخطة الخمسية التاسعة أنخفض إلى 612 ألف طن⁽⁴⁾.

للبحوث العلمية – سلسلة العلوم البيولوجية، المجلد رقم 36، العدد 2 الصادر في عام 2014، ص، 149؛ أيضاً ينظر العلي إبراهيم وناصر فراس، تطور زراعة الحمضيات "لموالح" في سورية ومنعكساتها على التنمية، مرجع سابق، ص، 1349.

(1) مجموعة من المؤلفين، مشروع الدعم الفني لتحسين جودة زيت الزيتون في سورية، مواصفات أصناف الزيتون في سورية الرئيسية، مركز الدراسات الزراعية المتوسطية الحديثة، "سيام"، والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية السورية، حزيران 2007، ص، 6-7.

(2) ديوب معمر وآخرون، اقتصاديات انتاج الزيتون البعل في محافظة حمص، المجلة السورية للبحوث الزراعية 4(3)، أيلول 2017، ص، 39.

(3) حلوم أصف، زراعة الزيتون في اللاذقية، "دراسة جغرافية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد 1+2، لعام 2004، ص، 246-247.

(4) المجموعة الإحصائية لعام 2007، الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء.

مما تجدر ملاحظته أن الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 قد ساهمت في تأمين الغذاء المستدام وفي تدريب وتقوية اليد العاملة في مجال الزراعة والإصلاح الزراعي، وذلك بما يتوافق مع اتجاهات ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، من أجل الحد من الفقر والبطالة، وبالتالي تشغيل وتوظيف العديد من القوة البشرية، وساهمت في تخفيض قيمة الواردات من السلع الغذائية.

يمكن القول إن سياسات الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005 ساهمت في زيادة الإنتاجية الزراعية من قمح وشعير وحمضيات وزيتون وغيرها من المحاصيل الإستراتيجية... حيث اتبعت الحكومة السورية سياسة التخطيط والتنظيم للموارد الطبيعية الأرضية والمائية... بشكل مستمر، بالإضافة لتوفير فرص عمل لأبناء الأرياف في الأراضي الريفية، وكذلك دعمت الزراعة من خلال توفير مستلزمات الإنتاج لمعظم المحاصيل مثل القمح والشعير والشوندر السكري ... وغيرها من الزراعات الحقلية والصيفية... بأسعار مدروسة ومقبولة، وقدمت الخدمات التي تساعد على دعم الإنتاج النباتي والحيواني وتم انشاء مراكز ومنها مركز البحوث العلمية الزراعية صدر بالقانون رقم 42 لعام 2001 وهي مرتبطة بوزير الزراعة والإصلاح الزراعي بشكل مباشر⁽¹⁾، بالإضافة لتقديم الإرشاد والعمل على تدريب الفلاحين وتعليمهم على كيفية زراعة المحاصيل والأشجار⁽²⁾.

وعلى الرغم من ذلك فإن سياسات الإصلاح الزراعي والتعليم الزراعي في سورية تحتاج إلى الكثير من التطوير والتأهيل، حيث يتم تخرج كوادر زراعية مدربة حسب الاحتياجات السوق، والجدير بالقول أن العمالة الزراعية والكوادر الزراعية المؤهلة توجد بشكل كثيف في سورية، ولكنها تحتاج إلى تأهيل الإمكانيات اللازمة والأساسية للبحث الزراعي وأماكن التدريب من أجل تحقيق التنمية الزراعية ولجم الفجوة الحاصل في البلاد وبالتالي سد الحاجات وتشغيل القوة العاملة في مجال الزراعة⁽³⁾.

خاتمة:

كما لاحظنا في متن البحث فان للعوامل الطبيعية أثر بالغ الأهمية في التأثير على الزراعة والإنتاج الزراعي، حيث تلعب دوراً كبيراً في نجاح المحاصيل أو في فشلها، وكذلك تتحكم في زيادة ونقص العمالة في مجال الزراعة والتنمية البشرية المستدامة، وتعد الحبوب وفي مقدمتها القمح والشعير... من المحاصيل الإستراتيجية التي تساهم في التنمية البشرية المستدامة وتأمين الغذاء للسكان محلياً، بالإضافة إلى زراعات أخرى مثل الزيتون والحمضيات وغيرها... التي حققت نوعاً من الاكتفاء الذاتي في الجمهورية العربية السورية، وكان ذلك بفعل التخطيط وسياسات الإصلاح الزراعية والتعليم الزراعي وأهداف ومشروعات الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005، التي سعت لتأمين الغذاء المستدام، إلا أن تأهيل الإمكانيات والأدوات اللازمة للبحث الزراعي لم

(1) التقرير السنوي للهيئة العامة للبحوث الزراعية للعام 2015، الجمهورية العربية السورية، مصدر سابق، ص، 7.

(2) برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، دراسة تحليل فجوة السياسات الزراعية، مرجع سابق، ص، 8.

(3) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، أب 2007، ص، 13.

تكن بالمستوى المطلوب، بفعل تلك السياسات والاستراتيجيات بالإضافة لتأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية التي خلقت أزمة حقيقية، وبالتالي كانت بحاجة لتطوير وتأهيل من جديد للمساهمة بشكل أفضل واكبر حيث تشغل أكبر عدد من العمالة المختصة بالزراعة والتعليم الزراعي.

-التوصيات

يمكن وضع بعض التوصيات وهي كالتالي:

- يمكن العمل على زيادة الأراضي الزراعية، من خلال استثمار الأراضي القابلة للزراعة، وإجراء عمليات الاستصلاح للأراضي، وإنشاء شبكات الري والمياه الكافية، وكذلك وشق القنوات وحفر الآبار، وبناء السدود، لاسيما بوجود إمكانيات لاستصلاح الأراضي في سورية كونها تمتلك كل المقومات والإمكانيات الحقيقية، لضمان تأمين الزراعة المستدامة وبالتالي غذاء مستدام.
- اعتماد الآلات الحديثة المتطورة، ورش المزروعات والمحاصيل بالمبيدات الحشرية، وتحسين أصناف البذار.
- استثمار اليد العاملة في مكانها المناسب، واستيعاب اليد العاملة المتزايدة.
- الحد من الهجرة بكافة أنواعها، وخاصة الحد من تدفق أبناء الريف باتجاه المدن ولاسيما اليد العاملة الخبيرة.
- العمل على توظيف رأس المال المناسب الذي يساهم في تحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية
- تأهيل كل الأدوات اللازمة للبحث الزراعي ومراكز التدريب وإنشاء المدارس الزراعية...من أجل تحقيق التنمية الزراعية وبالتالي المساهمة في التنمية البشرية المستدامة.
- توظيف رأس المال المناسب، مع ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية.

- قائمة المصادر والمراجع:

- المجموعة الإحصائية لأعوام 2001 حتى عام 2005، الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء، دمشق.
- الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة 2008، تقرير المياه 34، شعبة الأراضي والمياه بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011.
- التقرير السنوي للهيئة العامة للبحوث الزراعية للعام 2015، الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، دمشق، 2016.
- إبراهيم العلي و فراس ناصر، تطور زراعة الحمضي ت "الموالح" في سورية ومنعكاساتها على التنمية، دراسة إحصائية خلال الفترة 1992-2007.

J. Plant Prod. Mansoura Univ. Vol. 1 (10), October, 2010

- أحمد سعد الدين، باسمه عطية، تحليل الإنتاج الزراعي لمحاصيل مختارة (قمح، قطن، شعير)، ورقة عمل رقم 44، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة، دمشق، 2009.
- آصف حلوم، زراعة الزيتون في محافظة اللاذقية، "دراسة جغرافية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 20، العدد 2+1، لعام 2004.
- برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، دراسة تحليل فجوة السياسات الزراعية، هذه الدراسة من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الأمم المتحدة، بيروت، 2018.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، أب 2007.
- رمضان أحمد العمر، سياسات الإصلاح الزراعي في سورية وأثرها على تطوّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 1950-1970، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة اللبنانية، لبنان، للعام الدراسي 2017-2018.
- ريم إسماعيل، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع الاستثمار في زراعة الحمضيات في سورية خلال الفترة 2007 – 2011، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية – سلسلة العلوم البيولوجية، المجلد رقم 36، العدد 2 الصادر في عام 2014.
- سمير جراد ومعضاد قرقوط، المنظور السلمي الزراعي رقم 4 الشعير، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، كانون الثاني 2007.
- عبد الهادي عباس، جريدة البعث، دمشق 1956/9/21، مقال بعنوان: أملاك الدولة في سورية وتطوّر أوضاعها
- علاوي علي، دراسة تأثير الخطة الخمسية الزراعية على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في سورية القمح أنموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلك العلوم البيولوجية، المجلد 41، العدد 2، لعام 2019.
- عبد اللطيف العساف وآخرون، دراسة التنوع الوراثي والتلازم لبعض الصفات الهامة لطرز وراثية من الشعير، المجلة السورية للبحوث الزراعية، 6(4) كانون الأول 2019.
- فادي الخليل، القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع والآفاق) دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (31)، العدد (1) 2009.
- فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018.

- كارول الصايغ، الواقع المائي السوري دراسة تحليلية و آفاق مستقبلية، إشراف حبيب محمود، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 1، 2017.
- منذر خدام، الأمن المائي السوري، دراسة إجتماعية 42، منشورات وزارة الثقافة، دون طبعة، دمشق، 2000.
- مريم جمعة عيسى، الموازنة المائية في سورية و آفاقها المستقبلية من عام 1992-1993-2008-2009 لغاية 2024-2025، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3+4، الصادر في عام 2013.
- منير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1971-2010، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.
- مصطفى العبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الخطة الخمسية التاسعة في الجمهورية العربية السورية، الحوار المتمدن، العدد 1096، الصادر في تاريخ الأول من شهر شباط 2005.
- محمود الشريف، الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سورية، ورقة عمل رقم 39، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، نيسان 2008.
- مجموعة من المؤلفين، مشروع الدعم الفني لتحسين جودة زيت الزيتون في سورية، مواصفات أصناف الزيتون في سورية الرئيسية، مركز الدراسات الزراعية المتوسطة الحديثة، "سيام"، والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية السورية، حزيران 2007.
- معمر ديوب وآخرون، اقتصاديات إنتاج الزيتون البعل في محافظة حمص، المجلة السورية للبحوث الزراعية 4(3)، أيلول 2017.
- Ramon, Challah: **L'évolution de la situation économique de la syrie de 1951 à nos jours.** Imprimerie du Gouvernement, Damas, 1960.
- Orgels, Bernard: **Contribution à l'étude des problèmes agricoles de la Syrie**, Correspondance d'Orient No 4, publications du centre pour problèmes du monde musulman contemporain, Bruxelles, 1962.

نشأة وتطور الصناعة الغذائية

THE GENESIS AND EVOLUTION OF THE FOOD INDUSTRY

د. رقيق أبوبكر الصديق – أ.د. فرعون محمد (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر)

Dr. Raqiq Abu Bakr Al-Siddiq - Prof. Dr. Faroun Muhammad (Djilali Liabes University, Algeria)

مستخلص:

يعتبر مجال الصناعة الغذائية من أهم المجالات التي تساهم في تطور اقتصاديات الدول، لما لها من موقع متميز من خلال الرفع من معدل الدخل القومي، وامتصاص من نسبة البطالة و التقليل من عملية الاستيراد و جلب الاستثمار المحلي و الدولي، حيث تعتبر الصناعة الغذائية من القطاعات الحساسة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في سد متطلبات السكان من السلع و المواد الغذائية و بالأخص المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، حيث تلجأ الدول إلى تبني استراتيجية تنموية من أجل تطوير الإنتاج الزراعي و تقليل الفجوة الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي و القضاء على الفقر و المجاعة التي تعتبر هاجسا لدى دول العالم.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، الغذاء، الأمن الغذائي، التنمية.

Abstract:

The food industry is one of the most important factors contributing to the development of countries' economies, as it has a privileged position by raising the national income rate, it absorbed unemployment, reduced imports and attracted domestic and international investment, the food industry is a sensitive sector, given the effective role it plays in meeting the needs of the population for food goods and materials, particularly basic items of high consumption, countries are adopting a development strategy to develop agricultural production and reduce the food gap in order to achieve food security and eradicate the poverty and famine that are a concern of the nations of the world.

Keywords: Industry, food, food security, development.

مقدمة:

تعتبر الصناعة عمل إنتاجي و هذا باستخدام المكونات الإنتاجية المتاحة بأفضل السبل و الإمكانيات، بتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات التقنية و الفنية، فالصناعة الغذائية باعتبارها فرع من القطاع الصناعي لا يمكنها أن تخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة لإشباع الحاجات الإنسانية¹.

إن مشكلة توفير الغذاء من أكبر المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، حيث أصبحت مصدر قلق لمختلف الأوساط السياسية و الاقتصادية، و فيما يسعى العالم جاهدا إلى التعافي من تأثير أزمة ارتفاع أسعار الأغذية في العالم، و الانهيار المالي و الركود الاقتصادي، يواجه مئات الملايين من البشر جوعا مدقعا.

ولعل من أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق البلدان النامية تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة و الذي يقابله التراجع في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ما سبق بروز الأزمات الاقتصادية مما أدى ارتفاع هائل للأسعار في المواد الغذائية و تقلص في مخزون العالمي، حيث أن العالم مقبل على تحد يصعب في المرحلة القادمة في ظل وجود واقع اقتصادي جديد، مما ينبغي التخطيط و الاستعداد الاستراتيجي له، خاصة في ضوء التطورات المتواترة بالنسبة للأوضاع المتعلقة بالغذاء العالمي.

إن الصناعة الغذائية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي باعتباره هدف استراتيجي و سياسي، تسعى إليه جميع السياسات الاقتصادية و الخطط التنموية، حيث أن نجاح هذه البرامج في زيادة الإنتاج يدل على توفير الأغذية بشكل منتظم و بقاءها لمدة لفترة زمنية طويلة، حيث تعد صناعة الغذائية من أهم دعائم الاقتصاد الوطني، إذ تحتل المراتب الأولى في كثير من الدول المتقدمة، كما الصناعة الغذائية تقدم فوائد كبيرة تتجلى في توفير الأغذية على مدار الفصول في التجمعات السكانية البعيدة عن المناطق الإنتاج، وخفض تكاليفه وثبات أسعاره وتوفير الوقت و تقليل وزن المواد و نفقات نقلها و خلق منتجات تكون أكثر ملائمة للمستهلك².

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تطور ونشأة الصناعة الغذائية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف نقوم بإبراز أهم التعريفات التي تطرقت إلى موضوع الصناعة الغذائية و أهميتها في الاقتصاد الوطني و كذا دورها في تحقيق الأمن الغذائي.

وتكمن أهمية الدراسة و أسباب اختيارها في أن موضوع الصناعة الغذائية من أهم العوامل التي تعمل على الحد من تفاقم أزمة الغذاء على المستوى الدولي و الوطني، و التقليص الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية، والرفع من الإنتاج في بعض السلع الغذائية الأساسية التي تعرف إقبال كبير.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من أجل تفسير بعض المدلولات و المفاهيم، كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال تحليل الأفكار انطلاقا من تحليل المعطيات الأولية بغية الوصول إلى نتائج علمية.

ولقد ارتأينا في هذه المداخلة إلى دراسة ماهية الصناعة الغذائية وذلك من خلال التطرق إلى ماهية الصناعة الغذائية و هذا بتبيان نشأة الصناعة الغذائية و مفهومها و كذا التطرق إلى أهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا- ماهية الصناعة الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد و تأتي أهميته من كونه يعد أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي و الدخل القومي، كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي، و كذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها، و سوف نتطرق إلى نشأة و تطور الصناعة الغذائية و بعض المفاهيم حول الصناعة الغذائية.

1- نشأة و تطور الصناعة الغذائية:

لقد عرفت البشرية الصناعة الغذائية منذ القدم خاصة من الناحية العملية، حيث أن المصريين القدماء قاموا باستخراج الزيوت من بذرة الكتان و زيوت أخرى و استعمالها في الغذاء و الطب و الإضاءة، كما برعوا في حفظ الفواكه كالعنب و أنتجوا الخمور و الخميرة التي استخدموها في صناعة الخبز، كما أن اليابانيون استخدموا طريقة لتبريد الأسماك منذ آلاف السنين، فكانوا يحفظون الأسماك عن طريق وضعها في الثلج المتراكم فوق الجبال.³

وتفيد الدراسات التاريخية بأن الرومان و الإغريق استطاعوا حفظ بعض أنواع الأغذية من خلال وضع الخل أو العسل، و قاموا بإنتاج الجبن و حفظ لحوم البقر و أنواع الأخرى من اللحوم.⁴

كما أن الحروب لعبت دورا مهما في دفع عجلة الصناعات الغذائية إلى الأمام، حيث تمكن العالم الفرنسي نيكولاس ألبرت عام 1809 من حفظ أنواع مختلفة من الأغذية بواسطة درجة الحرارة المرتفعة و وضع الأغذية في علب زجاجية مغلقة بإحكام، و هذا عند تعرض الجيش الفرنسي إلى مرض الإسقربوط.⁵

كما استطاع العالم الفرنسي باستور أن يكشف طريقة علمية لحفظ الأغذية تدعى " البسترة "، بتفسيره بوجود ميكروبات في الهواء تسبب فساد الأغذية و أن درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات.⁶

وتعتبر الحرب العالمية الأولى نقطة انطلاق مهمة في تطوير مجال الصناعات الغذائية عن طريق تجفيف بعض الأغذية من أجل حفظها، و التي تمتاز بخفة وزنها و ارتفاع قيمتها الغذائية و سهولة توزيعها على الجيوش المقاتلة.

وخلال القرن العشرين عرفت الصناعة الغذائية انتعاشا كبيرا و خاصة في طرق المستحثة في عملية التبريد وتجميد الأسماك عام 1924 والتي استخدمت في كثير من أنواع الأغذية، ثم استخدمت الإشعاعات لحفظ الأغذية عام 1930⁷.

أما في وقتنا الحاضر أصبحنا نجد أصنافا متنوعة من المواد المصنعة و التي يصعب حصرها لكثرة عددها، فهناك المواد المعلبة والمجمدة والمحفوظة بالمواد الكيميائية المتواجدة في المخازن أو السوبر مما يجعل المستهلك في حيرة من أمره في اختيار أحسن الأغذية المصنعة.

2- مفهوم الصناعة الغذائية:

نشير إلى أن مفهوم الصناعة الغذائية يحمل العديد من التعقيدات التي ترجع لطبيعة الصناعات الغذائية، حيث أطلق هذا المصطلح لأول مرة في سنة 1956 من طرف العالم الأمريكي Goldberg من جامعة هارفارد في المجال الزراعي الغذائي، وبلور هذا المصطلح العالم الفرنسي Louis Malassis في الستينيات حيث أوضح التعقيدات التي تدور حول مصطلح الصناعات الغذائية، و التي ترجع إلى طبيعة المنتجات المعقدة، فالصناعة الغذائية تنطلق من عدة مواد أولية و تمر بعدد لا متناهي من المعالجات و التوليفات المختلفة⁸.

إن معظم التشريعات المقارنة لم تتطرق لمفهوم الصناعة الغذائية، و اتخذ المشرع الجزائري نفس المنوال فلم يتناول تعريف الصناعة الغذائية وترك الأمر للفقهاء في تحديد عناصر و مقومات الصناعة الغذائية، أما من الناحية الفقهية فقد تعددت التعاريف و المفاهيم في إعطاء محدد للصناعة الغذائية نذكر منها:

تعرف الصناعة الغذائية بأنها " التطبيق العملي للعمل و التكنولوجيا بهدف إعادة و تصنيع و حفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها"⁹.

وتعرف الصناعة الغذائية أيضا بأنها " العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية و الحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، و تحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في موسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية و الحيوية"¹⁰.

وتعرف أيضا بأن " علم الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية و التطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه و تخزينه و تسويقه و توزيعه في مراحله النهائية"¹¹.

ويمكن التنويه إلى أن التعاريف السابقة تعرضت إلى عنصرين في مجال الصناعة الغذائية، حيث يكمن العنصر الأول في المواد النظرية و التطبيقية على الغذاء تحت مراحل متعددة تختلف ظروف إحداها عن الأخرى، فالظروف التي يتعرض لها الغذاء أثناء معاملات التصنيع تختلف عن ظروف التسويق والتوزيع والاستهلاك، أما العنصر الثاني فيشمل خصائص المواد الغذائية وعلاقتها بالتصنيع والناحية الصحية التي تؤخذ في عين الاعتبار علاقة صفات الغذاء بالعوامل المؤثر في إنتاج المواد الخام كنوعية التربة ودرجة خصوبتها وطريقة جني وحصد المحاصيل الغذائية قصد إشباع الحاجات الإنسانية بأكبر قدر من درجة الأمان¹².

ومن الملاحظ أن الصناعة الغذائية يبحث عن الوسائل التي بواسطتها حفظ الأغذية بشكل دائم أو مؤقت، وكذا البحث عن جميع العمليات التي تسبق طرق الحفظ ومدى تأثير تلك العمليات في نقاء و صفاء المواد الغذائية وقيمتها الصحية، كما يشمل علم الصناعات الغذائية مكونات الغذاء وكافة التغيرات التي تطرأ في عمليات التصنيع المختلفة، ويساعد هذا العلم في منع التسمم الغذائي الناتج عن وجود بكتيريا مجهرية تفرز مواد سامة قد تحدث إصابات تؤدي إلى الأمراض¹³.

ويشمل علم الصناعة الغذائية نوعية الغذاء ودرجة تأثيره على المستهلك وقيمتها الاقتصادية وطريقة إنتاج المواد النكهة وإنزيمات وكيفية حماية المستهلك من المواد الغذائية القابلة للتلف بسرعة والتي يمكن أن ينتج عنها أضرار تصيب صحة الإنسان وبيئته¹⁴.

ثانيا- أهمية ودور الصناعة الغذائية:

نظرا للتقدم السريع في مختلف نواحي وارتفاع النمو الديمغرافي و إنخفاض في الإنتاج الزراعي و الصناعي، مما أدى إلى الاهتمام أكثر بالصناعة الغذائية مشاكل الغذاء و دورها في تحقيق الأمن الغذائي، و سوف نتناول في هذا المحور أهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني وكذا التطرق إلى دور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1- أهمية الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني:

تتمثل أهمية الصناعة الغذائية في تطوير و الاقتصاد الوطني فيما يلي:

أ- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو لسنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، و يمكن بهذا الطريقة جعل الغذاء متوفر طوال السنة و الاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد أو التجفيف في موسم رداءة الإنتاج بسبب الجفاف أو غيرها من الأمور التي تؤثر على مردودية الإنتاج.

ب- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخدمات فتحول دون هبوط أسعارها في الموسم إنتاجها بغزارة إلى الحد ربما لا يشجع على إنتاجها، بل أنها تترك الباب أمامه مفتوحة على الدوام لبيع الكميات

الفائضة إلى معامل التصنيع و بأثمان مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها لا يضطر المستهلك إلى دفع أثمان مرتفعة جدا عن أثمانها وهي طازجة¹⁵.

ج- تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل الوزن الغذاء و حجمه مما يسهل من نفقات شحنة إلى مسافات بعيدة و لهذا فائدة في نقل الغذاء إلى المناطق استهلاكه، و يلاحظ أن الجيوش المقاتلة تستخدم المواد الغذائية المجففة عندما تكون بعيدة عن أوطانها.

د- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد أغذية ذو قيمة متجانسة، كما أن الأغذية المصنعة عي رخيصة

نسبيا مقارنة مع الأغذية الطازجة، كما للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى

ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة و صناعة الآلات الخاصة بالتصنيع و المواد الكيميائية الحافظة¹⁶.

هـ- تساعد الصناعات الغذائية على الاستغناء عن إستيراد الأغذية المصنعة من الخارج مما يؤدي إلى توفير العملة خاصة العملات الصعبة، كما تساعد أيضا في تحسين المحصول الزراعي و الماشية ففي حالة الفواكه والخضروات تفضل الأصناف ذات النضج المتجانس ليكون المحصول المصنع ذات نوعية جيدة.

و- تعمل الصناعة الغذائية على تهيئة مواد غذائية بمواصفات معينة تساعد المرضى على التعافي بسرعة، بحيث لا تؤثر على صحتهم و كذلك تهيئة أغذية خاصة بالأطفال تتناسب مع أعمارهم، و تعمل على إيجاد الأغذية الكافية لإطعام سكان العالم المتزايد، و إيجاد مصادر غذائية جيدة للحصول على مواد بروتينية من مصادر أخرى غير معروفة سابقا.

ي- إيجاد عمليات تصنيع حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي مثل تصنيع الأسماك على ظهر سفن الصيد في عرض البحار و هذا يساعد في المحافظة على الثروة السمكية السريعة التلف، حيث تبقى سفن الصيد أكثر من شهرين في عرض البحار¹⁷.

2- دور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

يعرف مجال الصناعة الغذائية تحديا كبيرا بسبب إقبال الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد و صناعاتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بحكم قدرته و فعاليته قد يكبح فرص الصناعات الغذائية بصفة عامة و تحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة، و لتجنب هذا الأمر تحاول السلطات الجزائرية رسم عدة استراتيجيات في مجال الصناعة الغذائية و المتمثلة فيما يلي:

أ- الاستراتيجية الزراعية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي:

تعتبر الاستراتيجية الزراعية من أهم الاستراتيجيات في مجال الصناعة الغذائية وهذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن ترقية قطاع الزراعة من شأنه أن يخفف من فاتورة الاستيراد خاصة فاتورة استيراد الحليب والحبوب وهذا عن طريق تفعيل الجانب التطبيقي والذي يتمثل في¹⁸.

- تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية و الريفية.

- منح الأسبقية لسياسات الفلاحية و الريفية ضمن استراتيجيات التنمية.

- ومن أهم السبل الطامحة إلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتمثل في قانون التوجيه الفلاحي الذي يعتبر خطوة فعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي.

ب- استراتيجية الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

تزداد أهمية الأمن الغذائي في مجال الأمن الإنساني، حيث أصبح إنتاج الغذاء و توقيره محكوما بسياسات بعض الدول التي حولت بعض السلع الغذائية مثل القمح و الأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح لخدمة مصالحها الخاصة، و تكمن الخطورة أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي و الغذائي فتستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت¹⁹.

يشكل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية للنهوض بأي اقتصاد، فهو يمثل 80 بالمائة من مجموع الشركات المتوسطة و الصغيرة ، حيث تشكل الصناعات الغذائية الجزء الأكبر منها، و قد عمدت الدولة إلى تخصيص مبالغ طائلة لتمويل و تأهيل و تطوير هذا القطاع، كما قررت تخفيض نسب فوائد البنوك من

كل القروض المقدمة لفائدة الراغبين في الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، و هو قرار تم اتخاذه من أجل التحرر من التبعية من الخارج في مجال المواد الاستهلاكية، ومن خلال هذا القرار تهدف الحكومة إلى تخفيض فاتورة استيراد هذا النوع من المواد الذي كلف الحكومة مبالغ طائلة، و تمثلت هذه المواد في بعض المنتجات مثل مصبرات الطماطم و البسكويت و الزيوت و بعض المواد البحرية كمصبرات السردين و التونة و بعض الأجبان والحلويات المختلفة و العصائر²⁰.

وقد أعطت الدولة أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بقطاع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به بتدخل الدولة في تأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد و ذلك عن طريق عد إطارات تتمثل في:

1- الإطار القانوني والتنظيمي:

من أجل حماية المستهلك و حماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة، و وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعة الغذائية، حيث عملية التسجيل في السجل التجاري منذ

2004 أمرا بسيطا، يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن و كذلك الأسعار للحرية التامة، كما وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع حيث بتمويل بنسبة تصل بين 60 إلى 70 بالمائة، و تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية و ذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة.

أما بالنسبة للصادرات و الواردات فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريف الجمركية التي تصل إلى 50 بالمائة على المواد نصف مصنعة 30 بالمائة على المصنعة و تعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية²¹.

2- الإطار المؤسسي:

تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم و سير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات وهي الفلاحة و المالية و العمل والصناعة والصيد والموارد المائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات وكذا العديد من المؤسسات والمخابر.

3- الإطار التقني:

انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير حيث أن هناك إرادة جادة من طرف الدولة لخصوصية المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب و المحليين، كما وضعت تسهيلات أمام الشركة الأجنبية التي تتميز بالخبرة و الأسبقية في هذه المجالات، كما أن هناك أفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.

4- تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية:

أن خوصصة المؤسسات و تحرير الاقتصاد الوطني لم يخفف من المجهودات التمويلية للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات تضاعف عدة مرات في السنوات الأخيرة، إلا أن الصناعات الغذائية تعتبر أولوية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال توسيع و زيادة المساحات المزروعة و إعادة الاعتبار لتهيئة المستثمرات الزراعية و تطوير زراعة الأشجار و العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية²².

خاتمة:

تلعب الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة و الصيد و الزراعة، التي توفر المواد الأولية و تضمن التوزيع للمنتج الغذائي، و يلعب هذا القطاع دورا هاما و حيويا في الاقتصاد الوطني لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي من جهة، و من جهة أخرى ضبط الإنتاج الزراعي، كما يعتبر محدد ل استراتيجية الأمن الغذائي، وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إن قطاع الصناعة الغذائية من أهم المجالات التي تعول عليه الدول من التقليل من فاتورة الاستيراد.
- تعمل الدول على تطوير قطاع الصناعات الغذائية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الصناعة الغذائية.
- تشجيع العمل في القطاع الزراعي والصناعي باعتبارهما المواد الخام بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية.
- الرفع من الإنتاج في الصناعة الغذائية يحقق الأمن الغذائي و تقليل التبعية للخارج.
- وعليه يمكن الخروج بالتوصيات التالية :
- تعزيز التعاون الدولي فيما يخص تطور الصناعة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي.
- تبادل الخبرات بين الدول في مجال الصناعة الغذائية خاصة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.
- سن قوانين تساهم في الرفع من تطور و تقدم الصناعة الغذائية.
- العمل على وضع استراتيجية بنائة للرفع من إنتاج الصناعة الغذائية.

الهوامش والمراجع:

- 1- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة برج بوعريج، المجلد رقم 06، العدد رقم 02، 2020، ص 109.
- 2- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 15.
- 3- عز الدين فراح، الصناعات الغذائية في المصانع والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 05.
- 4- أيمن سليمان مزاهرة، الصناعات الغذائية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 13.
- 5- حامد عبد الله جاسم، الصناعات الغذائية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، العراق، 1957، ص 16.
- 6- عز الدين فراح، المراجع السابق، ص 06.
- 7- أيمن سليمان مزاهرة، المرجع السابق، ص 14.

- 8- قش فائزة، توجيهات و محركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد رقم 06، العدد 01، 2019، ص 114.
- 9- أيمن سليمان مزاهرة، المرجع السابق، ص 13.
- 10- عز الدين فراح، المراجع السابق، ص 04.
- 11- حامد عبد الله جاسم، المرجع السابق، ص 12.
- 12- كنية عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 66.
- 13- حامد عبد الله جاسم، المرجع السابق، ص 14.
- 14- كنية عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 67.
- 15- محاضرات حول الصناعات الغذائية و أهميتها في حياة الإنسان، أهمية الصناعات الغذائية، موقع إلكتروني: <http://coeduw.uobaghdad.edu.iq>، 16 فيفري 2022، 17:30.
- 16- كنية عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 98.
- 17- محاضرات حول الصناعات الغذائية و أهميتها في حياة الإنسان، المرجع السابق.
- 18- خالد بوشارب، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي-حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 25.
- 19- حسين عبد المطلب الأسرج، الأمن الغذائي العربي، العقبات و التحديات، Munich PersonalRepec Archive MPRA، 2012.
- 20- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الواقع و المعمول، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 12 و 13.
- 21- حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية و طرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 18، 2017، ص 114.
- 22- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، المرجع السابق، ص 119.

الإطار المفاهيمي للصناعة الغذائية

Conceptual framework for the food industry

أ.د. نسرين حاج عبد الحفيظ (جامعة لونييسي علي، البليد 02، الجزائر)

Prof. Dr. Nisreen Haj Abdelhafid (Lounissi Ali University, Blid 02, Algeria)

Abstract:

The food industry is a vital and important economic sector, especially as we live in an era of increased need for the products of these industries, in addition to that, the arts of production and its modern means and the nature of the transport of raw materials and the distribution of food products in them need careful selection of the locations of these different industries, as the conditions to which food is exposed during the manufacturing process differ from the conditions of marketing, distribution and consumption. The food industry is characterized by the fact that its input constitutes the outcome of agricultural production in both plants and animals, and although each of these industries have similar inputs that share their general characteristics to give products with specific specifications, each has both natural and chemical characteristics. These industries contribute to improving the food.

Keywords: food industry, agricultural production, food security.

مستخلص:

الصناعات الغذائية قطاع اقتصادي حيوي ومهم لاسيما ونحن نعيش في عصر ازدادت الحاجة إلى منتجات تلك الصناعات المتعددة الأنواع، فضلاً عن ذلك أن فنون الإنتاج ووسائله الحديثة وطبيعة نقل المواد الخام وتوزيع المنتجات الغذائية فيها تحتاج اختيار دقيق لمواضع تلك الصناعات المختلفة ، فالظروف التي يتعرض لها الغذاء أثناء عملية التصنيع تختلف عن ظروف التسويق والتوزيع والاستهلاك. حيث تتميز الصناعات الغذائية بأن مداخلها تشكل حصيلة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومع أن كل صناعة من هذه الصناعات لها مداخلات متشابهة تشترك في خواصها العامة لإعطاء منتجات لها مواصفات محددة، فإن لكل منها خصائصها الطبيعية والكيميائية على حد سواء. حيث تساهم هذه الصناعات في تحسين الميزان الغذائي للمواطنين وفي أنماء المناطق بالإضافة إلى دورها كمورد من موارد النقد الأجنبي بما تصدره للبلدان الخارجية. ومنها هنا تكمن أهميتها، ومنه نحاول تحديد مفهوم هذه الصناعة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الغذائية ؛ الإنتاج الزراعي ؛ الأمن الغذائي .

المقدمة

تعد الصناعات الغذائية واحدة من أهم الصناعات الأساسية في العديد من الدول ، حيث تعتبر من أهم المصادر الرئيسية التي تعطي للدول الأموال المتعددة، وتعمل على مساندتها من خلال العديد من الأعمال المستثمرة، بالإضافة إلى الاستفادة من العوائد السنوية لمثل هذه الصناعات. فهي من أهم وسائل حفظ فائض المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وذلك بتحويلها إلى سلع غذائية مصنعه وجديدة يمكن حفظها لمدة طويلة ويمكن بواسطتها نقلها إلى مناطق الحاجة والعوز أو تصديرها إلى أي مكان في العالم.

حيث يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم المتقدمة لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصراً داعماً ومحفزاً لتطوير القطاع الزراعي وركناً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب المستوردات التي ترتفع وللأسف يوماً بعد يوم في كافة دولنا العربية

والصناعات الغذائية وإن ارتبطت في السابق بمناطق الوفرة الغذائية والدول التي لديها فائض من المنتجات إلا أنها لم تعد كذلك حالياً وأصبحت الدول التي تتوافر فيها أدوات وظروف التصنيع هي المؤهلة لزيادة هذه الصناعة، فنجد مثلاً اليابان وسنغافورة من الدول الرائدة في التصنيع الغذائي رغم أنهما لا تمتلكان موارد

غذائية، بل يتم استيراد معظم مواد التصنيع وتصنيعها وإعادة تصديرها. كما نجد أن صناعة الشوكولاتة اشتهرت في سويسرا رغم أن الكاكاو يستورد من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا، كما اشتهرت إيطاليا بالقهوة في الوقت الذي لا قهوة تنتج في إيطاليا والأمثلة على ذلك كثيرة. فإن هولندا تعد ثالث أكبر منتج زراعي بعد الصين والولايات المتحدة رغم أن مساحة الأراضي الزراعية في أمريكا تفوق هولندا 272 مرة، ولكن الهولنديين اتجهوا للزراعة واستيراد المنتجات الزراعية من الدول الإفريقية، حيث يتم نقل منتجاتهم إلى هولندا للتصنيع والتعبئة ومن ثم إعادة التصدير لبقية دول العالم، وهي مثلا تستورد الورد من السعودية للهدف نفسه رغم أنها من أكبر منتجي الورد في العالم واقتصاد هولندا قائم على الخدمات بنسبة 70 في المائة.

فالصناعات الغذائية قطاع اقتصادي حيوي ومهم لاسيما ونحن نعيش في عصر ازدادت الحاجة إلى منتجات تلك الصناعات المتعددة الأنواع، فضلاً عن ذلك أن فنون الإنتاج ووسائله الحديثة وطبيعة نقل المواد الخام وتوزيع المنتجات الغذائية فيها تحتاج اختيار دقيق لمواضع تلك الصناعات المختلفة، فالظروف التي يتعرض لها الغذاء أثناء عملية التصنيع تختلف عن ظروف التسويق والتوزيع والاستهلاك.

وتتميز الصناعات الغذائية بأن مداخلتها تشكل حصيلة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومع أن كل صناعة من هذه الصناعات لها مدخلات متشابهة تشترك في خواصها العامة لإعطاء منتجات لها مواصفات محددة، فإن لكل منها خصائصها الطبيعية والكيميائية على حد سواء. حيث تساهم هذه الصناعات في تحسين الميزان الغذائي للمواطنين وفي أنماء المناطق بالإضافة إلى دورها كمورد من موارد النقد الأجنبي بما تصدره للبلدان الخارجية.

ولقد أحدث التقدم العلمي في مجال الصناعة والإنتاج الغذائي ثورة حقيقة من حيث الكم والكيف والنوع والمثال على ذلك الزيادة الرهيبة في الإنتاج باستخدام الهندسة الوراثية والأنواع العديدة من المنتجات الغذائية المستحدثة ذات الأصل الحيواني أو النباتي وهكذا. ونلاحظ أن التقدم هذا شمل زيادة كبيرة في الصناعات التقليدية وتطورا لها كما شمل الصناعات الغذائية الحديثة وغير التقليدية مثل الاختراعات الخاصة بمستلزمات تكنولوجيا الصناعات الغذائية وطرق الإعداد والتجهيز والنقل والتخزين والتوزيع وغيرها. وفي المقابل لوحظ أن العديد ممن شمله هذا التطوير في مجال الصناعات الغذائية تحديدا نتجت عنه مخلفات كثيرة أحدثت تأثيرا ضارا بالبيئة التي تعتبر الشغل الشاغل إلا أن لكثير من العلماء والمتخصصين والمهتمة بإدارة الأزمات.

وأعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعة الغذائية، من أجل النهوض به إلا انه القطاع الأكثر حيوية للاقتصاد الوطني، حيث تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد

و يستمد البحث أهميته من أهمية مكانة قطاع الصناعات الغذائية الذي بات يحتل حيزاً واسعاً في تفكير أصحاب القرار في الدول النامية ومنها الجزائر التي تسعى إلى تحقيق الإنماء الاقتصادي بخطوات سريعة ومتوازنة للحاق بركب التقدم والتطور الذي يشهده العالم، فضلاً عن أهمية هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة، وقدرته على زيادة العرض السلمي، وإشباع الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية ودوره في أنماء الناتج المحلي والإجمالي.

ومن خلال هذه الأهمية نطرح الإشكالية الآتية :

المقصود بالصناعات الغذائية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المحورين الآتيين:

المحور الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

المحور الثاني: أهمية الصناعات الغذائية وبنيتها الهيكلية

المحور الأول: مفهوم الصناعة الغذائية

لقد اختلف تعاريف الصناعة الغذائية باختلاف وجهات نظر الدارسين لها، فليس هناك تعريف واحد متفق عليه، لذلك فإن إعطاء التعاريف المعروفة للصناعة الغذائية أمر ضروري للإحاطة بها، وذلك أيضاً من خلال معرفة تاريخ نشأتها وتقديم أهم خصائص التي تتميز بها وهو ما سنحاول تناوله فيما يأتي:

أولاً- تعريف الصناعة الغذائية:

يشمل علم الصناعات الغذائية المفاهيم بفرعها النظري والعملي، التي تبحث في كل ما يخص ويتعلق بالغذاء، كمجالات إنتاجه وكيفية تسويقه وتخزينه وتوزيعه وكمية استهلاكه. كما أنه يحاول تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المنتجات الغذائية. فهو يشمل تطبيق المبادئ النظرية والعملية على الغذاء تحت مراحل متعددة تختلف ظروف إحداها عن الأخرى، فالظروف التي يتعرض لها الغذاء أثناء معاملات التصنيع تختلف عن ظروف التسويق والتوزيع والاستهلاك. وقد حدد هذا التعريف بعض المتخصصين في حقل التصنيع الغذائي، بينما حدده البعض الآخر بأنه العلم الذي يبحث بدراسة خصائص المواد الغذائية وعلاقتها بالتصنيع والناحية الصحية. وكما هو واضح إن هذا التعريف الأخير يكون محدداً جداً إذا لم يؤخذ بنظر الاعتبار علاقة صفات الغذاء بالعوامل المؤثرة في إنتاج المواد الخام ككمية الأمطار المتساقطة، ونوع التربة ودرجة خصوبتها والصفات الوراثية للحيوانات والنباتات وطرق جني وحصاد المحاصيل الغذائية وذبح الحيوانات¹.

- يبحث علم الصناعات الغذائية في طرق استخلاص منتجات غذائية ذات تركيز أعلى من صورة المادة الخام، كالسكر مثال فهو يستخرج من إعادة المادة الخام وهي القصب السكري والبنجر السكري، واستخراج الزيوت والدهون من الخامات الحيوانية والنباتية.
- يشمل علم الصناعات الغذائية مكونات الغذاء وكافة التغيرات التي تطرأ في عمليات التصنيع المختلفة ويساعد هذا العلم في منع التسمم الغذائي الناتج عن وجود أحياء مجهرية تفرز توكسينات سامة أو تتجمع أنواع منها أخرى في الغذاء في أعداد تكفي لإحداث الإصابة.
- يدرس المختصون في هذا العلم صفات نوعية في الغذاء كالقوام واللون والنكهة وطريقة قياسها ودرجة تأثيرها المباشر من قبل المستهلك النهائي للغذاء وقيمتها الاقتصادية².
- وبالنسبة لتحديد تعريف دقيق للصناعة الغذائية، فقد ظهرت عدت تعريفات نذكر منها:
- 1 - التطبيق العملي للتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم المتعلقة بالغذاء لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها .
 - 2 - ويعرفها البعض بأنها " الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة فهي تعمل على بقاء المنتجات الغذائية صالحة الاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ و الاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري³.
 - 3 - كما يعرفها البعض الآخر على أنها: عملية تصنيع وحفظ الأغذية المختلفة لحين وصولها إلى المستهلك بأمان ، وهذا العلم له علاقة بالكثير من العلوم التطبيقية مثل الكيمياء والفيزياء والحياء والمحاصيل والبستنة والاقتصاد.
 - 4 - هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية و الحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية و إمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة للاستهلاك من الوجهة الصحية و الحيوية⁴.
 - 5 - وتعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية الصناعات الغذائية بأنها الصناعة القائمة على توفير الغذاء للمواطنين ، وترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة⁵.
- بالنظر إلى التعاريف السابقة يمكن القول أنها تتفق في المجلد على أن الصناعة الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية، إذ يركز نشاطها على تحويل الخامات النباتية و الحيوانية إلى منتجات غذائية تلي الحاجات الإنسانية.

ثانيا. نشأة الصناعة الغذائية:

بدأ التصنيع الغذائي على شكل ممارسات فردية لغرض حفظ الغذاء من وقت لآخر كجزء لا يتجزأ من صراع الإنسان لأجل البقاء وحفظ الذات . حيث اعتمد الإنسان البدائي في غذائه اليومي على مصدر المتوفر حوله من قيامه بصيد الحيوانات أو الأسماك، وجميع المنتجات النباتية المتواجدة في محيطه، ونتيجة لتطور ادات معرفة الإنسان للزراعة وممارسته لها وطرق الصيد، حاول مقايضة الفائض من صيده وإنتاجه الزراعي بمواد أخرى هو بحاجة لها. وتطورت المقايضة حتى أصبحت عملية تجارية منظمه . كما حاول الإنسان حفظ الغذاء وتحويله إلى مادة أخرى أكثر قابلية لل تخزين لضمان عملية التسويق وزيادة المتاجرة.

وقد ذكر القرآن الكريم خزن الفراعنه لغذائهم خلال سبع سنين جادت بها المحاصيل لتألفي السنوات العجاف السبع بناء على تفسير النبي يوسف عليه السلام (للرؤيا التي رآها ملك الفراعنه. بعدها بدأ التجفيف الشمسي الذي يعتبر من أقدم الطرق المتبعة في حفظ الغذاء الزائد عن الحاجة كالحبوب الجافة على نباتها واللحوم المتروكة في الشمس والهواء بعد تناول الكفاية منها في زمن المصريين القدماء قبل 3000 ق.م

وظهرت الصناعات الغذائية منذ القدم، حيث عرف المصريون القدماء زيت بذور الكتان واستخرجتها منذ عصر ما قبل التاريخ، وذلك بغرض استعمالها في الغذاء و الطب و الإضاءة، كما برعوا في حفظ الفواكه كالعنب، وقاموا بتجفيف البلح و التين، كما اهتموا بتجفيف الأسماك و حفظها مما كان له أثر كبير في تغذيتهم بالمواد البروتينية طوال العام⁶.

لكن يرجع ظهور الصناعة الغذائية بوضعها الحالي المعاصر إلى أواخر القرن التاسع عشر، بداية التكنولوجيات الأساسية الأولى للصناعات الغذائية، ومع بداية القرن العشرين ظهرت الشركات الغذائية الكبرى التي أصبحت متعددة الجنسيات، عدة عوامل غذت الطلب على منتجات الصناعات الغذائية، فانتقلت هذه الأخيرة من التحويل البسيط للمواد الزراعية إلى صناعة المنتجات الغذائية، بالرغم من طبيعة المنتجات المعقدة، تعتبر الصناعات الغذائية مزيج من الأنشطة غير المتجانسة، ولكن كلها تلتقي في نقطة الاستهلاك الغذائي. شهدت الصناعات الغذائية تغيرات وتحولات مست كل حلقاتها من المنبع إلى المصب والتي سنوجزها من خلال التوجهات الحالية للصناعات الغذائية⁷.

وظهرت صناعة التصبير خلال الحرب الأهلية 1869 في الو،م،أ وساهمت الآلة في صناعة العلب حيث انتقل الإنتاج من 2500 علبة إلى 20.000 علبة في اليوم، وفي سنة 1900 تطورت صناعة اللحوم وانتقلت عبر المحيط الأطلسي عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي . وفي نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م، ظهرت الشركات الغذائية الكبرى التي أصبحت متعددة الجنسيات (Nestlé) في سويسرا، Unilever في هولندا، Company Product Corn في الو.م.أ، Liebig في ألمانيا...، لكن لم يصاحبها تطور في هياكل السوق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تطور المدن وتراكم رأس المال، زيادة الأجور، وتطور الاستهلاك .

تميزت الفترة ما بين 1945-1975 أو ما يعرف بالثلاثون المجيدة التي عاشتها غالبية الدول المتقدمة، بقفزة نوعية في الصناعات الغذائية مع تكثيف دور الكيمياء وتطوير العتاد الفلاحي، وكذلك توزيع شبكة نقل التبريد، بالإضافة إلى ظهور التوزيع الكبير، دون أن ننسى في فترة الستينيات ظهور ما يسمى صناعة الإطعام الجماعي، ثم انتشار الإطعام في محطات الطرقات. ومنذ السبعينيات أدى التنوع في المسارات التكنولوجية والتدويل إلى تسريع السباق نحو الابتكارات في الصناعات الغذائية، وما ساعد ذلك كثافة رأس المال التي تميزت بها هذه الفترة، فتضاعفت الإنتاجية في أغلب فروع الصناعات الغذائية نتيجة استعمال الآلات والالكترونيات التي قلصت من مدة الإنتاج، كما مس الابتكار جذور العمليات الإنتاجية مثل: تكسير الحليب Cracking، تجميد عجينة الخبز، تجفيف القهوة بالتجميد أو "lyophilisation" ، وفي المقابل تطورت أساليب التخزين والتغليف التي لها دور في جودة المنتج⁸.

ثالثا. خصائص الصناعة الغذائية:

- 1- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرهما.
- 2- تعتمد طبيعة الصناعة الغذائية على نوع المادة المصنعة، أي أن بعض المواد الغذائية قد تحتاج لوجود مواد حافظة، مثل: معظم أنواع المعلبات، وبعض الأنواع الأخرى تحتاج إلى تجميدها للمحافظة عليها.
- 3- تختلف طريقة التصنيع الغذائي بناءً على طبيعة المادة المصنعة، فمثلاً: أنواع الغذاء البسيطة من الممكن صنعها في المنزل، مثل: المخللات، بعكس أنواع الغذاء التي تحتاج إلى وسائل إنتاجية، مثل: رقائق البطاطا⁹.
- 4- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- 5- تتميز مخرجا بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم¹⁰.
- 6- التنوع والتزايد السريع لأعداد السلع المنتجة، وتفرعها إلى عشرات الآلاف من الأصناف، وهذا التنوع يتطلب أيضا تغييرا في شكل أو استعمال مواد جديدة.
- 7- التدخل الكثيف من عمل الدولة في هذه الصناعات، وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالدعم لبعض أنواع المنتجات الزراعية الاستراتيجية، ومنها ما يرتبط بالأمن الغذائي، و أخيرا الحساسية الصحية للمنتجات الغذائية¹¹.
- 8- يتميز سوق منتجا بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة الأسعار العلامات، الأسماء التجارية، عبوات الأغلفة التجاري¹².

المحور الثاني: أهمية الصناعات الغذائية وبنيتها الهيكلية

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز الأهمية التي تحظى بها الصناعة الغذائية وتحديد أهم تقسماتها وبنيتها الهيكلية .

أولا . أهمية الصناعات الغذائية

إن عملية الحصول على المواد الغذائية لم تعد من الأمور اليسيرة في كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية بل أصبحت من المشاكل اليومية التي تواجه الإنسان، ولهذا فإن إيجاد الحلول المناسبة للمحافظة عليها في صورة صالحة للاستهلاك البشري لأطول مدة زمنية ممكنة بات من أهم الأمور التي تشغل الباحثين في هذا المجال، ولهذا فأن مسألة الغذاء أخذت أبعادا سياسية واقتصادية تجلت أهميتها بشكل واضح ومؤثر منذ القرن الماضي، والسبب في ذلك يعود إلى محاولة العديد من الدول المنتجة إلى استخدام كوسيلة للضغط على الدول المستوردة له ولتحقيق الأهداف السياسية التي تبتغيها من ذلك ضد الدول الفقيرة المحتاجة للغذاء.

كما يقوم التصنيع الغذائي بدور محوري وأساسي في الإنتاج الغذائي للعالم عن طريق تحقيق أقصى استفادة ممكنة من ذلك الإنتاج بصنعه وحفظه وتقديمه للمستهلك الذي أصبح يعاني أما من وفرته غير المستغلة أو من ندرته في أحيان أخرى حيث تتفاوت الاحتياجات للمستهلك.

وبما أن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات التحويلية الحيوية والمهمة وبالنظر للدور البارز الذي تؤديه في تنمية الهيكل الاقتصادي لدول العالم يمكن توضيح أهميتها في هذا المجال وعلى النحو الآتي:

1 - تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة. ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طول فصول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجفيف أو التجمد في مواسم وداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو سقوط جليد أو تعرض المحاصيل آفات زراعية تقضى عليه¹³.

2 - تعمل على زيادة القيمة الغذائية للعديد من الخامات الزراعية التي لا يمكن استهلاكها على طبيعتها إلا بعد تحويلها إلى منتجات مختلفة مثل طحن الحبوب .

3 - قدرتها على استيعاب المحاصيل الزراعية المختلفة مما تساعد على رفع قيمتها الاقتصادية وحفظها إلى مواسم شحتها، وعدم كسادها في مواسم نضوجها مثل صناعة التعليب والدبس .

4 - تسهم بدور كبير في تحويل مخلفات المصانع الغذائية بعمليات التصنيع الغذائي إلى منتجات اقتصادية مثل صناعة الأعلاف الحيوانية من مخلفات مصانع الزيوت النباتية والسكر¹⁴.

7- تساعد بشكل كبير في الميزان التجاري، حيث تعمل على تنظيمه وخاصة عندما تكون كافة المنتجات موزونة وهذا الأمر يساعد بشكل كبير على ضبط الأسعار، وبالتالي فإنها تساعد كافة الأشخاص في الحصول على فرص عمل.

7 - تعمل على توفير العديد من المواد الغذائية التي تساعد بشكل كبير في تغطية جميع الاحتياجات المطلوبة، بالإضافة إلى أنها توفر كافة المنافذ المرتبطة ببيع المأكولات الصناعية¹⁵.

9- زيادة فرص العمل خاصة، وأن هذه الصناعة تحتاج إلى عمالة كبيرة، كما أنها تعمل على رفع مستوى الدخل للأفراد.

10- قيام صناعات أخرى تكميلية لتصنيع الغذاء مثل صناعة العبوات.

11 - تأمين حاجة المجتمع هامة من الأغذية، و تقديم منتجات متنوعة، أغذية سريعة التحضير، أغذية الأطفال تواكب تغيير نمط المعيشة¹⁶.

ثانيا. أنواع الصناعات الغذائية

الصناعات الغذائية تشمل تحويل كل أنواع الخامات الأولية ونصف المصنعة من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية إلى غذاء للإنسان، يمكن تقسيم الصناعات الغذائية إلى:

1- طبقا للنشاط الاقتصادي: وتنقسم طبقا لهذا الأساس إلى ثلاثة أنشطة: نشاط الصناعات الغذائية. و نشاط المشروبات. و نشاط منتجات التبغ

2- طبقا لنوع المادة المحفوظة: وتنقسم إلى: صناعة السكر. صناعة الزيوت. صناعة اللحوم. صناعة الأسماك. صناعة حفظ وتجميد الخضر والفاكهة.

3- طبقا لطريقة الحفظ المستخدمة: حيث تشترك مواد غذائية مختلفة تحت طريقة حفظ واحدة مثل: طريقة التجفيف؛ التجميد؛ التعليب؛ التخليل؛ العصائر؛ المركزات .

كما يمكن تقسيم الصناعات الغذائية إلى نوعين هما: الصناعات التي تعتمد على النبات كمادة أولية وتنقسم إلى: محاصيل مثل القطن وقصب السكر والأرز والذرة. محاصيل بستانية مثل نباتات الخضر والطماطم والفاكهة. محاصيل أخرى مثل الشاي والبن والتوابل والزهور والأعشاب¹⁷.

رابعا. الصناعات الغذائية التي تعتمد على الحيوان ويمكن تقسيمها إلى: منتجات الحيوان الزراعي من اللحوم والبيض. منتجات البحار .

كما توجد بعض الصناعات التي تعتمد على مصادر أخرى مثل المشروبات الغازية والمياه المعدنية والمشروبات الكحولية وغير الكحولية والخل والخميرة.

- إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها : تضم هذه الصناعة إنتاج وتجهيز وحفظ لحوم الأغنام والأبقار والدواجن الطازجة أو المبردة أو المجمدة والمعلبة والمدخنة والهمبورغر ومشتقاتها.
- تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات : وتشمل هذه الصناعة الفواكه والخضار المجففة والمجمدة والمعلبة والمربيات والعصائر والخضار المملحة والزيتون المملح وشرائح البطاطا وغيرها.
- صنع الزيوت والدهون والنباتية والحيوانية : وتشمل هذه الصناعة الزيوت بجميع أنواعها، بما في ذلك زيوت الزيتون والذرة وعباد الشمس والسمسم، والسمنة النباتية والحيوانية وغيرها، ولا توجد بيانات منفصلة حول هذه الصناعة في البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن السنوات الأخيرة، باستثناء عدد من المنشآت وتوزيعها، حيث كان يتم تجاهل البيانات الخاصة بهذه الصناعة أو دمجها مع تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات¹⁸.

ثالثا. هيكل الصناعات الغذائية:

إن هيكل الصناعة الغذائية يتغير باستمرار، و يتطور في تركيبه من موردين للأغذية، مصنعين، و تجار بالتجزئة الذين لهم معرفة مباشرة بأفضليات المستهلكين، وعادات الشراء، و يبقى الهدف الأساس الذي تقوم عليه هذه الصناعة هو بيع منتجاتها، و تحقيق الربح، لذلك يعتبر التسويق أكبر محكم في هيكل هذه الصناعة في العالم التي تسوق منتجاتها للاستهلاك المباشر من قبل الأفراد، لذلك فإن تجارة التجزئة للأغذية يحتلون مكانة مهمة في هيكل هذه الصناعة، حول العالم، باعتبارهم في وضع يسمح لهم بنقل هذه المعلومات إلى قطاعات أخرى من سلسلة التوريد في السعي لتلبية طلبات المستهلكين للتنوع و القدرة على تحمل التكاليف و السلامة و الجودة¹⁹.

خاتمة:

يلعب قطاع الصناعة الغذائية دورا هاما و حيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنفذ و أداة التقييم و الضبط الانتاج الزراعي ومنه توصلنا الى عدة نتائج والتي من خلالها قدمنا عدة توصيتها نذكرها تباعا:

أولا. النتائج

- فمن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال محاور الورقة البحثية ما يلي :
- ان الصناعة الغذائية تعتبر فرعاً من فروع قطاع الصناعات التحويلية له دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تطورت عبر التاريخ مع التطور التكنولوجي الي يشهده العالم.

أصبحت صناعة المواد الغذائية اليوم متنوعة للغاية ، حيث يتراوح التصنيع من الأنشطة الصغيرة والتقليدية التي تديرها العائلة والتي تتطلب عمالة مكثفة للغاية ، إلى عمليات صناعية كبيرة وكثيفة رأس المال وميكانيكية للغاية.

- يهدف التصنيع الغذائي إلى حفظ الغذاء الذي يزيد من حاجة الاستهلاك الطازج مما يؤدي إلى حماية الأغذية من التلف و الفساد و من مسببات التسمم الغذائي، وتوفير الأغذية الموسمية في أوقات ندرتها في الأسواق.

- إن تدوير مخلفات الصناعات الغذائية قد تعود بالنفع الاقتصادي على الدولة بزيادة الدخل القومي باستغلال ذلك المخلفات في إعادة تدويرها في توفير أعلاف للحيوانات وتقليل الإنفاق في الصرف على نقل هذه المخلفات إلى أماكن المخلفات ويمكن استغلالها في مكانها بالتكنولوجيا الحديثة.

- تعتمد العديد من الصناعات الغذائية بشكل كامل تقريباً على الزراعة المحلية أو صيد الأسماك. في الماضي ، ولقد أدت التحسينات في تقنيات تصنيع الأغذية وحفظها إلى جعل بعض العاملين يتجهون إلى معالجة الطعام بسرعة لمنع التلف. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في التقلبات الموسمية في التوظيف. ومع ذلك ، لا تزال بعض الصناعات لديها أنشطة موسمية ، مثل معالجة الفاكهة والخضروات الطازجة وزيادة إنتاج المخبوزات والشوكولاته وما إلى ذلك في مواسم الأعياد. غالباً ما يكون العمال الموسميون من النساء والعمال الأجانب.

- يلعب تغير أمزجة المستهلكين وأنماط استهلاكهم دوراً متزايداً في تحديد اتجاهات نمو قطاع الصناعات الغذائية ومن ضمن نماذج تغير أنماط الاستهلاك، على سبيل المثال، الميل إلى شراء مزيد من المواد الغذائية العضوية والغير معالجة بالأسمدة الكيماوية أو المعدلة وراثياً، أو الميل غالى التقليل من استهلاك اللحوم أو بالعكس من ذلك الاتجاه إلى استهلاك مزيد من الأسماك، كذلك هو الأمر بالنسبة إلى اتجاه الكثير من المستهلكين إلى شراء مواد غذائية أكثر جودة.

التوصيات:

من المتوقع عالمياً أن تشهد الصناعات الغذائية مزيداً من التغيرات التكنولوجية حيث التقنية الحديثة لتحسين الإنتاج وتأمين النمو المستمر لها، ومن المفترض أيضاً أن تتطور وتتعدد السلسلة الغذائية مع تحويل القسم الأكبر من القيم المضافة إلى النشاطات الأمامية ولاسيما الخدمات والتسويق، ولكي تتمكن تلك الصناعات من المحافظة على حصتها من هذه القيم يتوجب عليها تحسين إنتاجها باستمرار عن طريق تنوع السلع وتطوير طرق إدارتها والارتقاء بها الى مستويات متقدمة من الجودة، ولن تتمكن من تأمين ذلك إلا من خلال تحسين الإنتاج وهذا يعني إعادة النظر في تحديد أهداف السياسات الصناعية الغذائية وتحويلها من نشاطات تهدف إلى الاستفادة من الفوائض الزراعية إلى صناعات قائمة بنفسها تؤمن مدخلاتها من المصادر الداخلية والخارجية وإلا ستواجه تلك الصناعات تحديات أكبر مع تحرير التجارة الدولية، وفتح الأسواق أمام

السلع المستوردة، ورفع الحماية عن الصناعات الوطنية في ظل الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية. وستضعف هذه المعوقات مع انتشار نظم الإدارة والمواصفات التي تطلبها أسواق التصدير.

- وجوب خلق صناعات غذائية يكون هدفها الاساس الاستفادة المثلى من الفوائض الزراعية...

- ربط خطط التعليم والتدريب والبحوث بخطط التنمية الصناعية ووضع آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحث وبين وحدات انتاج قطاع الصناعات التحويلية

- إنشاء مركز متخصص للمعلومات والتقنيات لدراسة وتحليل ومتابعة آخر ما وصلت إليه تكنولوجيا العمليات والفنون الإنتاجية وتصاميم المنتجات.

- إن آفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية، وإحداث مناصب شغل جديدة، والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، ضف على ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي تعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد

- تحسين الإمدادات الغذائية عن طريق منع الخسائر الكمية والنوعية. زيادة الاعتماد على الذات عن طريق الحد من الواردات.

- توفير فرص عمل و تحفيز التنمية ، وزيادة فرص الاستثمار في المناطق الريفية والحضرية.

- وضع استراتيجية شاملة للهوض بالتصنيع الزراعي في كافة مراحل التصنيع بدءا من المساحات المزروعة من مختلف المنتجات الزراعية، مروراً بعمليات تجميع المحاصيل وتوفير الإمكانيات الضرورية لحفظها وتخزينها بالطرق المناسبة، ومن ثم الشروع في عمليات في عمليات التصنيع وفق الأساليب العلمية المتعارف عليها عالميا والتي تضمن كل الشروط والمتطلبات الضرورية للصحة، لتنتهي هذه العملية بتسويق المنتجات الصناعية في الأسواق المناسبة.

- وضع سياسات جديدة لتوزيع منتجات الصناعة الغذائية، من خلال إشراك عدد كبير من الوسطاء في عمليات تسويق هذه المنتجات مما يشجع المنتجين على الزيادة في إنتاجها دون الشعور بمخاطر وصعوبات توزيعها.

الیهو امش:

- ¹ زينب لمعى عبد المنعم و أحمد فؤاد مندور و محمود حمد عبد العال، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية بقطاع اللحوم في مصر ، مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس المجلد الثالث والأربعون، الجزء الأول، سبتمبر 8102، ص 669.
- ² قطاف سهيلة و بوزورة ليندة ، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 2 ديسمبر 2019، ص.ص:108-120، ص 110
- ³ ماجد ابوالنجا الشرقاوي، رؤية استراتيجية لتفعيل دور اقتصاد المعرفة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر ، مجلة روح القوانين – العدد التاسع والثمانون – إصدار يناير 2020، ص 668
- ⁴ فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 53.
- ⁵ مهدي حسنية وبن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 123.
- ⁶ منصف شرقي و عميروش بوشلاغم، تطور الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الربيعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 01، 2021، ص ص 678 . 697، ص 682.
- ⁷ قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 1 جوان 2019، ص 159.
- ⁸ قش فائزة، المرجع السابق، ص 143.
- ⁹ مجد خضر، صناعات غذائية، 21 افريل 2016، متاح على الموقع الالكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8-AA_%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9
- D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9 متفحص يوم 2022/01/15.
- ¹⁰ مهدي حسنية، المرجع السابق، ص 124
- ¹¹ منصف شرقي، و عميروش بوشلاغم، المرجع السابق، ص 682
- ¹² مهدي حسنية، المرجع السابق، ص 124
- ¹³ زينب لمعى عبد المنعم وآخرون، المرجع السابق 670

¹⁴ أركان رسان عباس، تحليل التكنولوجيا الحديثة ودورها في تنمية الصناعات، مجلة مداد الآداب، ، كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية،، 2018 ص 387 و 388.

¹⁵ سلمى، بحث عن الصناعات الغذائية في مصر، مجلة زيادة،، 16 مارس 2021 متاح على الموقع : <https://www.zyadda.com/research-on-the-food-industries-in-egypt> /متفحص يوم 2022/01/28.

¹⁶ رمضان أحمد عبد الغني حبيبة، الصناعات الغذائية، مجلة العلوم و التنمية، العدد السابع والثمانون، 2008، ص 4

¹⁷ زينب لمعى عبد المنعم وآخر، المرجع السابق ، ص 670

¹⁸ مهدي عثمان محمود الأغبر ، تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ،قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2007، ص 36.

¹⁹ هادف حيزية، الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية و انعاش النهضة التصديرية، مجلة الدراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 3، 2020، ص ص 85-108، ص 90.



سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ISSN 2409-3963
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي